الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

التخصص: علاقات دولية

دور المتغير التكنولوجي في التأثير على موازين القوى في العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

دبي سميرة

إشراف الأستاذ:

زغبة عبد المالك

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
ملوكي سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
زغبة عبد المالك	أستاذ مساعد أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
زوبيري عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية/ 2024-2025

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بسمة دبي ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 206179857 والصادرة بتاريخ 19/11/2020 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: دور المتغير التكنولوجي في تأثير على موازين القوى في العلاقات الدولية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 15/06/2021

توقيع المعني (ة)

قال الله عزّ وجلّ:

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ و َاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ و َكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾

سورة القصص الآية 14

إهداء

أهدي هذا العمل العلمي إلى الغالية أمي، وإلى المرحوم أبي، وإلى أولادي: سمر، أكرم، سامي ومنصف، وإلى عائلة دبي جميعها.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات.

يطيب لي أن أعبّر عن خالص شكري وامتناني لكل من كان له أثر في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة.

أتوجه أولًا بوافر التقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف الفاضل الأستاذ زغبة عبد المالك. الذي لم يبخل عليّ بتوجيهه السديد، وصبره الكبير، وملاحظاته الدقيقة التي كان لها بالغ الأثر في تطوير عملي العلمي. لقد تعلمت منه الكثير، ليس فقط على الصعيد الأكاديمي، بل أيضًا في أخلاقيات البحث والانضباط العلمي.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة:

البروفيسور/ ملوكيسليمان والدكتور/ زبيري عبد الله

على قبولهم مناقشة هذا العمل، وعلى قراءتهم المتأنية وملاحظاتهم القيّمة التي أعتز بها، وأعتبرها مصدرًا لتحسين هذا العمل وتطويره.

ولا يفوتني أن أشكر كل من مدّ لي يد العون خلال هذه الرحلة، من أساتذة وباحثين وزملاء، ولكل من شجّعني بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للعلم والمجتمع، ومساهمة متواضعة في فهم التحولات الدولية المعاصرة.

الطالبة/ دبي سميرة

مقدمة

مقدمة:

تشهد العلاقات الدولية اليوم تغيرات جوهرية نتيجة التطور التكنولوجي السريع الذي يعيد تشكيل موازين القوى بين الدول. لم تعد القوة تقتصر على العوامل التقليدية كالقدرات العسكرية والاقتصادية فقط، بل أصبح للتكنولوجيا دور أساسي في تعزيز النفوذ الدولي والتأثير في صنع القرار العالمي. يشكل المتغير التكنولوجي محورًا جديدًا في فهم التوازنات الدولية، إذ يؤثر على طبيعة الصراعات، طرق التواصل الدبلوماسي، وحتى على صناعة التحالفات.

تأتي هذه المذكرة لتسلط الضوء على تأثير التكنولوجيا في إعادة رسم ملامح القوة الدولية، من خلال دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام الأدوات الرقمية في السياسة الدولية. ومن خلال هذا البحث، نسعى لفهم كيف يمكن لهذا المتغير أن يعزز القوة الناعمة، ويوجه موازين القوى لصالح بعض الدول، مما يفرض إعادة النظر في مفاهيم القوة التقليدية.

أولاً / مبررات اختيار الموضوع

أ: المبررات الذاتية

لقد جاء اختياري لهذا الموضوع نتيجة لشعوري الشخصي بعدم إتقاني للتكنولوجيا الحديثة، وهو أمر كان يسبب لي إحباطًا وحزنًا، خاصة مع تسارع التطور التكنولوجي وتأثيره المتزايد على مختلف جوانب الحياة، وعلى الساحة الدولية بشكل خاص. هذا الشعور دفعني إلى البحث والدراسة لفهم هذه التكنولوجيا وآثارها على العلاقات الدولية، حتى أتمكن من تجاوز هذا القيد المعرفي وأصبح قادرة على مواكبة التطورات العالمية وتحليلها بشكل علمي.

ب: المبررات الموضوعية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي نتيجة للتطور التكنولوجي، أصبحت التكنولوجيا عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل موازين القوى بين الدول. لم تعد القوة تقاس فقط بالقدرات العسكرية والاقتصادية، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التفوق التكنولوجي في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي. هذه المتغيرات تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول في تعزيز نفوذها السياسي، وتغيير موازين القوى، وإدارة الصراعات، مما يجعل دراسة تأثير التكنولوجيا في العلاقات الدولية ضرورة علمية لفهم الواقع السياسي المعاصر والتغيرات الجذرية التي يشهدها.

ثانيًا / أهمية الدراسة

أ/ الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في فهم كيف غيّرت التكنولوجيا موازين القوى التقليدية في العلاقات الدولية، حيث لم تعد القوة تقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبحت التكنولوجيا تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز النفوذ الدولي. دراسة هذا الموضوع تساعد على توسيع المعرفة الأكاديمية وتطوير فهم جديد لمفاهيم القوة، خاصة مع ظهور القوة الناعمة الرقمية والتحديات التي تفرضها التكنولوجيا على السيادة والأمن. كما يُثري البحث الأدبيات المعاصرة ويشجع على بناء نظريات تدمج البُعد التكنولوجي في تفسير العلاقات الدولية، مما يجعل الدراسة ذات قيمة علمية واضحة للباحثين في المجال.

ب/ الأهمية العملية:

من الناحية العملية، يُمكن لفهم تأثير التكنولوجيا في العلاقات الدولية أن يدعم صناع القرار في تطوير استراتيجيات أمنية ودبلوماسية تتماشى مع التطورات الرقمية، مثل الأمن السيبراني والحروب الإلكترونية. كما يسلط الضوء على أهمية الاستثمار التكنولوجي للدول التي تسعى لتقوية نفوذها الدولي، خصوصًا الدول النامية التي تواجه تحديات في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في تعزيز قدرة المؤسسات الدبلوماسية على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية لبناء تحالفات وإدارة الأزمات، مما يجعل الموضوع ذا قيمة عملية كبيرة في واقع السياسة العالمية المتغير.

ثالثًا / أهداف الدراسة:

أ/ الأهداف النظرية:

1- فهم طبيعة تأثير التطور التكنولوجي على موازين القوى في العلاقات الدولية.

2- تحليل كيفية تغير مفهوم القوة من النواحي العسكرية والاقتصادية إلى شمول القوة الرقمية والتكنولوجية.

3- إثراء الأدبيات العلمية بنظرة جديدة تدمج البُعد التكنولوجي في دراسة العلاقات الدولية.

4- تقديم إطار مفاهيمي يوضح دور التكنولوجيا في تعزيز القوة الناعمة والدبلوماسية الرقمية.

الأهداف العملية:

1- توفير معلومات واستراتيجيات لصناع القرار تساعدهم على التكيف مع التحولات التكنولوجية في السياسة الدولية.

2- توضيح أهمية الاستثمار في التكنولوجيا للدول التي تطمح لتعزيز نفوذها الدولي.

3- دعم المؤسسات الدبلوماسية في استخدام التكنولوجيا الحديثة لإدارة الأزمات وبناء تحالفات دولية.

4- رفع الوعي بأهمية الأمن السيبراني وتأثير الحروب الإلكترونية على استقرار الدول.

رابعًا / الإشكالية (المشكلة البحثية):

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل الثورة التكنولوجية، التي لم تعد تقتصر آثارها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل امتدت لتحدث تغيرًا في موازين القوى بين الدول. لقد فرض المتغير التكنولوجي نفسه كعامل حاسم في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الدول التي تمتلك التفوق التكنولوجي قادرة على تعزيز مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية، متجاوزة في بعض الأحيان التفوق العسكري أو الاقتصادي للدول الأخرى. وهو ما يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذا التأثير وديناميته في السياق الدولي المعاصر.وعلى هذا الاساس يتم طرح

الإشكالية الرئيسة:

كيف يؤثر المتغير التكنولوجي على إعادة توزيع موازين القوى في العلاقات الدولية المعاصرة؟

التساؤلات الفرعية:

1)- ما هي الأطر النظرية التي تفسر العلاقة بين التكنولوجيا وموازين القوى في العلاقات الدولية؟

2)- كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز القوة الناعمة والنفوذ الدولي؟

3)- ما هو تأثير التفوق التكنولوجي في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني على القوة الصلبة للدول؟

4)- إلى أي مدى يؤثر المتغير التكنولوجي في إعادة تشكيل التحالفات الدولية وتوازنات النظام الدولي؟

خامسًا/ نطاق الإشكالية:

أ / الإطار الزماني:

يرتكز هذا البحث على دراسة تأثير المتغير التكنولوجي على موازين القوى في العلاقات الدولية خلال الفترة الممتدة من بداية القرن الحادي والعشرين حتى اليوم، حيث شهد هذا العصر تسارعًا غير

مسبوق في الابتكارات التكنولوجية، خاصة في مجالات المعلومات، الاتصالات، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني. ويمتد أثر هذه التحولات على المدى القريب في تغيير أساليب إدارة الأزمات، وعلى المدى المتوسط في إعادة ترتيب التحالفات الدولية، أما على المدى البعيد فيُتوقع أن يعيد تشكيل النظام الدولي بأكمله.

ب / الإطار المكاني:

ينحصر المجال الجغرافي لهذا البحث في دراسة تأثير التكنولوجيا على القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة، الصين، وروسيا، مع التركيز على كيفية انعكاس هذا التحول على الدول النامية التي تسعى لتقليص الفجوة التكنولوجية، مثل بعض دول الجنوب العالمي. كما يأخذ البحث بعين الاعتبار التفاعلات الإقليمية والدولية ضمن فضاءات متنوعة، لبيان الفوارق في استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتحقيق النفوذ الدولي.

سادسًا / الفرضيات:

أ/ الفرضية الرئيسة:

تساهم التكنولوجيا في إعادة تشكيل موازين القوى في النظام الدولي، من خلال تعزيز قدرات الدول الكبرى عسكريًا واقتصاديًا، وتوسيع أدوات نفوذها عبر الإعلام والدبلوماسية الرقمية، مما يؤدي في المقابل إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ب- الفرضيات الجزئية:

1- ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تعزيز القوة الناعمة لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، من خلال استخدام الإعلام الرقمي والدبلوماسية العامة.

2- قد يكون استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد غيّر من أساليب الدبلوماسية التقليدية، وأدى إلى ظهور ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية.

3 - يُرجّح أن التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة قد منحت الدول المتقدمة تفوقًا استراتيجيًا على بقية الدول.

4- ربما يكون التقدم التكنولوجي قد أثّر في طبيعة الصراعات الدولية، خاصة مع استخدام أدوات مثل الحرب السيبرانية والطائرات المسيّرة.

5- من الممكن أن يكون احتكار التكنولوجيا من طرف شركات ودول كبرى قد ساهم في تهميش بعض الدول النامية، وزاد من مستوى تبعيتها التقنية.

6- قد تكون التكنولوجيا قد ساعدت في إعادة تشكيل قواعد المنافسة بين القوى الكبرى، ليس فقط في المجال العسكري، بل أيضًا في مجالات الثقافة والإعلام والتأثير الرمزي.

سابعًا / أدبيات الدراسة:

اعتمدتُ في بناء هذه المذكرة على مجموعة من الأدبيات الأساسية في مجالي العلاقات الدولية والدراسات التكنولوجية، مع التركيز على أعمال أبرز المفكرين المعاصرين الذين تناولوا تحولات القوة في النظام الدولي. شكّلت هذه الأدبيات الخلفية النظرية التي انطلقتُ منها لدراسة تأثير المتغير التكنولوجي على موازين القوى، إلا أن بعض هذه المؤلفات كشفت عن ثغرات معرفية أو إطارات تحليلية تقليدية، مما دفعني إلى طرح أسئلتي الخاصة والسعي نحو تداركها.

أولاً / المراجع الأجنبية الرئيسية:

1- كتاب جوزيف ناي: "مستقبل القوة" (The Future of Power)

يُعد هذا المرجع الركيزة النظرية الأهم في المذكرة؛ فقد طوّر جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة، موضحًا أن التأثير الدولي لا يعتمد فقط على الإكراه، بل على الجاذبية الثقافية والقيمية ووسائل التواصل. كما تطور المفهوم لاحقًا ليشمل ما سمّاه "القوة الذكية"، التي تدمج بين الأدوات الناعمة والصلبة.

ملاحظة: استُخدم هذا المرجع فعليًا في تحليل مفهوم القوة في الفصل الأول، وفي شرح تطور أبعاد القوة في العصر الرقمي.

2- كتاب هانس مورغانتو: "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام" (Politics AmongNations)

يُعد هذا الكتاب من أبرز أعمال المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. قدّم مورغنثاو تحليلًا كلاسيكيًا لمفهوم القوة بوصفها جوهر السياسة الدولية، مركّزًا على القوة الصلبة ومفهوم المصلحة القومية. وقد كان لهذا المرجع دور تأسيسي في فهم كيفية نظر النظريات التقليدية إلى القوة، مما ساعدني على إبراز التحول النوعي الذي أدخله المتغير التكنولوجي لاحقًا.

ملاحظة: استُخدم هذا المرجع في الفصل الأول لعرض التصورات التقليدية للقوة وكيف تجاوزتها التكنولوجيا في السياق المعاصر.

3- كتاب مانويل كاستلز: ثلاثية "عصر المعلومات" (The Information Age)

قدّم كاستلز إطارًا نظريًا لفهم المجتمع الشبكي والتحول الاجتماعي بفعل تكنولوجيا المعلومات، ما ساعدني على إدراك أن التكنولوجيا تؤثر ليس فقط على العلاقات الدولية، بل كذلك على بنية السلطة داخل الدولة وخارجها.

وقد استُعملت مفاهيمه في تحليل العلاقة بين الشبكة والسلطة، خاصة في دور الإنترنت كأداة للنفوذ الثقافي والسياسي.

4- كتاب جون نيغروبونتي وآخرون: "الثورة الرقمية في العلاقات الدولية"

يربط هذا العمل التحول الرقمي بالهيمنة الأمريكية على الفضاء السيبراني، ما وفّر لي مثالًا واقعيًا على استخدام التكنولوجيا كأداة قوة.

وقد تم توظيفه في شرح كيف تستخدم القوى الكبرى الفضاء الرقمي لأهداف استراتيجية وأمنية.

5- كتاب هارلدليزيوس: "العلاقات الدولية في العصر الرقمي" **(ترجمة أحمد عبد العليم)**

ناقش هذا المرجع التحولات التكنولوجية التي أثّرت في بنية العلاقات الدولية، وركز على التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبرى، ومدى مساهمتها في إعادة تشكيل موازين القوى.

تم الاستفادة من هذا المرجع في المبحث الثاني من الفصل الثاني، في عرض تأثير التكنولوجيا على القوة الناعمة والدبلوماسية الرقمية.

ومن الأدبيات باللغة العربية،اذكر:

1- كتاب د. مصطفى النعيمي: "عصر العولمة والمعلومات السياسية"، حيث يتناول الكتاب تأثير التقنيات الحديثة على السياسة الدولية، ويركز على دور المعلوماتية في إعادة تشكيل التوازنات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد تم الاستعانة به في تحليل أبعاد التفاوت الرقمي والاختلال في توزيع القوة المعلوماتية.

2- كتاب د. عبد الرحمن محسن: "الأمن السيبراني: التحديات والمخاطر"

يُبرز هذا المرجع العلاقة بين التقدم التكنولوجي والأمن الدولي، ويفصّل في تهديدات الحروب السيبرانية وكيفية استثمار الدول للتكنولوجيا في تعزيز أمنها القومي.

تم توظيفه في الجزء المتعلق بتأثير التكنولوجيا على الصناعات الأمنية والحرب السيبرانية.

3 – مقالات علمية محكمة باللغة العربية

تمت الاستعانة بمجموعة من المقالات المتخصصة المنشورة في مجلات علمية عربية، لا سيما تلك التي تناولت الذكاء الاصطناعي والقوة الناعمة الرقمية، وإن كانت تعاني من ضعف في التحليل المقارن والمنهجي أحيانًا.

تم الاستفادة منها لدعم الجانب النظري ببعض الإشارات المحلية والإقليمية.

ملاحظات عامة على الأدبيات:

لاحظت وجود فجوة واضحة بين النظريات التقليدية للعلاقات الدولية والمفاهيم التكنولوجية الحديثة، لا سيما في الربط بين التكنولوجيا والهيمنة العالمية.

التناول العربي لا يزال محدودًا في دراسة التكنولوجيا كعامل حاسم في موازين القوى، مما استدعى اللجوء إلى الأدبيات الأجنبية لسد هذا الفراغ.

هناك ندرة في الأعمال التي تجمع بين الأبعاد الثقافية، الأمنية، والسياسية للتحول الرقمي، وهو ما حاولتُ تجاوزه من خلال تقديم معالجة شاملة ومبسطة.

ثامنًا / المناهج المستخدمة في الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، وذلك من أجل الإحاطة بموضوع "دور المتغير التكنولوجي في التأثير على موازين القوى في العلاقات الدولية" بصورة شاملة ومنهجية. وقد سمح لي هذا التنوع المنهجي بفهم أبعاد الظاهرة التكنولوجية من زوايا نظر تحليلية وتاريخية ومقارنة وإحصائية، مع الاستعانة بأدوات بحثية متناسبة مع طبيعة كل منهج.

1/ المنهج الوصفي:

يمثل هذا المنهج الإطار الرئيس للدراسة، حيث انطلقت من وصف التحولات التكنولوجية الكبرى مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والطائرات المسيّرة، وشبكات الجيل الخامس، ثم انتقلت لتحليل آثارها على توازنات القوة بين الدول. وقد مكّنني هذا المنهج من الربط بين الوقائع التقنية الحديثة والتغيرات السياسية العالمية، كتحول مفهوم السيادة في العصر الرقمي وتنامي التأثير غير المباشر للقوة التكنولوجية.[1]

[1] – أحمد شفيق، **المعجم الدولي للمصطلحات السياسية والإعلامية**، (عمّان: دار الأهلية للنشر، 2015)، ص 88.

الأداة المستخدمةهي: الملاحظة العلمية، خاصة من خلال تحليل التقارير الرقمية والبيانات المنشورة حول استخدامات التكنولوجيا في العلاقات الدولية.

2) المنهج الاستقرائي:

يمكن هذا المنهج في تحليل مجموعة من الحالات الواقعية، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب الروسية الأوكرانية، أو توظيف الصين لتكنولوجيا الاتصالات في مشروع طريق الحرير الرقمي ، وذلك للانتقال من الوقائع الجزئية إلى استنتاجات عامة حول دور التكنولوجيا كعنصر فاعل في موازين القوى الدولية. [1]

– ورغم التخطيط لاستخدام المقابلة كأداة مساعدة، إلا أنني لم أتمكن من ذلك نظرًا لضيق الوقت وصعوبة التواصل مع مختصين، ما دفعني للاكتفاء بالاستبيانات غير الرسمية وآراء بعض الباحثين.

3) المنهج المقارن:

يمكن هذا المنهج من مقارنة مراحل تاريخية متعددة لرصد تغير موازين القوى. فعلى سبيل المثال، قارنت بين مرحلة الحرب الباردة حيث كانت القوة تقاس بالتسلح والردع النووي، والعصر الراهن الذي أصبحت فيه الهيمنة التقنية عاملًا رئيسًا في توازنات القوة. كما قارنت بين نماذج الدول الكبرى في توظيف التكنولوجيا، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا.

الأداة المستخدمة هي: تحليل البيانات النوعية، والدراسات المقارنة للسياسات التكنولوجية.

4) المنهج التاريخي:

اعتمدت هذا المنهج لتتبع تطور مفهوم القوة عبر المراحل المختلفة، بداية من الثورة الصناعية، إلى الثورة الرقمية. وقد ساعدني ذلك في فهم كيف انتقلت القوة من السيطرة الميدانية إلى السيطرة المعلوماتية، خاصة مع ظهور القوى السيبرانية. هذا التتبع التاريخي وفّر أساسًا لفهم السياقات التي تحوّلت فيها التكنولوجيا من وسيلة مساعدة إلى ركيزة هيكلية في صناعة القوة.

الأداة المستخدمة: تحليل المصادر التاريخية والدراسات التي توثق لتغير مفاهيم القوة والتطور التكنولوجي.

5) المنهج الإحصائي:

ساعدني هذا المنهج على تدعيم دراستي بمعطيات كمية موثوقة، كحجم الاستثمار في البحث والتطوير، وعدد براءات الاختراع، وحصص الدول من سوق الذكاء الاصطناعي. وقد سمح لي هذا

[1]– المرجع السابق، ص89.

النوع من التحليل بالكشف عن الفجوات الرقمية بين الشمال والجنوب، وأثرها على توازن القوى العالمي.[1]

الأداة المستخدمة: تحليل المؤشرات الرقمية الصادرة عن منظمات دولية متخصصة.

من خلال توظيف هذه المناهج الخمسة، استطعت تناول الظاهرة التكنولوجية من مختلف الأبعاد، نظريًا وعمليًا تاريخيًا وراهنًا، كما مكنني التنسيق بين المناهج الكيفية والكمية من بناء تحليل متكامل يبرز موقع التكنولوجيا كمحرك حقيقي في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية في القرن الحادي والعشرين.

تاسعًا / الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المفاهيم المركزية لفهم تأثير المتغير التكنولوجي في موازين القوى ضمن العلاقات الدولية، كما وردت في المعاجم السياسية والعسكرية والدبلوماسية المتخصصة:

– المتغير التكنولوجي: هو عنصر التغيير الناتج عن الابتكارات التقنية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الفضاء، والاتصالات الرقمية، ويؤدي إلى تحولات عميقة في أدوات القوة وأساليب التفاعل الدولي.

– موازين القوى: الوضع الذي تتقارب فيه القوى بين الدول الكبرى، بما يمنع هيمنة طرف واحد دون ردع من الأطراف الأخرى.

– القوة الناعمة: القدرة على التأثير في الآخرين عبر الثقافة والقيم الجاذبة بدلاً من الوسائل العسكرية أو الاقتصادية.

– القوة الصلبة: تُشير إلى استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية القسرية لتحقيق الأهداف السياسية، وتعد القوة التقليدية التي تُمارَس من خلال الردع أو الإكراه.

– القوة الذكية: مزيج من القوة الصلبة والناعمة، يستخدم في استراتيجية متوازنة تهدف إلى تحقيق الأهداف بفعالية دون الاعتماد الحصري على الإكراه أو الجاذبية.

الفضاء السيبراني (Cyber Space): البيئة الافتراضية الناتجة عن شبكات الاتصال والأنظمة الرقمية، والتي تُعد ميدانًا حديثًا للصراعات والمنافسات الدولية.

[1]– حامد ربيع، **المعجم السياسي**، (ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص 137.

– الأمن السيبراني: مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية والبنى التحتية من التهديدات والهجمات الإلكترونية.

– النفوذ الرقمي: هو الامتداد غير المادي لقوة الدولة عبر الإنترنت، ويتجلى في قدرتها على التأثير والتوجيه داخل الفضاء الإلكتروني.

– الحرب الهجينة: استراتيجية توظف مزيجًا من الأدوات العسكرية وغير العسكرية، التقليدية وغير التقليدية، لإرباك العدو وتحقيق أهداف دون إعلان حرب مباشرة. [1]

– الذكاء الاصطناعي: قدرة النظم الرقمية على محاكاة الذكاء البشري في التحليل والتنبؤ واتخاذ القرار، وتُستخدم حاليًا في القطاعات الأمنية والعسكرية.

– الدبلوماسية الرقمية: توظيف التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي في التواصل الدبلوماسي وتعزيز صورة الدولة لدى الجمهور العالمي.

– التأثير المعلوماتي: استخدام المعلومات كسلاح في العلاقات الدولية من خلال نشر الأخبار الكاذبة، وتسريب الوثائق، وتوجيه الرأي العام.

– العولمة الرقمية: مرحلة متقدمة من العولمة، تتميز بتسارع تدفق المعلومات والبيانات عالميًا مما يخلق علاقات متشابكة بين الدول في مجالات التقنية والثقافة والسياسة.

– التفوق التكنولوجي: هو امتلاك أدوات تكنولوجية متقدمة تمنح الدولة ميزة تنافسية في موازين القوى، خصوصًا في المجالات الدفاعية والاقتصادية.

عاشرا / الصعوبات والعراقيل:

واجهت خلال إعداد هذه المذكرة عدة صعوبات أثّرت بشكل مباشر على سير العمل.

أولها كان عدم إلمامي الجيد بالتكنولوجيا، مما جعل استخدام بعض الأدوات الرقمية والمصادر الأكاديمية أمرًا معقدًا بالنسبة لي.

كما صادفتني صعوبات في الوصول إلى بعض المواقع العلمية ذات الطابع الأمني أو التي تتطلب اشتراكات، مما قيّد قدرتي على جمع معلومات حديثة ومتخصصة.

[1]– عبد الكريم بكار، **القاموس الدبلوماسي الحديث**، (دمشق: دار الفكر، 2015)، ص 133.

وعلى المستوى المنهجي، كان من الصعب عليّ ضبط موضوع المذكرة بدقة بسبب تشعبه وارتباطه بعدة مفاهيم درستها خلال سنوات التكوين، وهو ما جعلني أميل إلى إدراج معلومات كثيرة من مختلف المقاييس التي تلقيتها، مما أثر أحيانًا على تركيز المذكرة. كما واجهت نقصًا واضحًا في المراجع العربية، ما دفعني إلى الاعتماد أكثر على الكتب الأجنبية، الأمر الذي تطلب جهدًا إضافيًا في الفهم والترجمة والتوثيق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي للتكنولوجيا وموازين القوى في العلاقات الدولية

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة الثورة التكنولوجية المتنوعة، بات من الضروري فهم التكنولوجيا لا بوصفها مجرد أدوات تقنية مساعدة، بل كمتغيّر استراتيجي يعيد تشكيل النظام الدولي ويؤثر بشكل عميق في موازين القوى بين الدول. فقد تجاوزت التكنولوجيا حدود الاستخدامات العسكرية أو الاقتصادية لتصبح فاعلًا أساسيًا في العلاقات الدولية المعاصرة، تؤثر في اتخاذ القرار، وتعيد رسم خرائط النفوذ على المستويين الإقليمي والدولي.

يناقش هذا الفصل الإطارين المفاهيمي والمنهجي لدراسة تأثير التكنولوجيا على موازين القوى، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا وتصنيفاتها المتعددة، إلى جانب تتبع تطور مفهوم القوة وموازين القوى عبر مراحل التاريخ المختلفة، وصولًا إلى تحديد المؤشرات المستحدثة للقوة في العصر الرقمي. كما يعرض الفصل النظريات المفسّرة للعلاقة بين التطور التكنولوجي وتحولات القوة الدولية، وهو ما يسمح بفهم أعمق للتغيرات البنيوية التي تمس جوهر العلاقات الدولية.

وانطلاقًا من منطق التحليل العلمي، يعتمد الفصل على تقسيم منهجي ثلاثي المباحث؛ حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التكنولوجيا وتطورها التاريخي وتصنيفاتها الأساسية، ويستعرض المبحث الثاني مفهوم القوة وتغير موازين القوى من العصور التقليدية حتى عصر العولمة الرقمية، بينما يركز المبحث الثالث على تحليل العلاقة بين التكنولوجيا وتحولات موازين القوى من منظور نظري. وقد تم تفريع كل مبحث إلى مطالب وفروع منظمة، تعكس تسلسلًا منطقيًا يساعد القارئ على تتبع الإشكالية وفهمها تدريجيًا.

وعليه، يشكل هذا الفصل الأرضية المعرفية والمنهجية التي سيتم من خلالها بناء التحليل في الفصول الموالية، لا سيما عند تناول كيفية تأثير المتغير التكنولوجي على بنية النظام الدولي وأدوات النفوذ فيه، مما يفتح المجال لفهم أكثر عمقًا لجدلية القوة والتكنولوجيا في عالم سريع التغير.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا كمتغير دولي

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا وتطورها

الفرع الأول: المعاني اللغوية والاصطلاحية للتكنولوجيا

تُعد كلمة "تكنولوجيا" كلمة معرّبة عن الأصل اليوناني "تكني" (Techne) والتي تعني "الفن" أو "الحرفة"، و"لوجيا" (Logia) التي تعني "علم" أو "دراسة". وبذلك فإن المعنى الأصلي للكلمة هو "علم الحرفة" أو "دراسة المهارة العملية"، وهو ما يشير إلى الربط بين المعرفة والتطبيق العملي.[1]

أما في اللغة العربية، فإن مصطلح "تكنولوجيا" يُستخدم غالبًا كمقابل لـ"تقنية"، ويعرفه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بأنه: "مجموعة المعارف والخبرات والمهارات العملية، المستندة إلى قواعد علمية، التي يستخدمها الإنسان في تصميم وإنتاج السلع والخدمات.

هذا التعريف يوضح أن التكنولوجيا لا تقتصر على الأدوات، بل تشمل المعارف المنظمة المستخدمة في تحقيق الأهداف بطريقة علمية.

- أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تنوعت تعريفات الباحثين لمفهوم التكنولوجيا تبعًا لاختلاف تخصّصاتهم:

يرى جاك إلول أنها "مجموعة الوسائل والأساليب التي يستخدمها الإنسان لإحداث تغيير في الطبيعة وتحقيق أهدافه بكفاءة أكبر.

من خلال هذا التعريف يبيّن أن التكنولوجيا ليست فقط أدوات، بل تشمل كل الطرق التي يعتمدها الإنسان لتحسين قدرته على التأثير في محيطه، مع التأكيد على الكفاءة.

أما مانويل كاستيلز، فيعرف التكنولوجيا بأنها "نظام من الأدوات والعمليات التي ترتبط بالمعرفة العلمية لإنتاج نتائج قابلة للتطبيق في مجالات متعددة. [2]

كشرح مبسط لهذا التعريف ان لاحظت ان يركّز كاستيلز على العلاقة بين التكنولوجيا والمعرفة العلمية، ويعطي أهمية لاستخداماتها المتعددة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع. وهذا التعريف يُظهر البُعد المنهجي والمنظم في استخدام التكنولوجيا مع التركيز على الفاعلية العملية.

–كل هذه التعريفات تُجمع على أن التكنولوجيا تتجاوز الجانب الأداتي (المادي)، لتشمل المعرفة العلمية والتنظيمية التي تقود إلى تحقيق نتائج ملموسة في مجالات مختلفة.

---

[1] – مركز دراسات الوحدة العربية، معجم المصطلحات الأمنية والعسكرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 66.

[2] –عبد الله عبد الدائم (إشراف)، **معجم العلوم والتقنية**، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 107.

وأثناء كتابة هذا الجزء، أدركت أن التكنولوجيا ليست اختراعًا محايدًا، بل هي أسلوب حياة، وأداة استراتيجية للدول والمجتمعات. كل تعريف من هذه التعريفات أضافت لي زاوية نظر مختلفة، لكنّها جميعًا تلتقي في أنها تمكّن الإنسان من التأثير في العالم، ليس فقط بإنتاج الأدوات، بل بإعادة تشكيل الحياة ذاتها.[1]

الفرع الثاني: مراحل تطور التكنولوجيا:

لقد مرتالتكنولوجيا عبر التاريخ الإنساني بمراحل متعددة، ارتبطت بتحولات اقتصادية واجتماعية وعلمية كبيرة. ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى خمس مراحل أساسية، تُظهر كل منها كيف انتقلت البشرية من أدوات بدائية إلى تقنيات رقمية معقدة.

المرحلة الاولى: مرحلة التكنولوجيا البدائية (ما قبل الثورة الزراعية)

في هذه المرحلة، اعتمد الإنسان على أدوات بسيطة مصنوعة من الحجر والعظم والخشب، وكان هدفه الأساسي البقاء والصيد والدفاع. وُصفت هذه المرحلة بأنها مرحلة استخدام الأدوات اليدوية المصنوعة من مواد طبيعية، حيث كانت التكنولوجيا امتدادًا مباشرًا لاحتياجات الإنسان البيولوجية.

اذن في هاته المرحلة لاحظت ان التكنولوجيا لم تكن علمًا مستقلًا، بل هي عبارة عن مجرد أدوات بسيطة تساعد الإنسان في التكيف مع بيئته.

المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الزراعية

مع بداية الزراعة، بدأ الإنسان يستخدم أدوات زراعية مثل المحراث، وابتكر طرقًا لتخزين المياه والحبوب، وهو ما ساعد على الاستقرار وتكوين الحضارات. يرى بعض الباحثين أن هذه النقلة كانت "الثورة التكنولوجية الأولى"، لأنها غيرت علاقة الإنسان بالطبيعة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الثورة الصناعية (القرن 18-19)

بدأت هذه المرحلة في أوروبا مع اختراع المحرك البخاري، وظهور المصانع، وتطور وسائل النقل مثل القطار والسفن البخارية. وُصفت بأنها تحول شامل من الإنتاج اليدوي إلى الميكانيكي، غيّر جذريًا شكل الاقتصاد والمجتمع.وبالتالي هناهذه المرحلة اصبحت التكنولوجيا قوة اقتصادية تقود إلى تراكم الثروات، وبداية لتشكل مفاهيم مثل رأس المال وسوق العمل الحديث.

[1]-Nye Joseph, **The Future of Power**, (New York: PublicAffairs, 2011), p. 113.

المرحلة الرابعة: مرحلة الثورة التكنولوجية الحديثة (القرن 20)

شهد هذا العصر ظهور الكهرباء، والهاتف، والطائرات، والحواسيب الأولى. بدأت التكنولوجيا ترتبط بالمخابر والبحث العلمي،والتي أصبحت جزءًا من الحياة اليومية والأنظمة السياسية.[1]

المرحلة الخامسة: مرحلة الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي (نهاية القرن 20 إلى اليوم)

تُعتبر هذه المرحلة الأهم في تأثيرها العالمي، حيث دخلت التكنولوجيا كل مناحي الحياة. ظهرت الإنترنت، والحواسيب المحمولة، والهواتف الذكية، وتكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي. وقد عبّر بعض المفكرين عن هذه المرحلة بأنها "عصر التحول من الذرات إلى البتّات، حيث أصبح العالم يُدار رقمياً".[2]

من خلال هذا التسلسل التاريخي، فهمت أن التكنولوجيا ليست فجائية ولا محايدة، بل هي نتيجة تطور تراكمي عكس حاجة الإنسان المستمرة للسيطرة والتكيف والتفوق. وكل مرحلة من هذه المراحل ساهمت في نقل العالم إلى بنية جديدة، فكما صنعت الثورة الصناعية القوة الاقتصادية، تصنع الثورة الرقمية اليوم القوة المعلوماتية.وبالتالي أرى أن التكنولوجيا لم تعد مجرد وسيلة، بل أصبحت هي ذاتها بيئة جديدة تُعاد فيها صياغة مفاهيم مثل "القوة" و"النفوذ".

المطلب الثاني: تصنيفات التكنولوجيا في العلاقات الدولية.

تمهيد:

أصبحت التكنولوجيا عاملاً محوريًا في إعادة تشكيل المشهد الدولي، ليس فقط من خلال تطبيقاتها العملية، بل أيضًا عبر طبيعتها المتنوعة وتأثيراتها المركبة على عناصر القوة والهيمنة. وتبعًا لتعدد أبعادها، لم تعد التكنولوجيا تُفهم على أنها مجرد أدوات مادية، بل باتت تُصنف وفق أنماطها وطرائق استخدامها، مما أفرز مفاهيم جديدة مثل "التكنولوجيا الصلبة" و"التكنولوجيا الناعمة" و"التكنولوجيا السيبيرانية".

كل نوع من هذه التصنيفات يساهم بطرق مختلفة في تعزيز القدرات الوطنية للدول، سواء على المستوى العسكري أو الثقافي أو السيبراني، الأمر الذي ينعكس بوضوح على موازين القوى في النظام الدولي المعاصر.ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أبرز تصنيفات

[1]- Jürgen Habermas, **Technology and Science as Ideology**, (Frankfurt: SuhrkampVerlag, 1970).

[2]-Nicholas Negroponte, **Being Digital**, (New York: Vintage, 1995), p. 6.

التكنولوجيا في العلاقات الدولية، من خلال تحليل خصائص كل نوع، وتبيان دورها في صياغة النفوذ الدولي وصراعات القوة الحديثة.

الفرع الأول: التكنولوجيا الصلبة.

تُعد التكنولوجيا الصلبة من أبرز مظاهر التحول في موازين القوى الدولية، إذ تتجلى في الوسائل المادية المستخدمة في المجالات العسكرية والفضائية والصناعية. فامتلاك أدوات تفوق تقني كالأسلحة الذكية، والأقمار الاصطناعية، والصواريخ الباليستية، يمنح الدول ميزة استراتيجية تُمكّنها من التأثير الفعلي في النظام الدولي.

وقد أشار الباحث بول كينيدي إلى أن "التقدم التكنولوجي في المجال العسكري كان دومًا حاسمًا في تغيير مسار القوى العظمى"، وهو ما ظهر جليًا خلال الحرب الباردة، حين احتدم التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على أساس امتلاك التكنولوجيا الأكثر تطورًا.[1]

وفي السياق نفسه، يرى نعوم تشومسكي أن "السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة تمنح الدول الكبرى قدرة على التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت غطاء التفوق التقني". وهذا ما يُبرز خطورة التكنولوجيا الصلبة، ليس فقط بوصفها أداة ردع، بل أيضًا كوسيلة هيمنة. كما تُعد الطائرات بدون طيار (Drones) والأسلحة السيبرانية من أحدث تجليات هذه التكنولوجيا، حيث تستخدمها الولايات المتحدة في تنفيذ عملياتها الدقيقة بالخصوص خارج حدودها، بما يُحقق مصالحها ودون الدخول في حروب تقليدية. كما تسعى الصين لتطوير صواريخ فرط صوتية تتجاوز سرعة 5 ماخ،+ في محاولة لكسر الاحتكار الغربي للتكنولوجيا العسكرية.[2]

أما العالم العربي، فقد واجه صعوبات في امتلاك التكنولوجيا الصلبة، إذ غالبًا ما تعتمد الجيوش على أنظمة تسليح مستوردة، وهذا ما يضعف من استقلال القرار السيادي ويُعزز التبعية خصوصا في وقت الأزمات.

ويختتم الباحث زاكي لايدي بالقول: "إن التحكم في التكنولوجيا الصلبة هو ما يصنع الفارق بين الدول المؤثرة وتلك التابعة"، وهنا إشارة واضحة إلى أن امتلاك البنية التكنولوجية الفائقة يُعد شرطًا لتحديد مواقع النفوذ الدولي.[3]

---

[1]-Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers**, 1st ed. (New York, 1987),p 215.

[2] – نعوم تشومسكي، **السيطرة على الإعلام: الإنجازات المذهلة للبروباغندا**، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي، 2014)، ص 122.

[3] – علي الهويدي، **المدخل إلى التكنولوجيا الحديثة** (عمّان: دار وائل، 2007)، ص 22.

–من خلال دراستي لهذا الفرع او المحور أعتقد أن التكنولوجيا الصلبة تُعد العمود الفقري في ترسانة القوة لأي دولة، غير أن الرهان على الآلة وحدها دون مرافقة برؤية استراتيجية قد يُفضي إلى اختلالات تهدد الأمن الجماعي، خاصة مع تصاعد استخدام الأسلحة الذكية بدون ضوابط قانونية واضحة.

+ صواريخ تتجاوز سرعتها 5 ماخ تعني أن الصاروخ يسير بسرعة تعادل خمس مرات سرعة الصوت، أي بسرعة هائلة جدًا تفوق 6000 كيلومتر في الساعة.

الفرع الثاني: التكنولوجيا الناعمة

لا تقتصر التكنولوجيا في العلاقات الدولية على القوة العسكرية فقط، بل تشمل أيضًا ما يُعرف بالتكنولوجيا الناعمة، وهي التقنيات التي تُستخدم للتأثير غير المباشر، مثل وسائل الإعلاموالمنصات الرقمية والإنتاج الثقافي والاتصال الجماهيري. وتُعتبر هذه الوسائل أدوات استراتيجية لبناء صورة إيجابية للدولة، وتشكيل القيم والمواقف لدى الشعوب، دون اللجوء إلى القوة الخشنةاوالصلبة.

وقد عبّر "جوزيف ناي" عن هذا المفهوم بقوله ان: "القوة الناعمة هي القدرة على الجذب والإقناع دون إكراه أو دفع". وتشمل أدواتها الحديثة: السينماوالتلفزيون ومنصات البث والموسيقى والإعلام الرقمي وكذا الألعاب الإلكترونية. وتُوظّف الدول الكبرى هذه الأدوات لتكريس نفوذها وإعادة تشكيل الثقافة العالمية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية التي تستثمر بقوة في هوليوود، ونتفليكس، ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر قيمها الليبرالية. ويؤكد مانويل كاستيلز أن: "السلطة في العصر الرقمي لم تعد لمن يملك السلاح أو المال، بل لمن يتحكم في إنتاج وتوزيع المعنى" [1]

في المقابل، نجد أن كوريا الجنوبية طوّرت ما يُعرف بـ"الموجة الكورية" (الهاليو)، وهي استراتيجية ثقافية مدعومة بالتكنولوجيا الناعمة لنشر موسيقى الكاي–بوب، والدراما الكورية، والأزياء، ما فتح لها نوافذ دبلوماسية وثقافية جديدة حول العالم.

أما بعض الدول العربية، مثل الإمارات وقطر، فقد بدأت هي الأخرى في بناء نفوذ ناعم من خلال وسائل الإعلام العابرة للحدود مثل قناة الجزيرة وسكاي نيوز عربية، مستفيدة من البيئة الرقمية العالمية.

– من وجهة نظري ان التكنولوجيا الناعمة أصبحت سلاحًا فعّالًا في العلاقات الدولية الحديثة. وأعتقد أنها لا تقل أهمية عن السلاح التقليدي، بل قد تكون أكثر تأثيرًا على المدى الطويل، لأنها تخاطب

[1]- Manuel Castells, **Communication Power**, 1st ed. (Oxford: Oxford UniversityPress, 2009), p 10.

العقول وكذلك تعيد تشكيل الهوية الثقافية للمجتمعات بشكل سلس وخفي، لذلك يجب على الدول النامية الانتباه لأهمية بناء قدراتها في هذا المجال الحيوي.

الفرع الثالث: التكنولوجيا السيبرانية

لقد برزت التكنولوجيا السيبرانية خلال العقود الأخيرة كأحد أهم أشكال التكنولوجيا المؤثرة في العلاقات الدولية، لما لها من دور استراتيجي في الأمن، والسيادة، والردع، والمنافسة بين القوى الكبرى. يُقصد بها كل ما يتعلق باستخدام الحوسبة والإنترنت والذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك أدوات الدفاع والهجوم الإلكتروني.وبالتالي أصبحت الفضاءات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من ميدان الصراع العالمي.

وكما يذكر لوكاس كيلر: "الحرب في القرن الحادي والعشرين لا تُخاض فقط بالدبابات، بل أيضًا بالأكواد والفيروسات الرقمية". وبالفعل، فإن الهجمات السيبرانية تُستخدم اليوم للتجسس على الدول وتعطيل البنى التحتيةوالتأثير في الانتخابات وتوجيه الرأي العام العالمي.

وقد أظهرت حالات مثل الهجوم السيبراني الروسي على أوكرانيا عام 2015، والاختراقات الإيرانية للمؤسسات الأمريكية، أن الأمن السيبراني لم يعد مسألة داخلية فحسب، بل هو ساحة صراع دولي.

كما أكدت مارثا فينكلر أنّ:"السيادة الرقمية باتت مكونًا حيويًا في مفهوم السيادة الوطنية الحديثة، وتُعد موازين القوى الإلكترونية امتدادًا لموازين القوى الجيوسياسية".

من جهة أخرى، فإن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا أصبحت تستثمر بشكل ضخم في تطوير قدراتها السيبرانية. وقد أنشأت واشنطن "القيادة السيبرانية الأمريكية" USCYBERCOM، بينما ضاعفت الصين من استخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب السيبرانية، ووصفت ذلك بأنه "عنصر حاسم في حرب المستقبل".

–أما في المنطقة العربية، فقد بدأت بعض الدول تدرك أهمية هذا المجال، حيث استثمرت السعودية والإمارات ومصر في بناء قدرات رقمية للحماية من الهجمات الإلكترونية، لا سيما في البنى التحتية الحيوية (المطارات، المصارف، الطاقة).

–حسب رأيي ان التكنولوجيا السيبرانية أصبحت تمثل التحدي الأكبر الذي سيُحدد شكل الصراعات المقبلة، إذ أنها لا تخضع لقواعد القانون الدولي الكلاسيكي، ولا يمكن ضبطها بسهولة. كما أعتقد أن مَن يملك التفوق في هذا المجال، سيملك زمام القيادة في العلاقات الدولية مستقبلاً، حتى دون طلقة واحدة.[1]

المطلب الثالث: التكنولوجيا كفاعل تقليدي في النظام الدولي

في الماضي، كانت الدولة هي الطرف الوحيد تقريبًا الذي يملك القوة ويتحكم في العلاقات الدولية. وكانت تعتمد على الجيوش والأسلحة والاقتصاد لحماية مصالحها. لكن مع تطور التكنولوجيا، أصبحت هذه الأخيرة تلعب دورًا مهمًا في العلاقات الدولية، ولم تعد فقط وسيلة تقنية، بل أصبحت تؤثر على موازين القوى بين الدول.

اما اليوم، تستخدم الدول التكنولوجيا في السياسة، والدفاع، والاقتصاد، وحتى في التأثير على الرأي العام داخل الدول الأخرى. ولهذا، يمكن اعتبار التكنولوجيا وكأنها أصبحت "فاعلًا" تقليديًا جديدًا في النظام الدولي، أي بمعنى طرفًا له تأثير مباشر على شكل العلاقات بين الدول.

في هذا المطلب احاول أن نفهم كيف تستعمل الدول التكنولوجيا كأداة جديدة، وكيف يمكن أن تؤدي التكنولوجيا إلى تغييرات كبيرة في طريقة تسيير النظام الدولي، وأيضًا كيف تُضعف التكنولوجيا من سيادة الدول وحدودها التقليدية.

الفرع الثاني: التكنولوجيا محرك لتغيير بنية النظام الدولي.

بعد ان اصبحت التكنولوجيا أداة في يد الدول، تطوّر دورها تدريجيًا لتصبح قوة فعالة تغيّر شكل النظام الدولي نفسه. ففي السابق، كانت العلاقات الدولية تُبنى على مفاهيم تقليدية مثل القوة العسكرية والتكتلات السياسية، لكن مع تطور التكنولوجيا، أصبحت هذه المفاهيم تتغير شيئًا فشيئًا.

وقد ساهمت التكنولوجيا في خلق فواعل جديدة على الساحة الدولية، مثل الشركات التكنولوجية الكبرى (مثل Google و Meta)، والتي باتت تلعب أدوارًا تتجاوز أحيانًا أدوار الدول. كما أن تكنولوجيا الاتصال السريع والمعلومات جعلت من الممكن التأثير في الأحداث العالمية في وقت قصير، مما أضعف سيطرة بعض القوى التقليدية. في هذا السياق، يؤكد جوزيف ناي أن التكنولوجيا ليست فقط أداة للقوة، بل إنها أيضًا "تُعيد تشكيل العلاقات الدولية وتخلق توازنات جديدة للقوة". وهذا يعني أن التكنولوجيا ساهمت في تفكيك بعض الأسس التي بُني عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأعادت توزيع القوة

[1]- Martha Finnemore and Duncan B. Hollis, "Constructing Norms for Global Cybersecurity," American Journal of International Law, Vol. 110, No. 3 Cambridge University Press, 2016, pp. 425–429.

بين الدول والفاعلين من غير الدول.وبالتالي، يمكن القول إن التكنولوجيا لم تكتفِ بدعم الدول الكبرى، بل دفعت أيضًا الدول النامية والفاعلين الجدد إلى إيجاد مكان لهم في النظام الدولي، وذلك من خلال استخدامها الذكي للأدوات التكنولوجية الحديثة.[1]

الفرع الثالث: التكنولوجيا عنصر مهدد لمفهوم السيادة التقليدية

من بين أهم التغيّرات التي أحدثتها التكنولوجيا في العلاقات الدولية هو تأثيرها الكبير على مفهوم السيادة التقليدية. فالدول كانت في الماضي تتحكم بشكل كامل في حدودها ومعلوماتها، لكن هذا لم يعد ممكنًا بنفس الطريقة اليوم، بسبب تطور التكنولوجيا الرقمية.فالتدفقات الكبيرة للمعلومات عبر الإنترنت، ووجود شبكات التواصل الاجتماعي العابرة للحدود، جعلا من الصعب على الدول أن تسيطر على ما يدخل أو يخرج من معلومات. كما أن الهجمات السيبرانية صارت تهدد الأمن الداخلي للدول، حتى القوية منها، دون الحاجة إلى جيوش أو تدخل مادي.

وقد حذّر بعض الباحثين من هذا التغير، وأوضحوا أن "القدرة على السيطرة على الفضاء السيبراني أصبحت من أساسيات الدفاع الوطني، لكنها في نفس الوقت تُضعف من قدرة الدولة على الحفاظ على حدودها المعلوماتية". وهذا ما يجعل السيادة في العصر الرقمي أكثر هشاشة من ذي قبل.

ويؤكد جوزيف ناي على هذا التحول عندما قال: "إن السيادة لم تعد تعني فقط السيطرة على الأرض، بل تشمل أيضًا القدرة على حماية الفضاء الرقمي للدولة". ومن هنا يمكن القول إن التكنولوجيا أصبحت تتحدى السيادة التقليدية وتجبر الدول على إعادة التفكير في مفاهيم الأمن والحدود والسيطرة.

وبصفتي طالبة مبتدئة، أرى أن هذه التغيرات تفتح أعيننا على واقع جديد في العلاقات الدولية، حيث لم تعد القوة تقاس فقط بالجيوش أو المال، بل بمدى استعداد الدولة لحماية نفسها في الفضاء الرقمي أيضًا. وأكثر ما لفت انتباهي هو كيف أصبحت التكنولوجيا تفرض نفسها كقوة مؤثرة قد تضعف سيادة الدولة حتى من دون حرب مباشرة. لذلك، أظن أن الدول التي لا تواكب هذا التطور قد تصبح عرضة للتهديد، مهما كانت تقليديًا قوية.[2]

[1] – محمد السيد سليم، **تحليل النظم السياسية الدولية**، ط 4 (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ص 213.

[2] – المرجع نفسه، ص 215.

المبحث الثاني: القوة وموازين القوى في العلاقات الدولية

المطلب الأول: تطور مفهوم القوة في الفكر السياسي

تعد القوة من أقدم المفاهيم وأكثرها مركزية في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، فهي ليست مجرد أداة لتحقيق المصالح، بل تعكس أيضًا طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته عبر العصور. وقد كان لمفهوم القوة حضور بارز منذ الفلسفة الإغريقية، كما عند أفلاطون وأرسطو، ثم تطور مع مفكري العصر الحديث مثل نيقولا مكيافيللي وتوماس هوبز، الذين نظروا إلى القوة باعتبارها أساسًا لتنظيم الدولة وتحقيق الأمن.

وفي سياق العلاقات الدولية، خاصة بعد نشأة الدول القومية، أصبح مفهوم القوة أكثر وضوحًا، حيث رُبط مباشرة بقدرة الدولة على التأثير في الآخرين لتحقيق مصالحها الوطنية. وقد قدّم المفكر الواقعي هانس مورغنثاو تعريفًا تقليديًا للقوة بوصفها "قدرة الإنسان على السيطرة على تفكير وسلوك الآخرين". بينما وسّع جوزيف ناي هذا المفهوم لاحقًا، مع ظهور المدرسة الليبرالية، ليعرّف القوة بأنها "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي تريدها"

ومع نهاية الحرب الباردة وبداية العولمة،ودخول تكنولوجيا الاعلام والاتصال الى المجال السياسي، شهد مفهوم القوة تحولًا نوعيًا، فلم يعد يقتصر على القوة العسكرية والاقتصادية، بل أصبحت تشمل ايضا أبعادًا او عناصر غير مادية مثل الثقافةوالقيم والإعلام، والتكنولوجيا،وحت القدرة على التأثير الرمزي. ما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة...تم التفريق بينها القوة الصلبة ولقوة الناعمة ثم القوة الذكية.وبالتالي لقد أصبحت أدوات التأثير متعددة ومتنوعة، منها ما يستند إلى الإقناع والجاذبية، ومنها ما يعتمد على المعرفة والتحكم في تدفق المعلومات.[1]

إن هذا التغير لم يكن انعكاسًا فقط لتطور الوسائل والأدوات، بل جاء أيضًا استجابةً لبيئة دولية باتت أكثر تشابكًا وتداخلًا، حيث بات التأثير غير المباشر أحد مظاهر القوة الأكثر فاعلية. ومع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ازدادت قدرة الدول على استخدام أدوات غير تقليدية لتوجيه

[1]-Jack S. Levy and William R. Thompson, **The Arc of War: Origins, Escalation, and Transformation** (Chicago: University of Chicago Press, 2011), p. 114.

الرأي العام، وصياغة السرديات، والتحكم في المجال السيبراني، مما عزز من أهمية فهم تطور القوة في العلاقات الدولية.

من هذا المنطلق، فإن دراسة تطور مفهوم القوة في الفكر السياسي يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم التحولات التي شهدها ميزان القوى العالمي، خاصة في ظل تصاعد أهمية التكنولوجيا، وتعدد مصادر التأثير، وتنامي دور الفاعلين من غير الدول

عندما تأملت مفهوم "**القوة**"، وجدت أنه لم يعد مقترنًا فقط بالصواريخ والجيوش، بل صار يشمل التأثير بالأفكار، وتوجيه العقول، وحتى جذب الانتباه من خلال مقطع مرئي أو منصة تواصل. إن هذا التحول العميق جعلني أنظر للعالم كحلبة تفاعلات رمزية ومادية، حيث لا يُقاس النفوذ فقط بما تمتلكه الدولة من ترسانة، بل أيضًا بما تمتلكه من سرديات وأفكار.

الفرع الأول: القوة الصلبة

تُعدّ القوة "الصلبة" (Hard Power) المفهوم التقليدي والأكثر وضوحًا في فهم القوة داخل العلاقات الدولية. فهي ترتكز على قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى أو السيطرة عليها باستخدام وسائل الإكراه، كالقوة العسكرية أو الضغط الاقتصادي أو التهديد بالعقوبات. ويرى الواقعيون أن هذه القوة هي الأداة الأساسية لضمان الأمن القومي وتحقيق المصالح في بيئة دولية يُنظر إليها على أنها فوضوية وتقوم على الصراع الدائم بين الفواعل.في هذا السياق، يقول هانس مورغنثاو: "القوة السياسية هي مزيج من الموارد المادية التي تُمكّن الدولة من فرض إرادتها على الآخرين".. وتاريخيًا، لطالما كانت الجيوش والأسلحة والتحالفات العسكرية أدوات رئيسية في ممارسة القوة الصلبة، مثلما حدث في الحروب الكبرى كالحرب العالمية الثانية، أو في استخدام العقوبات الاقتصادية خلال الحرب الباردة."[1]

ويتجلى هذا النوع من القوة في القدرات العسكرية التقليدية مثل عدد الجنود، نوعية السلاح، القوة الجوية والبحرية، إضافة إلى القدرات النووية، والتي تمنح الدولة مكانة وهيبة في النظام الدولي. كما تشمل القوة الصلبة أيضًا الأدوات الاقتصادية، كالعقوبات، والمساعدات المشروطة، والضغوطات التجارية التي تهدف إلى تغيير سلوك دولة أخرى.

[1]– Hans Morgenthau, Politics Among Nations: **The Struggle for Power and Peace**, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1978), 13.

وتظهر فعالية القوة الصلبة خاصة في أوقات النزاعات المسلحة أو التوترات الجيوسياسية، مثل ما حدث في الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، أو في التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، أو حتى في العقوبات الغربية على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في 2022.

غير أن الاعتماد الحصري على القوة الصلبة في إدارة العلاقات الدولية أصبح محدودًا في العصر الحديث، حيث أن استخدام الإكراه دون قبول طوعي غالبًا ما يؤدي إلى نتائج غير مستقرة، أو إلى خلق مقاومة وردود فعل معاكسة. ومع ذلك، ما تزال القوة الصلبة ضرورية، خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالإرهاب، والقرصنة السيبرانية، والتسلح النووي.

– عند دراستي لهذا المفهوم، شعرت أنه رغم قسوته، إلا أن القوة الصلبة تظل ضرورة في عالم لم يتخلص بعد من منطق القوة. لكنها وحدها لم تعد كافية، فقد أصبح العالم يحتاج إلى توازن بين الإقناع والإكراه، بين الحرب والدبلوماسية، وبين الدبابة والكلمة.

الفرع الثاني: القوة الناعمة

ظهر مفهوم القوة الناعمة (Soft Power) كمقابل مغاير للقوة الصلبة، وكمحاولة لفهم مصادر التأثير غير القسرية في العلاقات الدولية. صاغ هذا المفهوم جوزيف ناي في تسعينيات القرن العشرين، ليُشير إلى قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين دون استخدام الإكراه أو المال، وإنما من خلال الجاذبية والإقناع، وتشمل هذه الجاذبية ما تملكه الدولة من ثقافة، وقيم سياسية، وسياسات خارجية تُعتبر مشروعة أو جذابة في نظر الدول والشعوب الأخرى. فالقوة الناعمة لا تُمارَس عن طريق الجيوش أو العقوبات، بل عبر نشر نموذج حضاري يُحتذى به. فمثلًا، عندما تُقلّد شعوب العالم أسلوب الحياة الأمريكي، أو تنبهر بنموذج التعليم الفنلندي، أو تتأثر بالقوة الأخلاقية للدبلوماسية السويدية، فإن ذلك يُعدّ شكلاً من أشكال القوة الناعمة.[1]

وتُعتبر وسائل الإعلام، والتعليم، والأفلام، والدبلوماسية العامة، والمساعدات الإنسانية، والتبادل الثقافي أدوات رئيسية في إنتاج ونشر هذه القوة. فالجامعات العالمية مثل هارفارد وأوكسفورد، والمسلسلات الكورية، والمطبخ الإيطالي، وحتى الرياضة (ككأس العالم والألعاب الأولمبية)، كلها عناصر تمارس من خلالها الدول نفوذًا ناعمًا يمتد خارج حدودها.

لقد أصبحت القوة الناعمة أداة مركزية في تعزيز صورة الدولة عالميًا، خاصة بعد الثورة الرقمية التي مكّنت الأفراد والجماعات من التأثير، وأعطت أهمية متزايدة للصور الرمزية والرأي العام. فالدولة

[1]- Joseph,Nye, **Soft power: The Means to Success in Word P Politics** (NewYork: PublicAffairs, 2004), p2

التي تُحسن توظيف قوتها الناعمة، قادرة على بناء تحالفات طويلة الأمد، وشرعية أخلاقية في مواقفها السياسية.

ومع أن البعض قد يراها "قوة ضعيفة"، إلا أن القوة الناعمة يمكن أن تفتح أبوابًا لا تستطيع الجيوش فتحها. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الصين في مبادرة "الحزام والطريق" على دمج الاستثمارات بالبُعد الثقافي (من خلال معاهد كونفوشيوس)، لتحسين صورتها وكسب الشراكات.

ومن خلال هذا ادركت أن هذا المفهوم عند صورة الدولة في الخارج ليست مسألة ثانوية، بل جزء من قوتها الاستراتيجية. وأن التأثير الحقيقي لا يكون دائمًا بما نملكه من أسلحة، بل بما نُجيد تقديمه من أفكار وصور وأحلام تُلهم الآخرين.

الفرع الثالث: القوة الذكية.

مع تزايد تعقيدات العلاقات الدولية وتشابك المصالح، لم يعد الاعتماد على القوة الصلبة وحدها كافيًا، ولا القوة الناعمة مجديًا بمفردها. من هنا برز مفهوم القوة الذكية (Smart Power)، الذي صاغه جوزيف ناي كحل توفيقي واستراتيجي. وقد عرفها بأنها:"القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تعزز فاعلية السياسة الخارجية".[1]

ويُفهم من هذا التعريف أن القوة الذكية ليست مجرد خليط ميكانيكي، بل مزيج ديناميكي واستراتيجي يوظف كلاً من الردع العسكري والضغط الاقتصادي، إلى جانب الجاذبية الثقافية والدبلوماسية العامة، بما يتناسب مع السياق والهدف. فهي تقوم على التقدير الذكي للوقت والأدوات المناسبة التي يجب استخدامها.

ومن أبرز الأمثلة التطبيقية على هذا المفهوم، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث لم تكتف باستخدام القوة العسكرية لتدمير قواعد الجماعات الإرهابية، بل لجأت أيضًا إلى حملات إعلامية، وتعليمية، ودبلوماسية تهدف إلى كسب "قلوب وعقول" المجتمعات الإسلامية.

كما يُعد الاتحاد الأوروبي نموذجًا متقدمًا لتجسيد القوة الذكية؛ إذ يفتقر إلى قوة عسكرية كبرى، لكنه يُعوّض ذلك بمزيج من النفوذ الاقتصادي، والمساعدات الإنمائية، والجهود الدبلوماسية والبيئية.وفي ظل ثورة المعلومات، ازدادت أهمية هذه المقاربة؛ إذ يمكن توظيف وسائل التواصل

[1]- Joseph Nye,0 p.cit ,p 5.

الاجتماعي والمنصات الرقمية في التأثير على الرأي العام، أو في إدارة الأزمات وبناء الصورة الدولية، مما يجعل من الدبلوماسية الرقمية جزءًا لا يتجزأ من القوة الذكية.[1]

ومن خلال دراستي لهذا المفهوم غيّر نظرتي للعلاقات الدولية، فلم أعد أرى النجاح الدبلوماسي في "الهيمنة بالقوة"، بل في "الذكاء في إدارة الموارد والرموز" معًا، حيث تكون الكلمة الناعمة والسلاح الصلب على طاولة واحدة. وبالتالي أدركت أن القوة ليست مجرد أداة قسرية تعتمد على الجيش والاقتصاد فقط، بل هي قدرة شاملة تشمل التأثير عبر الثقافة والأفكار والابتكار التكنولوجي. هذه الرؤية جعلتني أفهم أن الدول اليوم تحتاج إلى توازن دقيق بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بحيث تستخدم كلاهما بذكاء وحكمة.كما أدركت أن القوة الذكية تمثل المستقبل في العلاقات الدولية، لأنها تجمع بين القدرة على الحسم والقدرة على الإقناع، مما يجعل التأثير أكثر استدامة وفاعلية. هذا الفهم يعطيني دافعًا كباحثة مبتدئة لأن أتابع دراسة كيف تتطور أدوات القوة باستمرار، وكيف يمكن للدول الصغيرة والفاعلين غير الدوليين أن يشاركوا في تشكيل موازين القوة العالمية بطرق غير تقليدية.

المطلب الثاني: تطور موازين القوى عبر السياقات التاريخية

يُعدّ "ميزان القوى" من أكثر المفاهيم مركزية في أدبيات العلاقات الدولية، ويُشير إلى التوزيع النسبي للقوة بين الفواعل الدولية بما يحول دون هيمنة طرف واحد على النظام الدولي. ويُفترض في هذا المفهوم أن التوازن بين القوى يحقق الاستقرار، بينما يؤدي اختلاله إلى النزاعات والحروب. وقد عرفه هانز مورغنثاو بأنه "الوضع الذي تكون فيه القوة موزعة بطريقة تمنع دولة واحدة أو تحالف من السيطرة على الآخرين". ويأخذ التوازن أشكالًا متعددة: توازن تلقائي عبر تحالفات، أو من خلال الردع المتبادل، ويُستخدم كآلية لردع التهديدات والحفاظ على الأمن القومي.

لقد تطوّر هذا المفهوم تاريخيًا، من كونه مرتبطًا فقط بالقوة العسكرية، إلى أن أصبح يشمل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وفقًا لتحولات بنية النظام الدولي. وسنتناول في هذا المطلب أهم مراحل تطور ميزان القوى، بما يُمهّد لفهم تأثير المتغير التكنولوجي عليه.

الفرع الأول: ميزان القوى الكلاسيكي.

[1]- Jan Melissen, "The New Public Diplomacy: Between Theory and Practice," in The New Public ed. Jan Melissen (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), p. 12.

ظهر مفهوم ميزان القوى في الفكر السياسي الأوروبي كآلية لحفظ الاستقرار ومنع هيمنة دولة واحدة، وتكرّس ذلك مع صلح ويستفاليا سنة 1648م الذي أسّس لمبدأ سيادة الدولة المستقلة او بالأحرى الدولة القومية وبالتالي تكرّس توازن القوى كعنصر أساسي في بناء النظام الدولي الأوروبي. وفي هذا السياق، لجأت القوى الأوروبية إلى تحالفات مرنة ومتغيرة، مثل التحالف الرباعي الذي ضمّ بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا ضد التوسع الفرنسي بقيادة نابليون.

وقد وصف هنري كيسنجر هذا التوازن بأنه "نظام ذاتي التنظيم"، يقوم على إدراك القوى الكبرى أن مصلحتها الجماعية تكمن في منع الهيمنة الأحادية على النظام الدولي. وقد تطور هذا النظام إلى ما سُمّي بـ"حفلة أوروبا" (Concert of Europe)، وهي صيغة تنسيقية غير رسمية ظهرت عقب مؤتمر فيينا سنة (1815)، بمشاركة القوى الخمس الكبرى (بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، فرنسا). وقد أسهم هذا النظام في منع اندلاع حرب كبرى طيلة ما يقارب القرن، حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

ومن هذا تجدر الإشارة إلى أن ميزان القوى الكلاسيكي كان يستند بشكل رئيسي إلى مزيج من القوة العسكرية وعدد الجيوش والتحالفات السياسية، ولم تكن الأبعاد الاقتصادية أو التكنولوجية أو الإعلامية تحتل مكانة محورية كما هو الحال في السياقات المعاصرة.[1]

من خلال ملاحظتي في هذا الفرع تبين لي أن ميزان القوى في صورته الكلاسيكية قد وفّر نموذجًا أوليًا لفهم التفاعلات بين الدول لكنه ظل حبيس أدوات القوة الصلبة،ودون اعتبار لمصادر النفوذ الجديدة التي نراها اليوم. ومن المفيد إدراك أن فهم هذا النمط ضروري لتتبع تحوّلات القوة لاحقًا.

الفرع الثاني: ميزان القوى في مرحلة الحرب الباردة.

تميّز ميزان القوى خلال الحرب الباردة بثنائية قطبية صارمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث امتلك كل قطب مزيجًا من القوة العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية التي وظّفها في إطار "الردع المتبادل" أو ما يُعرف بـ(Mutually Assured Destruction)، وهو المفهوم الذي حافظ على استقرار نسبي رغم حدة التوترات. فكل طرف سعى إلى منع الآخر من التوسّع عبر تحالفات عسكرية كحلف الناتو من جهة، وحلف وارسو من جهة مقابلة، دون اللجوء إلى مواجهة مباشرة، وهو ما عرف بـ"السلام السلبي".

---

[1]- Zaki Laïdi, **A World WithoutMeaning: The Crisis of Meaning in International Politics**, 1st ed. (London: Routledge, 1998), p 97

وقد أشار مورغنثاو Morganthau إلى أن ميزان القوى خلال هذه الفترة اتخذ شكلًا من أشكال "التوازن النووي"، حيث لم تعد المعادلة تقوم على عدد الجيوش فقط، بل على "القدرة على التدمير الشامل" التي تمنع الحرب أكثر مما تحفّزها. أمّا جوزيف ناي، فقد وصف ميزان القوى في هذه المرحلة بأنه "سكوني من حيث البنية، لكن نشط من حيث التنافس"، إذ حافظت كل قوة على مجال نفوذها الجيوسياسي والثقافي، مع محاولات اختراق المجال الآخر عبر أدوات الحرب الباردة، كالإعلام والدبلوماسية الثقافية. وبالتالي فإن طبيعة النظام الدولي آنذاك جعلت ميزان القوى يتجاوز المفهوم العسكري التقليدي، ليشمل أيضًا الحروب بالوكالة، والسباق نحو الفضاء، والتنافس التكنولوجي، ما يشير إلى بداية تحوّل القوة من الصلابة إلى التعقيد.[1]

من خلال ملاحظتي لهذه الفترة أ دركت ان الحرب الباردة كان مفهومًا مركبًا للقوة ففيها تم التزاوج بين الردع النووي والتوسّع الإيديولوجي، مما دفعني للتفكير في أن ميزان القوى لم يكن فقط صراعًا على الأرض، بل على العقول، ما يجعلنا ادرك جذور القوة الناعمة لاحقًا.

الفرع الثالث: ميزان القوى في عالم متعدد الأقطاب

مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، بدا أن الولايات المتحدة تتجه نحو قيادة نظام أحادي القطبية، حيث انفردت بتحديد قواعد النظام الدولي وفرض أجندتها السياسية والاقتصادية على باقي الدول. غير أن هذا التفوق لم يدم طويلًا، فقد بدأت قوى دولية وإقليمية جديدة مثل الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي في فرض نفسها على الساحة الدولية، ما أعاد تشكيل ميزان القوى باتجاه التعددية. تميّز هذا السياق الجديد بتحوّل جوهري في أدوات التأثير؛ فبعد أن كانت القوة تقاس بالعتاد العسكري والتحالفات الصلبة، أصبحت تُقاس اليوم بالمؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية والقدرة على التأثير الثقافي والإعلامي.

فالصين مثلاً تسعى إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي عبر مبادرة "الحزام والطريق"، التي تهدف إلى ربط آسيا بأوروبا وإفريقيا بشبكة من البنى التحتية والاتفاقيات الاقتصادية، في حين أعادت روسيا توظيف قدراتها الجيوسياسية والعسكرية، كما يظهر في تدخلها في أوكرانيا وسوريا، متحدية النفوذ الغربي.

[1]- Hans Morgenthau, op.cit ,p13.

من جهة أخرى، برزت قوى إقليمية كتركيا وإيران والبرازيل، التي تبنّت استراتيجيات التحالفات المرنة لتحقيق استقلالية استراتيجية، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى وصف هذا النظام بـ"التعددية غير المتكافئة"؛ حيث تتعدد الأقطاب لكن بتفاوت كبير في الموارد والإمكانيات.

وقد أشار جوزيف ناي إلى أن "التحكم في السردية والإعلام أصبح جزءًا لا يتجزأ من القوة في العصر الحديث"، في إشارة إلى أهمية القوة الناعمة في التأثير دون استخدام القوة العسكرية المباشرة. وتُعدّ الشركات التكنولوجية الكبرى، مثل Google و Apple و Facebook، أحد أبرز الفواعل غير الدولتيّة التي بات لها تأثير واضح على السياسات العامة، والأمن المعلوماتي، وحتى تشكيل الرأي العام

كما أدت هشاشة المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن، إلى بروز تكتلات بديلة كـBRICS ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما يعكس تحوّلًا تدريجيًا في بنية النظام العالمي نحو تعددية مرنة وواقعية.[1]

ملاحظتي كطالبة إن ميزان القوى في السياق المعاصر لم يعد يُقاس بعدد الجيوش أو حجم الترسانات النووية فحسب، بل أصبح مرهونًا بمدى التحكم في التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات. إنّ العالم يتجه نحو بنية أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى، حيث تتشابك القوة الصلبة مع الناعمة، وتتشكل التحالفات لا وفق الثوابت الجغرافية أو الإيديولوجية، بل وفق المصالح المرنة والمتغيرة.

وبالتالي من خلال هذا المطلب اتضح لي أن التكنولوجيا لم تغيّر فقط أدوات القوة بل قلبت حتى مفاهيم النفوذ رأسًا على عقب. فالنفوذ لم يعد حكرًا على الدول الكبرى، بل صار موزّعًا بين دول، وشركات، ومنصات رقمية. وكأن العالم يعيد صياغة خرائطه وفق خوارزميات جديدة لا تحدّها الجغرافيا ولا تقيّدها التحالفات التقليدية.

المطلب الثالث: مؤشرات القوة في العصر الرقمي

شهدت العقود الأخيرة تحوّلات جوهرية في تحديد ملامح القوة بين الدول، ولم تعد المعايير التقليدية وحدها (مثل عدد السكان أو حجم الترسانة العسكرية) كافية لتقييم النفوذ الدولي. فقد أدى الانفجار التكنولوجي وانتشار الإنترنت والتطورات في مجال الاتصالات والمعلومات إلى بروز مؤشرات جديدة تُعبّر عن قوة الدول في البيئة الرقمية.

[1] Joseph Nye,0 p.cit ,p..12

فمثلاً، صارت القدرة على جمع البيانات والتحكم فيها، وكذلك التحكم في البنية التحتية السيبرانية والاتصال العالمي، من أبرز عناصر التفوق. كما أن شركات التكنولوجيا الكبرى أصبحت قوى شبه سيادية، تمارس تأثيراً يتجاوز أحياناً نفوذ بعض الحكومات.

وفي هذا السياق، لا بد من دراسة مؤشرات القوة الحديثة من خلال ثلاث زوايا رئيسية: المؤشرات التقليدية التي ما تزال فاعلةلحدالان والمؤشرات التكنولوجية التي تعكس التطور الصناعي الرقمي، تليها المؤشرات الإعلامية والرقمية التي تؤثر على الرأي العام العالمي، وكلها تساهم في إعادة تشكيل موازين القوة في العصر الرقمي.

الفرع الأول: المؤشرات التقليدية (السكان، الاقتصاد، التسلح)

رغم التطور التكنولوجي الكبير، ما تزال المؤشرات التقليدية مثل عدد السكان، حجم الاقتصاد، والقدرات العسكرية، تشكل أعمدة أساسية في تقييم قوة الدولة. فهذه المعايير لا تزال تُستخدم في تحليلات موازين القوى، وإن كانت غير كافية وحدها لتفسير المكانة الدولية في العصر الرقمي.

السكان:

يعدّ عدد السكان من أبرز المؤشرات الديموغرافية التي تساهم في تحديد مكانة الدولة، إذ يوفّر قوة عاملة وسوقًا داخلية واسعة. فعلى سبيل المثال، تجاوزت الهند في عام 2023 الصين من حيث عدد السكان، وهو ما يرشّحها للعب أدوار اقتصادية وجيوسياسية أكبر مستقبلًا. لكن الكثافة السكانية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تقترن بقدرة على التأهيل والتوظيف، وإلا تحولت إلى عبء. ويظهر ذلك بوضوح في حالة نيجيريا التي رغم امتلاكها أكثر من 220 مليون نسمة، تعاني من ضعف في التعليم والبنية التحتية مما يؤثر على قدرتها في تحويل هذه الكتلة إلى قوة إنتاجية.

الاقتصاد:

يمثّل الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز المؤشرات التقليدية لقوة الدولة. فالولايات المتحدة، التي تحتل المرتبة الأولى عالميًا بأكثر من 26 تريليون دولار في 2023، تواصل فرض نفوذها العالمي الاقتصادي،وفي المقابل تُظهر دول مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية أهمية الجودة الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة على الكم السكاني، حيث نجحت هذه الدول في التأثير في النظام الدولي رغم صغر حجمها السكاني، بفضل القيمة المضافة والابتكار.

التسلّح:

تظل القوة العسكرية عنصرًا مركزيًا في ميزان القوة. فالولايات المتحدة تنفق ما يزيد عن 800 مليار دولار سنويًا على الدفاع، ولها أكثر من 750 قاعدة عسكرية خارج أراضيها، مما يعزز من قدرتها على التدخل العالمي. بينما تعتمد روسيا على ترسانتها النووية وقدرتها على شنّ عمليات خارجية، كما في أوكرانيا، للحفاظ على وضعها كقوة عظمى، رغم معاناتها الاقتصادية. ومع ذلك، تبقى بعض الدول مثل كوريا الشمالية مثالًا على محدودية أثر التسلح بدون بنية اقتصادية قوية.[1]

–في رأيي رغم استمرار أهمية هذه المؤشرات الكلاسيكية، إلا أنها لم تعد كافية وحدها. ففي عالم اليوم، لا يكفي امتلاك جيش قوي أو اقتصاد ضخم إن لم تقترن هذه القوة بالتحكم في المعلومات والتكنولوجيا. لقد أصبح الوزن الحقيقي للدولة يُقاس أيضًا بقدرتها على التأثير في السرديات، وفي تشكيل الإدراك العالمي عبر الإعلام والمنصات الرقمية.

الفرع الثاني: المؤشرات التكنولوجية (براءات الاختراع، الأمن السيبراني)

أصبحت المؤشرات التكنولوجية من أبرز المعايير الجديدة لقياس القوة في العلاقات الدولية، إذ لم تعد القوة مقتصرة على العتاد العسكري أو حجم الناتج القومي، بل باتت تُقاس بمدى امتلاك الدول للتكنولوجيا المتقدمة، وعدد براءات الاختراع، وقدراتها في مجال الأمن السيبراني.

فيما يخص براءات الاختراع، تعكس هذه البراءات المستوى الابتكاري للدول، حيث تتصدر دول مثل الولايات المتحدة، والصين، واليابان ترتيب الدول الأكثر تسجيلًا لبراءات الاختراع سنويًا، مما يمنحها أفضلية تنافسية في الاقتصاد والتقنية. وفقًا لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، تجاوزت الصين تسجيل أكثر من 1.5 مليون براءة اختراع في عام 2022، مما يشير إلى انتقال مراكز الابتكار نحو آسيا واستثمار ممنهج في البحث والتطوير.

أما في مجال الأمن السيبراني، فقد أصبحت القدرات السيبرانية مكونًا جوهريًا للقوة الوطنية، فحماية البنى التحتية الرقمية، والردع في الفضاء الإلكتروني، والسيطرة على تدفق المعلومات، أدوات استراتيجية بيد الدول. فالهجمات السيبرانية تستخدم اليوم كأدوات تجسس، وإضعاف الخصوم، بل وتعطيل مؤسسات حيوية. مثال بارز على ذلك الهجوم السيبراني على شبكة الطاقة في أوكرانيا عام 2015، الذي يُعتقد أنه من تنفيذ جهات روسية، مما يوضح كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون سلاحًا فعالًا في الصراعات الجيوسياسية.

[1] Stephen M. Walt, "The Enduring Relevance of the Balance of Power," **Daedalus** 124, no. 3 (1995): 113

وعليه من خلال هذه المؤشرات التكنولوجية، يتضح أن الدول التي تملك الابتكار وتقنيات الأمن السيبراني المتطورة يمكنها فرض نفوذها الدولي دون الحاجة إلى حروب تقليدية. القوة في القرن الحادي والعشرين أصبحت تُصاغ في مختبرات البحث ومراكز البيانات، وليس فقط في ميادين المعارك.

وحسب رأيي ان الابتكار التكنولوجي والأمن السيبراني أصبحا من أساسيات موازين القوة الحديثة، ويجب أن يكونا محور اهتمام استراتيجي لأي دولة تطمح للعب دور عالمي فاعل.[1]

الفرع الثالث: المؤشرات الإعلامية والرقمية (التحكم بالمعلومة والرأي العام)

لم يعد الإعلام مجرد وسيلة نقل للمعلومة، بل تحوّل في ظل التطور التكنولوجي إلى أداة استراتيجية تؤثر حتى في تشكيل الرأي العام، وتوجيه السلوك السياسي، بل وصياغة الإدراك الجمعي للدول والمجتمعات. فالدول التي تمتلك القدرة على إدارة الفضاء الرقمي والتحكم في تدفق المعلومات تتمتع بنفوذ يتجاوز الأداة العسكرية والاقتصادية.

وقد أشار تقرير معهد أكسفورد للإنترنت إلى أن أكثر من 81 دولة حول العالم استخدمت فرقًا إلكترونية منظمة للتلاعب بالمعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي، سواء من أجل الترويج الدعائي أو نشر الشائعات أو مهاجمة الخصوم السياسيين في نمط جديد من "الأسلحة الناعمة الرقمية".

كما تؤكد تقارير فريدوم هاوس أن الذكاء الاصطناعي زاد من قدرة الأنظمة على مراقبة الأفراد، وتوجيه المحتوى الرقمي بما يخدم مصالح الدولة، مما أدى إلى تراجع حرية الإنترنت في العالم لسنة العاشرة على التوالي. وهذا يشير إلى أن السيطرة على المعلومة أصبحت معيارًا هامًا من معايير القوة الناعمة والاستراتيجية.

أما في السياق العربي، فقد أبرزت دراسة لبشلاغم خديجة أهمية الإعلام الرقمي كأداة فعالة في تشكيل الرأي العام نحو المشاركة السياسية، مؤكدة أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت فضاءً عامًا جديدًا للتفاعل السياسي وصناعة القناعات، خاصة بين الشباب. إن هذه المؤشرات تؤكد أن من يملك أدوات التحكم في الفضاء الرقمي والمعلومة، يملك تأثيرًا هائلًا في إعادة تشكيل السرديات والسياسات على الصعيدين الداخلي والدولي.

وبالتالي لاحظت من خلال هذ الفرع اننا في زمن أصبحت فيه الحقيقة تُدار بخوارزميات لذلك بات من يملك المنصة أقدر على صياغة الوعي.بحيث لم تعد المعارك تُحسم في ميادين القتال، بل

[1] – أحمد يوسف أحمد، «نظام دولي في طور التشكيل: من الأحادية إلى التعددية»، **السياسة الدولية**، العدد 203، 2016، ص 38.

في العقول، حيث الكلمة قد تُسقط نظامًا، أو تُصنع بها شرعية. القوة في هذا العصر تقاس بمن يتحكم في الرواية.

المبحث الثالث: العلاقة بين التكنولوجيا وتحول موازين القوى

المطلب الأول: النظريات المفسرة لعلاقة التكنولوجيا بالقوة الدولية

يُشكّل تطور التكنولوجيا أحد أهم التحوّلات التي أثّرت بعمق في العلاقات الدولية، وهو ما استدعى من الباحثين والمفكرين محاولة فهم هذا التأثير من خلال نظريات مختلفة، كل واحدة منها تقدم زاوية تحليل متميزة. تساعد هذه النظريات في تفسير كيف تؤثر التكنولوجيا على القوة، التفاعل بين الدول، وطرق إدارة النزاعات والتعاون. في هذا الإطار، سيتم تناول مجموعة من أبرز النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، بهدف فهم كيفية تفاعل كل نظرية مع المتغير التكنولوجي.

الفرع الأول: النظرية الواقعية Realism

تركّز النظرية الواقعية على فكرة الصراع والمصلحة القومية كدوافع رئيسية لسلوك الدول في النظام الدولي. تفترض الواقعية أن العالم يقوم على الفوضى، أي غياب سلطة عليا تُجبر الدول على التعاون، مما يدفع كل دولة إلى الاعتماد على نفسها لتعزيز أمنها. وهنا يأتي دور التكنولوجيا، خاصة العسكرية منها، كوسيلة لتعزيز القوة الصلبة. كما ترى الواقعية أن الدول الكبرى تسعى دائمًا إلى امتلاك التفوق التكنولوجي العسكري كجزء من سباق القوة، سواء من خلال تطوير الذكاء الاصطناعي في ساحة المعركة، أو من خلال تعزيز القدرات السيبرانية الهجومية والدفاعية. فكل اختراق تكنولوجي يُمكن أن يغيّر ميزان القوى العالمي، ويزيد من احتمالية المواجهات بين القوى الكبرى.[1]

ومن أبرز منظّري الواقعية: هانز مورغنثاو، الذي شدّد على أن السياسة الدولية هي صراع دائم من أجل القوة، وكينيث والتز الذي ميّز بين مستويات تحليل مختلفة وركّز على بنية النظام الدولي، بينما طوّر جون ميرشايمر نظرية "الواقعية الهجومية" التي ترى أن الدول تسعى دومًا إلى الهيمنة على منافسيها.

من وجهة نظري، تبقى النظرية الواقعية مفيدة جدًا في فهم كيف تستثمر الدول في التكنولوجيا بهدف تعزيز مكانتها الاستراتيجية. لكنها تُهمل الجوانب الإنسانية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بالتكنولوجيا، مما يجعلها غير كافية وحدها لتحليل التحولات المعاصرة.[2]

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية Liberalism

---

[1] – أحمد يوسف،«نظام دولي في طور التشكيل: من الأحادية إلى التعددية»، **السياسة الدولية**، العدد 203، 2016، ص 38.

[2]- Hans Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**؛ (New York: Alfred A. Knopf, 1973),p 23.

تؤمن النظرية الليبرالية بأن التعاون بين الدول ممكن ومستدام رغم وجود نظام دولي فوضوي، وذلك عبر المؤسسات الدولية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وقيم الديمقراطية. وتعتبر أن التكنولوجيا، خصوصًا تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تفتح آفاقًا واسعة للتواصل بين الشعوب، ونشر القيم الديمقراطية، وتعزيز القوة الناعمة.

من هذا المنظور، تُعتبر وسائل الاتصال الرقمية مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أدواتً قويةً للدبلوماسية العامة، إذ تساعد الدول على التأثير في الجمهور العالمي، وإدارة الأزمات، وتعزيز صورتها الدولية. كما تلعب المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات دورًا هامًا في وضع قواعد تنظم استخدام التكنولوجيا، وتقليل المخاطر الأمنية.ويبرز في هذا السياق مفهوم القوة الناعمة الذي طوّره "جوزيف ناي،" والذي يشير إلى قدرة الدولة على التأثير من خلال الجذب والإقناع وليس بالقوة العسكرية فقط.

من وجهة نظري، أرى أن الليبرالية تقدم رؤية متفائلة ومهمة عن دور التكنولوجيا في بناء جسور التعاون الدولي، لكنها قد تتغاضى أحيانًا عن صراعات المصالح التي قد تعرقل هذا التعاون، أو عن استخدام التكنولوجيا لأغراض سلطوية داخل الدول.[1]

الفرع الثالث: النظرية البنائية Constructivism:

تُركّز النظرية البنائية على دور الأفكار، والمعايير، والهوية في تفسير سلوك الدول، وتعتبر أن العلاقات الدولية ليست فقط نتاجًا لعوامل مادية كالسلاح أو الاقتصاد، بل هي انعكاس لتصورات الدول عن ذاتها وعن الآخرين. فالنظام الدولي، بحسب هذا المنظور، لا يُفهم فقط من خلال التوزيع المادي للقوة، بل من خلال المعاني التي تُعطى لتلك القوة. من هذا المنظور، تُعدّ التكنولوجيا، وخصوصًا تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عاملًا يُسهم في إعادة تشكيل الهويات، وبناء سرديات جديدة تؤثر على سلوك الفاعلين الدوليين. فعلى سبيل المثال، لا يقتصر دور وسائل التواصل الاجتماعي على نشر المعلومات، بل يتعدّاه إلى إنتاج تصوّرات اجتماعية جديدة، تُعيد تشكيل كيفية فهم الدول لمكانتها، ولما يجب أن تكون عليه السياسات العامة.

[1]- Hazel Diprose, **International Relations in the Digital Age**, translated by Ahmad Abdel-Aleem, (Cairo: Dar Al-Marikh, 2021), p. 102.

بالتالي توضح البنائية كيف أن الدول القادرة على التأثير الثقافي أو الرمزي من خلال امتلاك أدوات تكنولوجية حديثة تستطيع من خلالها إعادة تعريف ذاتها في السياق الدولي، وكذا تمارس نفوذًا لا ينبع فقط من القدرة العسكرية أو الاقتصادية، بل من التأثير في "بُنى المعنى" والمعايير العالمية. وهكذا تصبح التكنولوجيا أداة لبناء الشرعية الدولية، خاصة فيما يتعلّق بالقيم وحقوق الإنسان والحوكمة.

وحسب وجهة نظري، تُعدّ البنائية من النظريات الحيوية لفهم التأثيرات الثقافية والمعرفية للتكنولوجيا، خصوصًا في عصر الذكاء الاصطناعي، حيث لم تعد الصراعات تدور فقط حول السيطرة على الموارد، بل حول من يملك القدرة على صياغة الخطاب وإنتاج المعنى في النظام العالمي.[1]

الفرع الرابع: نظرية ما بعد الحداثة Postmodernism

تُقدّم نظرية ما بعد الحداثة مقاربة نقدية للعلاقات الدولية من خلال التشكيك في المفاهيم التقليدية مثل الدولة، السيادة، الأمن، والسلطة. وترى أن هذه المفاهيم ليست محايدة أو طبيعية، بل هي نتاج خطابات وسرديات تاريخية فرضتها قوى الهيمنة. في هذا السياق، لا تُعالج التكنولوجيا كمجرد أداة، بل كمجال لإنتاج الخطاب والهيمنة الرمزية، حيث تُعيد تشكيل الواقع من خلال الصور واللغة والرواية.

في ظل الانتشار الكبير للتكنولوجيا الرقمية، تؤكد ما بعد الحداثة على أن ما يُنشر عبر وسائل الإعلام والإنترنت لا يعكس الواقع بقدر ما يصنعه، فـ"الحقيقة" تصبح نتيجة لما يُقال عنها، لا لما هي عليه. وتُستخدم هذه الوسائل في صياغة الرأي العام، وتوجيه الإدراك، وتبرير السياسات الدولية، سواء عبر الحملات الإعلامية أو من خلال إنتاج "أعداء" و"تهديدات" معينة.

من هنا، تُسلّط هذه النظرية الضوء على الدور المتنامي للدعاية الرقمية، وتضليل الرأي العام (Disinformation)، والحرب السيبرانية في إعادة تشكيل القوة، إذ لا تعود القوة فقط فيمن يملك السلاح، بل فيمن يملك القدرة على تشكيل الحقيقة وإقناع الجماهير بها. كما أن حضور التكنولوجيا في تشكيل الوعي والهويات، يجعل من هذه النظرية أداة تحليلية معاصرة لفهم الديناميكيات الجديدة في النظام الدولي.

[1] – عبد الرزاق بلعقروز، **العقل والتكنولوجيا: أسئلة الفلسفة والمصير الإنساني**،(الجزائر: دار بن النديم، 2018)، ص112.

المطلب الثاني: التكنولوجيا كعامل إعادة توزيع للقوة في العلاقات الدولية

تمهيد

يُعتبر المتغير التكنولوجي من أبرز العوامل التي أسهمت في إعادة تشكيل النظام الدولي وموازين القوى بين الدول. فبعدما كانت القوة تُقاس تقليديًا بقدرات الدول العسكرية والاقتصادية، أصبحت التكنولوجيا أحد المحددات الرئيسية للنفوذ الدولي، حيث دخلت عناصر جديدة مثل الردع السيبراني، السيطرة على الفضاء الرقمي، والابتكار التقني كأدوات للتأثير في القرار الدولي وإعادة صياغة التراتبية العالمية. ولم يعد النفوذ حكرًا على القوى التقليدية، بل ظهر فاعلون جدد بفضل تطورهم التكنولوجي، فيما عمّقت الفجوة الرقمية للتفاوتات بين دول الشمال ودول الجنوب.

الفرع الأول: الردع السيبراني والمنصات الرقمية

في ظل تصاعد التهديدات الإلكترونية، برز الردع السيبراني كأحد المفاهيم الأساسية في فهم توازن القوى في النظام الدولي المعاصر. لم يعد الردع يقتصر على الوسائل العسكرية التقليدية، بل توسّع ليشمل الفضاء السيبراني باعتباره ميدانًا جديدًا للصراع والنفوذ. وتقوم فكرة الردع السيبراني على امتلاك الدولة لقدرات إلكترونية تمكنها من إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الرقمية أو المعلوماتية لخصومها مما يخلق حالة من الردع الوقائي المشابه للردع النووي، ولكن بأدوات رقمية معقدة وسرية.[1]

كما تلعب المنصات الرقمية دورًا متزايدًا في هذا السياق، فلم تعد مجرد وسائل تواصل اجتماعي أو تبادل معلومات، بل أصبحت أدوات استراتيجية للتأثير في الرأي العام وصناعة التصورات. وفي ظل قدرتها على الانتشار الواسع، تستخدمها القوى الكبرى ضمن استراتيجيات "الردع الناعم"، حيث توظف المعلومات والدعاية الرقمية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية دون الحاجة إلى صدام مباشر. وهكذا أصبحت السيطرة على البيانات والمعلومات أحد أبرز مؤشرات القوة والنفوذ في العصر الرقمي.

+"الردع الناعم" هو استخدام أدوات غير عسكرية، مثل الإعلام والتأثير الرقمي والدبلوماسية، لثني الخصوم عن تصرفات معادية دون اللجوء إلى القوة الصلبة. ويهدف إلى تحقيق الردع عبر النفوذ الثقافي والمعلوماتي بدلًا من التهديد المباشر.

[1] – محمد حسين البشير، «الردع السيبراني في الفكر الاستراتيجي المعاصر»، **مجلة البحوث الأمنية**، المجلد 30، العدد 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2021، ص. 115.

الفرع الثاني: صعود القوى التكنولوجية الجديدة

شهد النظام الدولي تحولات عميقة نتيجة التقدم التكنولوجي، حيث لم تعد موازين القوى محتكرة من قبل الدول الغربية التقليدية، بل برزت دول جديدة استطاعت أن تفرض نفسها كقوى صاعدة بفضل استثمارها في التكنولوجيا.

تُعد الصين أبرز هذه القوى، إذ تبنّت استراتيجية طموحة في إطار برنامج "صنع في الصين 2025" للهيمنة على الصناعات التقنية مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وشبكات الجيل الخامس، ما جعلها منافسًا استراتيجيًا للولايات المتحدة.

أما الهند، فقد رسخت مكانتها كمركز عالمي لتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية، بفضل استثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية والتعليم التقني. وقد انعكس هذا التطور على ترتيبها في المؤشرات العالمية للابتكار، حيث صنّف تقرير الابتكار العالمي لسنة 2023 دولاً مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة ضمن المراتب الأولى بفضل أدائها في مجالات البحث وتطوير البنية التحتية الرقمية. [1]

الفرع الثالث: التفاوتات التكنولوجية وإعادة ترسيم موازين النفوذ

رغم ما أتاحته التكنولوجيا من فرص للنهضة والتطور، إلا أن فجوة رقمية واضحة تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، ما يعمق التفاوتات في القوة والنفوذ. هذه الفجوة التكنولوجية لا تقتصر على البنية التحتية الرقمية فحسب، بل تمتد إلى مجالات البحث العلمي، والابتكار، وإنتاج المعرفة، حيث تتركز هذه القدرات في الشمال العالمي، في حين يظل الجنوب تابعًا في أغلب الأحيان.

وقد أشار عالم الاجتماع مانويل كاستلز إلى هذه الظاهرة في كتابه "صعود مجتمع الشبكة"، حيث أوضح أن السيطرة على المعرفة والتكنولوجيا أصبحت المورد الرئيسي للسلطة في العصر الشبكي، مما يجعل من لا يملك هذه الموارد على هامش النظام الدولي. هذا الوضع يؤدي إلى إعادة ترسيم خارطة النفوذ، إذ لم يعد الموقع الجغرافي أو عدد السكان هو المحدد الأساسي للقوة، بل القدرة على امتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها. [2]

حسب وجهة نظري إن التحول العميق الذي يشهده النظام الدولي بفعل التكنولوجيا يجعل من الضروري إعادة فهم القوة والنفوذ من منظور غير تقليدي. فلم تعد القوة الصلبة وحدها كافية لضمان المكانة الدولية، بل أصبحت المعرفة والقدرة الرقمية هما رأسمال الهيمنة المعاصرة.

---

[1]-World Intellectual Property Organization (WIPO), **Global Innovation Index 2023: Innovation in the Digital Age**, (Geneva: WIPO, 2023), p 18.

[2]- Manuel Castells, **The Rise of the Network Society**, (2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010), p 471

وبصفتي طالبة باحثة في العلاقات الدولية، أعتقد أن الدول التي تفشل في إدماج التكنولوجيا في سياساتها التنموية ستواجه تهميشًا مضاعفًا على الساحة الدولية. كما أن إعادة توزيع القوة عالميًا لن يتم فقط وفقًا لقدرات الاقتصاد أو السلاح، بل حسب من يملك التكنولوجيا ومن يوجهها.

المطلب الثالث: التكنولوجيا وتغير طبيعة النظام الدولي

أدى التطور التكنولوجي إلى تحولات عميقة في طبيعة النظام الدولي، حيث لم تعد الدول وحدها تحتكر القوة والتأثير. بل ظهرت فواعل جديدة وتغيرت مفاهيم السيادة، وأصبح الأمن يُعاد تعريفه في ضوء التهديدات الرقمية العابرة للحدود. في هذا المطلب، سنستعرض كيف ساهمت التكنولوجيا في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي عبر ثلاثة محاور رئيسية.

الفرع الأول: صعود الشركات التكنولوجية كقوى فوق دولية وتأثيرها على موازين القوى في العلاقات الدولية.

أصبحت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل Google، Amazon، Apple، و Meta تلعب أدوارًا تتجاوز حدود الاقتصاد، حيث باتت تؤثر في السياسات العامة للدول وتمتلك موارد مالية تتفوق على موازنات بعض الحكومات، بل وتتحكم في بيانات الملايين. إن قدرتها على التحكم في تدفق المعلومات، وتوجيه الرأي العام، بل حتى التأثير في الانتخابات، يجعلها فاعلًا دوليًا لا يمكن تجاهله. كما أن تدخلها في ملفات حساسة مثل الذكاء الاصطناعي والتشفير يجعلها لاعبًا أساسيًا في الأمن القومي للدول.

الفرع الثاني: التحول من الدولة إلى المنصةالرقميةواعادة تشكيل العلاقات الدولية:

في ظل التحول الرقمي، لم تعد الدولة المركز الوحيد للسلطة، إذ أصبحت المنصات الرقمية تُشكل فضاءات جديدة للتفاعل السياسي والاقتصادي. فمثلاً، باتت الحكومات تُجبر على التفاوض مع شركات رقمية لضمان السيطرة على الفضاء السيبراني داخل حدودها، كما أن المواطنين صاروا يتعاملون مع المنصات أكثر مما يتعاملون مع مؤسسات الدولة، سواء في الإعلام أو الاقتصاد أوالتعليم. هذا التغيير يعكس انتقال السلطة من النُظم التقليدية إلى بنيات رقمية مرنة، يصعب ضبطها أو التحكم فيها بالوسائل القانونية الكلاسيكية.

الفرع الثالث: مستقبل السيادة والأمن في عالم متشابك وتحولت في موازين القوى:

السيادة التقليدية كانت تُبنى على السيطرة الإقليمية، أما اليوم فهي تُقوّض بفعل التدفقات الرقمية، والهجمات السيبرانية، وتعدد مراكز النفوذ. أصبح الأمن يشمل حماية البنى التحتية الرقمية، وتأمين قواعد البيانات، والتصدي للأخبار المضللة والهجمات السيبرانية. كما تواجه الدول تحديات تتعلق بكيفية فرض قوانينها على كيانات لا تنتمي لترابها الوطني، لكنها تؤثر بعمق في مواطنيها. هذا الواقع الجديد يستدعي إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية والأمن القومي، بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات والمنافسات المعاصرة.[1]

–حين قرأت عن هذه التحولات، أدركت أن العلاقات الدولية لم تعد مجرد شؤون بين دول، بل دخلت مرحلة جديدة تحكمها الخوارزميات والمنصات والشبكات. شعرت بأن النظام الدولي لم يعد يُبنى بالجيوش فقط، بل بأدوات رقمية هائلة. وهذا يجعلني أرى التكنولوجيا ليس فقط كأداة قوة، بل كبيئة جديدة تُعاد فيها صياغة العلاقات بين الدول والشعوب.

[1] – خالد عبد القادر، « السيادة في عصر العولمة الرقمية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 225، 2021، ص 55.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي يُشكّل الأساس النظري لتحليل تأثير المتغير التكنولوجي على موازين القوى في العلاقات الدولية. وقد انقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية متكاملة، عالج كل منها جانبًا مفصليًا من الموضوع، بدءًا بتحديد المفاهيم، مرورًا بمفهوم القوة وتطور موازين القوى، وصولًا إلى إبراز العلاقة المركّبة بين التكنولوجيا والتحول في بنية النظام الدولي.

في المبحث الأول، تم التأسيس لمفهوم التكنولوجيا باعتبارها متغيرًا دوليًا مركزيًا، حيث عُرضت المعاني اللغوية والاصطلاحية للمفهوم، مع تتبع تطوره من الطابع الصناعي إلى المرحلة الرقمية الحالية التي تتسم بخصائص جديدة كالثورة في الذكاء الاصطناعي، وتنامي أهمية البيانات الكبرى، والانخراط في شبكات مترابطة تتجاوز الحدود الجغرافية. كما تطرّق المبحث إلى تصنيفات التكنولوجيا إلى صلبة وناعمة وسيبرانية، وهي تفرعات تعكس مدى تعقّد هذا المتغير وتشابكه مع مختلف أدوات التأثير في النظام الدولي. وتمّ التأكيد على أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة، بل باتت فاعلًا غير تقليدي يعيد تشكيل النفوذ، ويقوّض مفاهيم تقليدية كسيادة الدولة وحدود النفوذ.

أما المبحث الثاني، فقد ركّز على تحليل مفهوم القوة وتطور موازين القوى في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، من خلال عرض التحولات التي طرأت على أنماط القوة من الصلبة إلى الناعمة، ثم الذكية، بالإضافة إلى استعراض السياقات التاريخية التي مرّ بها ميزان القوى، من الطور الكلاسيكي إلى الحرب الباردة ثم النظام الدولي الحالي متعدد الأقطاب. وتم تخصيص جزء مهم لتحليل مؤشرات القوة في العصر الرقمي، حيث لم تعد المؤشرات العسكرية والاقتصادية وحدها كافية، بل أصبحت المؤشرات التكنولوجية والإعلامية في طليعة أدوات الهيمنة والتأثير.

وفي المبحث الثالث، تم تناول العلاقة التفسيرية بين التكنولوجيا وتحولات القوة في النظام الدولي، من خلال توظيف أبرز النظريات المفسّرة لهذه العلاقة، كالنظرية الواقعية التي تركز على القوة كأداة للمصلحة، والنظرية الليبرالية التي ترى في التكنولوجيا فرصة للتعاون والتنمية، والنظرية البنائية التي تهتم بالتصورات الجماعية والتكنولوجيا كمنتج اجتماعي، وأخيرًا النظرية البنيوية وما بعد الحداثة التي تكشف البنية الخفية للهيمنة المعلوماتية. كما بُيّنت الكيفية التي تعيد بها التكنولوجيا توزيع القوة عبر آليات كالرّدع السيبراني وصعود القوى التكنولوجية الناشئة، مع إبراز التفاوتات الرقمية بين الشمال

والجنوب العالمي. واختُتم الفصل بتوضيح كيف تعيد التكنولوجيا تشكيل طبيعة النظام الدولي، عبر بروز فواعل جديدة كالشركات التكنولوجية الكبرى، والتحول من الدولة إلى المنصة، وتآكل السيادة في سياق العولمة الرقمية.

وبذلك، يضع هذا الفصل أرضية تحليلية متينة لفهم التغيرات الجذرية في العلاقات الدولية المعاصرة، من خلال تبيان كيف أصبحت التكنولوجيا فاعلًا بنيويًا يُعيد تشكيل مفاهيم القوة، النفوذ، والسيادة، ويمهّد لفصول قادمة تتناول الأبعاد التطبيقية والواقعية لهذه.

الفصل الثاني

تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية المعاصرة

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، باتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محورًا أساسيًا في إعادة تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ بين الدول. لم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، بل توسعت لتشمل القدرة على التأثير الثقافي والسياسي، وصناعة الصورة الذهنية، وهو ما يُعرف بالقوة الناعمة. تلعب التكنولوجيا الرقمية، وخصوصًا الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، دورًا متزايدًا في الدبلوماسية الحديثة، حيث تسهم في تعزيز التواصل مع الجمهور العالمي، وبناء سرديات وطنية، والتفاعل مع مختلف المجتمعات الدولية.

إلى جانب ذلك، لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة للتواصل الثقافي والسياسي فقط، بل أصبحت رافدًا رئيسًا للقوة الاقتصادية. فالتطور التكنولوجي يمثل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، ويعيد تشكيل موازين القوى الاقتصادية بين الدول من خلال الاقتصاد الرقمي والابتكار التقني. هذا يجعل التكنولوجيا عاملًا حاسمًا في تعزيز القوة الاقتصادية والنفوذ الدولي، حيث تُستخدم كأداة لتحقيق التفوق الاقتصادي والهيمنة الرقمية والاحتكار في الأسواق العالمية.

لذا، سيُخصص هذا الفصل لتحليل التأثير المتعدد الأبعاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

الأول يُركز على دور التكنولوجيا في تعزيز القوة الناعمة والدبلوماسية الرقمية،

والثاني يتناول تأثيرها على الهيمنة الثقافية والإعلامية،

أما الثالث فيُعالج تحوّلات القوة الصلبة والأمن السيبراني، إلى جانب دور التكنولوجيا في تعزيز القوة الاقتصادية، بما يُمكّن من فهم شامل لديناميات القوة المتغيرة في النظام الدولي المعاصر.

بالطبع، إليك إعادة صياغة المبحث الأول مع المطلب الأول كاملين لتحتفظ بهما مع العنوانات بشكل واضح.

المبحث الأول: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز أدوات القوة الناعمة والنفوذ الدبلوماسي.

المطلب الأول: الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات دبلوماسية في العلاقات الدولية

شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تحوّلاً جذريًا بفعل الطفرة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى بروز أدوات جديدة تعزز من أدوات القوة الناعمة وتمكن الدول من توسيع نفوذها الدبلوماسي بطرق غير تقليدية. أصبحت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي منصات رقمية مركزية تستخدمها الدول في بناء وتعزيز صورتها الذهنية على الساحة الدولية، والتواصل المباشر مع الجمهور العالمي، والتأثير في مجريات السياسة الدولية عبر ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية.

لم تعد القنوات التقليدية كالسفارات والبيانات الرسمية هي الوسائل الوحيدة للتأثير السياسي، بل دخلت في المنافسة أدوات رقمية حديثة مثل الحملات الرقمية، التغريدات، ومقاطع الفيديو التي تسهم في صياغة سرديات وطنية إيجابية، وتعزيز نفوذ الدول، سواء الكبرى منها التي تستثمر هذه التكنولوجيا لتوسيع حضورها العالمي، أو الدول الصغيرة التي وجدت فيها فرصة لتعزيز مكانتها خارج الأطر الدبلوماسية التقليدية.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى دراسة دور التكنولوجيا الرقمية كرافعة لتعزيز أدوات القوة الناعمة والنفوذ الدبلوماسي من خلال ثلاثة فروع رئيسية:

- الفرع الأول: استخدام المنصات الرقمية في التواصل مع الجمهور العالمي
- الفرع الثاني: تعزيز الصورة الذهنية للدول من خلال الحملات الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا
- الفرع الثالث: أثر الإعلام الاجتماعي الرقمي في تطوير الدبلوماسية العالمية المعاصرة.

الفرع الأول: استخدام المنصات الرقمية في التواصل مع الجمهور العالمي

أحدثت التكنولوجيا الرقمية ثورة في بنية الاتصال السياسي الدولي، حيث شكّلت المنصات الرقمية مثل تويتروفيسبوك ويوتيوب أدوات مركزية في الدبلوماسية العامة الحديثة. فقد أصبح بإمكان الدول، من خلال هذه الوسائط، التواصل المباشر مع الشعوب عبر الحدود، متجاوزة بذلك وسائط الإعلام التقليدي، وهو ما منحها أدوات جديدة للتأثير في العلاقات الدولية وصياغة سردياتها الوطنية أمام الجمهور العالمي.

في هذا السياق، تؤدي التكنولوجيا دورًا محوريًا في إعادة رسم حدود التفاعل بين الدولة والعالم الخارجي، مما جعل هذه المنصات الرقمية أحد أبرز مظاهر تحوّل القوة في النظام الدولي من أشكالها الصلبة إلى أنماط ناعمة ومرنة، تُبنى على التأثير الرمزي وسرعة نقل الرسائل.

أبرزت هازل ديبروز في كتابها "العلاقات الدولية في العصر الرقمي" أن هذه المنصات أصبحت تُوظّف كقنوات دبلوماسية لإيصال الرسائل السياسية بشكل أسرع وأوسع، مؤكدة أن "هذه الوسائل لا تُستخدم فقط للتواصل، بل لإعادة تشكيل صورة الدولة في أذهان الجماهير". وهو ما يعكس كيف أصبحت أدوات التكنولوجيا الرقمية ركيزة في ممارسة النفوذ السياسي المعاصر.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية على تويتر بشكل مكثف خلال الأزمات الكبرى مثل أزمة أوكرانيا أو المفاوضات النووية مع إيران، لترويج مواقفها وكسب الدعم الشعبي العالمي. وقد شكّل هذا الاستخدام أداة فعالة لتعزيز القوة الناعمة الأمريكية، وإعادة توجيه موازين القوى الإعلامية لصالح سرديتها، بما يتجاوز الأساليب الدبلوماسية التقليدية.

كما يشير الباحث جوليان نيكولا في مقاله حول الدبلوماسية الرقمية إلى أن الحسابات الرسمية التي تُدار بلغات متعددة تُعد وسيلة فعالة لتوسيع دائرة التأثير الثقافي، كما هو الحال مع اليابان التي تخاطب جمهورها بالإنجليزية والفرنسية والعربية، وهو ما يُبرز كيف أصبحت الدول توظّف التكنولوجيا كوسيلة استراتيجية لإعادة تشكيل مكانتها في العلاقات الدولية.

ومع ذلك، فإن هذا الشكل الجديد من القوة لا يخلو من التحديات، فالإفراط في الاعتماد على هذه المنصات قد يؤدي إلى تشويش الرسائل الرسمية أو تعرضها للتلاعب، خاصة في ظل انتشار الحسابات المزوّرة والهجمات السيبرانية، مما يُضعف من موثوقية الخطاب الدبلوماسي ويخلق نوعًا من الهشاشة في صورة الدولة.[1]

ومن وجهة نظري، لا ينبغي اختزال دور التكنولوجيا في الدبلوماسية إلى مجرد وسيلة دعائية، بل يجب أن تُوظف كأداة حقيقية لبناء جسور التفاهم والثقة مع الشعوب، وأن تأخذ في الاعتبار السياقات الثقافية والسياسية المتنوعة. فتكنولوجيا الاتصال، إذا ما استُخدمت بوعي، قادرة على إعادة تشكيل موازين القوى وتعزيز الحضور الرمزي للدولة في الفضاء الدولي.

الفرع الثاني: تعزيز الصورة الذهنية للدول من خلال الحملات الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا

في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، أصبحت الصورة الذهنية للدول أداة مركزية في التأثير غير المباشر ضمن العلاقات الدولية، حيث لم تعد تقتصر على الممارسات التقليدية، بل توسعت لتشمل

[1]- Julien Nicolas, «Diplomatie et Réseaux Sociaux: Nouveaux Enjeux de Communication Politique», **Revue Française de Communication**, vol. 32, no. 2, 2018, pp. 60–75.

الحملات الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا التي تُبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية ووسائط متعددة حديثة.

وتأتي أهمية هذه الحملات من قدرتها على الترويج لصورة الدولة على المستوى الدولي، من خلال إبراز القيم الوطنية، والمشاريع الكبرى، والنجاحات الاقتصادية والاجتماعية. وهي بذلك تنخرط في ما يسميه جوزيف ناي بـ"القوة الناعمة"، التي تعني القدرة على الجذب والإقناع بدلًا من القهر أو الترهيب، حيث يرى أن الدول "تستطيع أن تكسب النفوذ إذا جذبت الآخرين من خلال ثقافتها وقيمها ومؤسساتها، دون استخدام القوة". وهنا تلعب التكنولوجيا الرقمية دور الوسيط الفعّال في إيصال هذه الرسائل بطرق ذكية وسريعة ومؤثرة.

ويؤكد جون نيغروبونتي وزملاؤه أن "الحملات الرقمية الممنهجة لم تعد مجرد أدوات إعلامية، بل أصبحت أحد أركان الاستراتيجية السياسية للدول، لما لها من دور محوري في تشكيل الانطباعات والاتجاهات العالمية". فالتقنيات المتطورة كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتصميم التفاعلي أسهمت في تحسين هذه الحملات وجعلها أكثر دقة وفعالية في استهداف الجمهور.

وفي السياق العربي، يشير الباحث مصطفى النعيمي إلى أن "الدول العربية بدأت تُوظف وسائل الإعلام الرقمية لتعزيز شرعيتها، وبناء سردية وطنية تستهدف الخارج بهدف كسب التعاطف والدعم". مما يعكس إدراك الدول النامية لأهمية استخدام الأدوات الرقمية الحديثة لتحسين صورتها ومواجهة الصور النمطية السلبية التي قد تُبث عنها.[1]

– ومن وجهة نظري المتواضعة، فإن الحملات الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا مكّنت الدول من تقديم نفسها بشكل أسرع وأكثر جاذبية، لكنها تحتاج إلى احترافية عالية وتنسيق مؤسساتي، لأن أي خلل تقني أو رسالة غير مدروسة قد تُضعف من تأثير الحملة، بل وتسيء إلى صورة الدولة أمام الرأي العام الدولي.

الفرع الثالث: دور الإعلام الاجتماعي الرقمي في تطوير الدبلوماسية العالمية المعاصرة

أصبح الإعلام الاجتماعي المحرك الرئيسي للدبلوماسية العامة في القرن الحادي والعشرين، لأنه يُمكّن الدول من التحدث بفعالية، والاستماع بانتباه، والتفاعل بمرونة في بيئة عالمية متغيرة، مما يُعزز الفهم المتبادل ويُساهم في بناء صورة ذهنية إيجابية وراسخة. وبالتالي، لم يعد دور الإعلام الاجتماعي مقتصرًا على كونه قناة لنقل الأخبار أو وسيلة للتواصل أحادي الاتجاه، بل تطور ليصبح مساحة

[1]– مصطفى النعيمي، **عصر العولمة والمعلومات السياسية** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص101.

ديناميكية للتفاعل الدفاعي والهجومي.كما أصبحت الدول من خلال الإعلام الاجتماعي قادرة على الرد الفوري على المعلومات المضللة، وتصحيح التصورات الخاطئة التي قد تُنشر عنها، أو حتى إطلاق مبادرات إيجابية لتعزيز نفوذها الثقافي والاقتصادي عالميًا. هذه المرونة وسرعة الاستجابة تجعلان من الإعلام الاجتماعي أداة دبلوماسية لا غنى عنها في عالم متصل بشكل متزايد، مما يفرض تحديات وفرصًا جديدة على ممارسي الدبلوماسية.

وتُشير دراسة بحثية مُحكّمة إلى أن: "لقد أصبح الفضاء الرقمي ساحة جديدة للدبلوماسية، حيث تتشكل التصورات وتتبلور التحالفات وتُبنى العلاقات المعقدة بين الدول والفاعلين غير الحكوميين". وفي سياق مشابه، يؤكد بحث أكاديمي آخر: "الانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي قد أتاح للدبلوماسيين أدوات غير مسبوقة للانخراط في الدبلوماسية العامة، متجاوزين القيود الجغرافية والبيروقراطية التقليدية". [1]

لقد تحولت أدوات كانت بالأمس مجرد وسائل للترفيه أو التواصل الشخصي، لتصبح اليوم ساحة معركة دبلوماسية ونافذة نُطل منها على سياسات الدول. لم تعد الدبلوماسية مقتصرة على الخطابات الرنانة في قاعات الأمم المتحدة أو البيانات الصحفية الجافة، بل أصبحت تعيش بيننا وفي كل تغريدة، وفي كل صورة نُشاركها.فهذه الديناميكية الجديدة تضع على عاتقنا، كطلاب وباحثين ومواطنين، مسؤولية فهم الفضاء الرقمي بعمق. الأمر لا يقتصر على معرفة ما تقوله الدول فقط، بل يتعداه إلى فهم كيف تُشكل رواياتها وتُؤثر في تصوراتنا ومعتقداتنا. الدبلوماسية لم تعد بعيدة أو مقتصرة على النخبة، بل أصبحت رقمية، ومعنا في كل مكان، مما يتطلب وعيًا أكبر وتفاعلاً مدروسًا مع محتواها.

المطلب الثاني: المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة كأداة غير تقليدية في التأثير الدولي

أدى التطور الهائل في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات إلى بروز ظاهرة خطيرة في العلاقات الدولية، وهي استخدام المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة كأدوات استراتيجية للتأثير على الرأي العام، وتوجيه السلوك السياسي للدول، والتأثير في مواقف الفاعلين الدوليين.

فقد أصبحت هذه الممارسات الرقمية بمثابة أسلحة ناعمة خفية تُستخدم في النزاعات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية، من خلال تشويه السمعة، وبث البلبلة، ونشر سرديات مغلوطة تؤثر على الاستقرار السياسي والأمني للدول.

[1] – سارة محمد، **توظيف الإعلام الاجتماعي في الدبلوماسية العامة الجزائرية** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر3، 2023)، ص 118.

وفي هذا الإطار، لم يعد انتشار المعلومات الخاطئة مجرد خلل اتصالي، بل تطور ليُشكّل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الدوليين، ويساهم في تعميق الانقسامات، وزعزعة الثقة بين الشعوب والدول. كما تحولت هذه الظاهرة إلى تحدٍ عالمي يتطلب فهمًا عميقًا واستراتيجيات مواجهة فعالة، سواء على مستوى الأطر القانونية، أو من خلال تطوير أدوات الكشف والرصد الرقمي.

وعليه، سنتناول في هذا المطلب كيف ساهمت التكنولوجيا الرقمية في انتشار الأخبار الكاذبة ضمن النزاعات الدولية، وكيف أصبح التلاعب بالمعلومات أداة للحرب النفسية، إضافة إلى استراتيجيات الدول في مكافحة التضليل الرقمي عبر الأدوات التكنولوجية الحديثة.

الفرع الأول: دور التكنولوجيا الرقمية في توظيف الأخبار الكاذبة وتأثيرها على النزاعات وموازين القوى في العلاقات الدولية:

لقد أصبحت الأخبار الكاذبة، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أداة مركزية في النزاعات الدولية الحديثة، حيث تسهم منصات التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية في نشر المعلومات المضللة بسرعة وانتشار غير مسبوق. وقد أدّى هذا الاستخدام المكثف للتكنولوجيا إلى تحوّل المعلومات الزائفة إلى عنصر ضغط في موازين القوى، تُستغل لتوجيه الرأي العام العالمي، والتأثير على قرارات الدول والمنظمات في العلاقات الدولية.ففي النزاع السوري، استُخدمت تقنيات رقمية متقدمة لنشر صور ومقاطع فيديو مفبركة أو خارج سياقها، ما أربك المتابعين، وخلق تضاربًا في مواقف بعض القوى الكبرى.

أما في الأزمة الليبية، فقد ساهمت الحملات الإعلامية الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا في تضليل المجتمع الدولي عبر تصوير أحداث مختارة بشكل يخدم مصالح جهات معينة، ما أثر على مسار التفاوض والتدخل الخارجي. [1]

وفي القضية الفلسطينية، وثّقت منظمات عربية وغربية كيف سخّرت إسرائيل أدوات تكنولوجية رقمية لقيادة حملات دعائية تُبرر عدوانها على غزة، بهدف كسب الشرعية أمام المجتمع الدولي وتقويض الدعم للفلسطينيين.

– وبالتالي توضح هذه النماذج كيف أصبحت التكنولوجيا، عبر توظيف المعلومات المضللة، أحد العوامل الجديدة في صياغة موازين القوى داخل النظام الدولي، ووسيلة غير تقليدية للتأثير في سير العلاقات بين الدول.

الفرع الثاني: التلاعب المعلوماتي كأداة تكنولوجية لتغيير موازين القوى في العلاقات الدولية

[1]–حسن البرغوثي،«وسائل الإعلام والنزاع الليبي: بين الحقيقة والتضليل»، **مجلة المستقبل العربي**، ع489 بيروت، عام2020، ص ص 65–72.

أصبح التلاعب الرقمي بالمعلومات أداة محورية ضمن أدوات الحرب التكنولوجية الحديثة، حيث تسهم التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي والحسابات الآلية، في نشر معلومات مضللة بشكل ممنهج لاستهداف فئات معينة من الجمهور، مما يسمح بالتأثير على قراراتهم وسلوكهم السياسي. ويُعد هذا النمط من التلاعب نوعًا من استخدام التكنولوجيا لتعديل موازين القوى بين الدول والفاعلين الدوليين، دون اللجوء إلى القوة الصلبة.

في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2016، على سبيل المثال، اُتهمت جهات خارجية بتوظيف حملات تضليل رقمي ومنصات آلية على مواقع التواصل للتأثير في توجهات الناخبين، ما أثار جدلاً كبيرًا حول أمن المعلومات وتأثير التدخلات الرقمية على سيادة الدول. كما برز هذا النوع من التضليل الرقمي في الحراك الشعبي في السودان والجزائر، حيث كشفت الدراسات وجود شبكات من الحسابات الوهمية التي تروّج لأخبار مزيفة بهدف إرباك المسار الشعبي أو توجيهه بما يخدم أطرافًا داخلية أو أجنبية. [1]

وهذه الحملات المعلوماتية لا تأتي من فراغ، بل غالباً ما تكون مدفوعة بأجندات استراتيجية، ما يجعل من التلاعب المعلوماتي أداة فعالة لإعادة تشكيل النفوذ داخل العلاقات الدولية، خاصة في ظل عجز الآليات التقليدية عن مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة.

الفرع الثالث: استراتيجيات الدول في مواجهة التضليل الرقمي وتأثيرها على موازين القوى في العلاقات الدولية

أصبحت الحملات المنظمة للتلاعب بالمعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تهديدًا متزايدًا للديمقراطيات ولتوازنات القوة على الساحة الدولية. ففي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باتت هذه الحملات تُستخدم كأدوات تقنية تُغير من موازين القوى في العلاقات الدولية عبر تقويض الثقة بالمؤسسات الوطنية والدولية. وفقًا لتقرير "التضليل الصناعي: الجرد العالمي لعام 2020 للتلاعب المنظم بوسائل التواصل الاجتماعي" الصادر عن معهد الإنترنت بجامعة أكسفورد، شهدت 81 دولة حملات تضليل رقمي منظمة في عام 2020، بزيادة ملحوظة عن 70 دولة في عام 2019.

بحيث تعتمد الجهات الحكومية والأحزاب السياسية على شركات خاصة ومؤثرين مدفوعي الأجر يستخدمون تقنيات متقدمة مثل الروبوتات الرقمية وآليات التضخيم لتوليد انطباعات زائفة حول رسائل سياسية، مما يُضعف مؤسسات الديمقراطية ويُحدث توترات سياسية تؤثر على العلاقات الدولية.

[1] – رشا علام، «التضليل الإعلامي وتأثيره في الحراك الشعبي العربي»، **المجلة المصرية للإعلام**، القاهرة: العدد 45 (2021) ص 85.

وفي سبيل مواجهة هذا التحدي التكنولوجي، أزالت منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر أكثر من 317,000 حساب وصفحة مرتبطة بحملات تضليل رقمية بين يناير 2019 ونوفمبر 2020. وتشير البيانات إلى استخدام 76 دولة لهذه الأساليب ضمن حملاتها السياسية، بينما استخدمت 59 دولة حسابات مدعومة من الدولة لمهاجمة المعارضين السياسيين أو النشطاء، مما يبرز دور التكنولوجيا الرقمية كأداة استراتيجية في موازين القوى الدولية.

– من وجهة نظري، فإن مواجهة هذا التحدي يتطلب تعاونًا دوليًا منظمًا وسياسات فعالة تُلزم شركات التكنولوجيا بالشفافية والمساءلة، مع الحفاظ على حرية التعبير كحق أساسي في العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: التكنولوجيا الرقمية ودورها في إدارة الأزمات الدولية:

في عصر يتسم بتسارع التحولات التكنولوجية والرقمية، لم تعد إدارة الأزمات تقتصر على القنوات التقليدية للدبلوماسية، بل تحولت إلى ساحة ديناميكية تتداخل فيها التكنولوجيا الرقمية مع أدوات التأثير والنفوذ الدولي. أصبحت المنصات الرقمية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات التفاعلية، أدوات أساسية للدول في صياغة رسائلها الرسمية وغير الرسمية بسرعة وكفاءة، مما يعزز قدرتها على التأثير في الرأي العام المحلي والدولي أثناء الأزمات.

تُعتبر الدبلوماسية الرقمية اليوم ركيزة أساسية ضمن منظومة الأمن القومي، حيث تتيح للدول توسيع نفوذها السياسي والدبلوماسي من خلال تقنيات التواصل الرقمي المباشر، التي تقلل من الوسائط التقليدية، وتفتح المجال أمام تفاعلات أكثر شفافية واستجابة أسرع للأحداث المتغيرة. ومن خلال هذه الأدوات التكنولوجية، بات بإمكان الدول توجيه رسائل التهدئة، تفنيد الشائعات، حشد التأييد الدولي، وحتى الدخول في مفاوضات رقمية غير مباشرة، ما يغير موازين القوى ويعيد تشكيل أنماط التأثير الدولي في زمن الأزمات.

لذا، يستعرض هذا المطلب ثلاثة فروع رئيسية تسلط الضوء على أبعاد استخدام التكنولوجيا الرقمية في إدارة الأزمات الدولية، أولها: التواصل السريع والفعال في لحظات الأزمات، ثانيها: استراتيجيات التهدئة والتفاوض الرقمية المدعومة بالتكنولوجيا، وثالثها: نماذج واقعية تبين الدور المحوري لهذه التكنولوجيا في توجيه الرأي العام والتفاعل مع الأحداث الحاسمة.

الفرع الأول: توظيف التكنولوجيا الرقمية في التواصل السريع أثناء الأزمات

أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصرًا حاسمًا في هندسة الاستجابة السريعة للأزمات، نظرًا لما توفره من آليات تواصل آنية وتغطية واسعة النطاق. فقد مكّنت البنية التحتية الرقمية، لا سيما شبكات التواصل

الاجتماعي وتطبيقات البث المباشر، الحكومات والمؤسسات الدولية من بث الرسائل الرسمية العاجلة، وتقديم التوجيهات الفورية، والتفاعل مع الجمهور المحلي والدولي في الزمن الحقيقي، وهو ما يسهم في الحد من الفوضى وصياغة سرديات إعلامية موجَّهة تعزز من قدرة الدولة على إدارة الأزمة.

وخلال أزمة جائحة كوفيد-19، مثلاً، لجأت العديد من وزارات الخارجية إلى الفضاء السيبراني لتكثيف جهودها التوعوية، حيث لعبت منصات مثل "تويتر" و"فيسبوك" دورًا محوريًا في نشر التعليمات الوقائية، وتوضيح السياسات المتعلقة بالتنقل والسفر. وفي هذا السياق، استخدمت وزارة الخارجية الأمريكية تقنيات البث التفاعلي المباشر (Live Streaming Tools) عبر قنواتها الرسمية لتقديم الإرشادات، والرد على الاستفسارات الخاصة بالمواطنين الأمريكيين في الخارج، مما عكس تحولًا واضحًا في نموذج التواصل التقليدي إلى نموذج التواصل الرقمي المعزز (Augmented Digital Communication).

اما في حالة انفجار مرفأ بيروت عام 2020، فقد سارعت السفارات الأجنبية باستخدام حساباتها الرسمية على المنصات الرقمية لنشر تعليمات الإخلاء، وتقديم الدعم القنصلي، بينما اعتمدت الحكومة اللبنانية على الرسائل النصية القصيرة وتطبيقات الهواتف الذكية لإعلام المواطنين بأماكن تلقي المساعدة، والخدمات الصحية الطارئة، ما يُظهر اندماج التقنيات المحمولة في إدارة الكوارث المدنية.

وقد أشار جون نيغروبونتي إلى هذه الظاهرة بقوله: "إن الدبلوماسية الرقمية باتت أداة للاستجابة السريعة، يمكن من خلالها إيصال الرسائل السياسية والإنسانية بشكل لحظي، مما يعزز من فعالية الدولة في إدارة الأزمة وتخفيف آثارها"، مؤكدًا على التحول الاستراتيجي في بنية القوة الناعمة الرقمية (Digital Soft Power) وأثرها في الأزمات المعاصرة.

الفرع الثاني: استراتيجيات التهدئة والتفاوض الرقمي أثناء الأزمات

في ظل تصاعد التحديات الجيوسياسية وتعقّد الأزمات المعاصرة، لم تعد أدوات التهدئة والتفاوض مقتصرة على القنوات التقليدية، بل أصبحت الدبلوماسية الرقمية أحد الأركان الأساسية في إدارة العلاقات الدولية. وقد فرض التطور التكنولوجي تحوّلًا نوعيًا في أساليب التفاوض والتهدئة، خاصة أثناء الأزمات الطارئة التي تتطلب استجابات فورية وحذرة.

تُستخدم منصات التواصل الرقمي لنقل رسائل سياسية موجهة بعناية، تُصحّح المعلومات المغلوطة، وتُمهّد الأرضية للحوار غير المباشر، ما يعزز من فرص تفادي التصعيد. وهذا يمثل تحولاً في موازين

القوى التفاوضية، حيث بات بإمكان الدول الصغيرة نسبيًا استخدام التكنولوجيا لإيصال صوتها والتأثير في السردية الدولية دون الحاجة إلى موارد ضخمة.[1]

وقد أظهرت عدة تجارب حديثة كيف ساعدت هذه الاستراتيجيات الرقمية في احتواء الأزمات، من خلال البيانات المصورة التي تُصدرها وزارات الخارجية على "تويتر" أو مقاطع الفيديو التي تشرح الموقف الرسمي بلغة مبسطة وشفافة. فمثلاً، أثناء التوترات الحدودية في بعض المناطق الآسيوية، اعتمدت الدول على الخطاب الرقمي الموجه لتطمين الرأي العام المحلي والدولي، مما ساهم في خفض حدّة التوتر وفتح المجال أمام التفاوض غير الرسمي.

– من هنا، تظهر الدبلوماسية الرقمية بوصفها أداة استراتيجية لإعادة تشكيل ديناميكيات التفاوض، بما يعكس تحولًا في موازين القوى على الساحة الدولية، ويعزز من قدرة الدول على المناورة الذكية في بيئة معقدة ومتشابكة.

الفرع الثالث: أمثلة واقعية على دور الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات وتأثيرها على موازين القوى في العلاقات الدولية

ساهمت الوسائل الرقمية بشكل بارز في إدارة الأزمات الإنسانية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال تسريع التواصل ونشر المعلومات والتفاعل المباشر مع الجمهورين المحلي والدولي. هذه الأدوات الرقمية لم تعد مجرد وسائل اتصال فحسب، بل تحولت إلى أدوات استراتيجية تؤثر في موازين القوى داخل النظام الدولي، وتعزز من قدرة الدول على توجيه الأزمات وتشكيل الرأي العام العالمي بما يخدم مصالحها ويعزز نفوذها.

أولا: الأزمات العربية

برز دور الدبلوماسية الرقمية في الأزمات العربية كعامل محوري في فضح الانتهاكات الحقوقية وتنظيم الحركات الشعبية، فضلاً عن حشد الدعم السياسي والإنساني على المستوى الدولي:

في الأزمة الفلسطينية، استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في نقل صور ومعاناة الفلسطينيين خلال التصعيدات، ونشر رسائل توعوية دولية ساهمت في تسليط الضوء على القضية الفلسطينية ضمن نظام العلاقات الدولية.

[1]– محمود عبد الله، الاتصال الرقمي وإدارة الأزمات في العالم المعاصر (القاهرة: مركز دراسات المستقبل، 2021م) ، ص 95.

في الأزمة اليمنية، استُغلت المنصات الرقمية لنشر التقارير الحقوقية وتوثيق الانتهاكات، كما اعتمد المبعوثون الدوليون على الدبلوماسية الرقمية لتيسير محادثات السلام، ما أثر في موازين القوى الإقليمية والدولية.

شهدت الأزمة السورية ثورة رقمية موازية، حيث نشر الناشطون السوريون عبر المنصات الرقمية مقاطع الفيديو والصور الميدانية، مما عزز الوعي الدولي وساهم في التأثير على السياسات الدولية تجاه النزاع.

في ثورة السودان، لعبت الوسائل الرقمية دورًا مركزيا في تنسيق الحراك الشعبي، وتوثيق انتهاكات النظام السابق، مما ساعد في رفع مستوى الوعي الدولي ودعم الحركات الثورية.[1]

ثانيا: الأزمات العالمية

على المستوى العالمي، أثبتت الدبلوماسية الرقمية جدواها في إدارة أزمات كبرى أثرت بشكل مباشر على العلاقات الدولية وموازين القوى بين الدول:

خلال جائحة كورونا، استخدمت الدول الوسائل الرقمية في نشر التوعية والإرشادات الوقائية، بالإضافة إلى مراقبة انتشار الفيروس عبر التطبيقات الرقمية، مما أثر في قدرتها على إدارة الأزمة داخليًا وعالميًا.

في الحرب الأوكرانية 2022، وظفت أوكرانيا الإعلام الرقمي والدبلوماسية الرقمية لبث رسائلها وطلب الدعم الدولي، بالإضافة إلى مواجهة الحملات الدعائية المضادة، مما ساهم في تعزيز موقعها في النظام الدولي.

ساعدت الوسائل الرقمية في تنبيه السكان وتنسيق جهود الإطفاء والإخلاء خلال حرائق أستراليا، مما يعكس الاستخدام المتقدم لهذه الأدوات في أزمات طبيعية كبرى.بعد انفجار مرفأ بيروت، تم توظيف الوسائل الرقمية بشكل فعال لتنسيق جهود الإغاثة وتوجيه الدعم المحلي والدولي، مما عزز قدرة الفاعلين على إدارة الأزمة داخليًا وخارجيًا. فمن خلال هذه الأمثلة تعكس كيف أصبحت الدبلوماسية الرقمية أداة استراتيجية تؤثر في موازين القوى داخل النظام الدولي. إذ تسمح هذه الوسائل للدول والأطراف المتنازعة بإدارة أزماتها بفعالية أكبر، من خلال التفاعل اللحظي وتصحيح المعلومات المغلوطة وبناء تحالفات دولية بسرعة غير مسبوقة. كما تمكن الدبلوماسية الرقمية المجتمعات المتضررة من المشاركة في الحوار الدولي، مما يعزز شرعية مطالبها ويدعم فرص الحلول السلمية. مع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو إدارة هذه الوسائل بحذر لمنع استغلالها في التضليل الإعلامي والدعاية المضللة، وهو ما يتطلب تطوير مهارات رقمية ودبلوماسية متقدمة لضمان نجاح إدارة الأزمات.[2]

---

[1] – أحمد الناصر، **وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الأزمات العربية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2021) ص45.

[2] – خالد المرزوقي، **الإعلام الرقمي وإدارة الأزمات العالمية** (الرياض: مركز الدراسات الإعلامية، 2020)، ص 33.

المبحث الثاني: التكنولوجيا والهيمنة الثقافية والإعلامية في ميزان القوى الدولي

المطلب الأول: المنصات الرقمية كوسيلة لنشر الثقافة والتأثير القيمي بين الدول

أثّر تطور التكنولوجيا الحديثة، خاصة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، بشكل كبير على طريقة نشر الثقافة وتبادل القيم بين الشعوب. فقد أصبحت هذه المنصات وسيلة سهلة وسريعة لنقل المعلومات والعادات والتقاليد من مكان إلى آخر، مما ساعد في تقارب الناس وفهمهم لبعضهم البعض بشكل أكبر.

لكن في نفس الوقت، ظهرت بعض المشكلات، مثل ضعف التمسك بالهوية الثقافية الأصلية عند بعض المجتمعات، خاصة عند الشباب الذين يتأثرون كثيرًا بما يرونه على هذه المنصات.

لذلك أصبح من المهم دراسة كيف تساهم هذه المنصات في نشر الثقافة، وما هي الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تحدث بسبب استخدامها.

وسأتناول في هذا المطلب ثلاث نقاط أساسية: دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز التبادل الثقافي بين الدول، وتأثير التكنولوجيا الرقمية على الهوية الثقافية الوطنية، ثم التحديات التي تواجه التنوع الثقافي في ظل الهيمنة الرقمية العالمية.

الفرع الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز التبادل الثقافي بين الدول:

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى رأسها الإنترنت، في إحداث نقلة نوعية في مجال التبادل الثقافي العالمي، حيث أصبح بإمكان الأفراد من مختلف البلدان الوصول إلى محتوى ثقافي متنوع بضغطة زر. فالمنصات الرقمية مثل يوتيوب، وويكيبيديا، ونتفليكس، أصبحت أدوات مركزية في نشر المعارف والعادات والتقاليد، من خلال تقديمها لمواد تعليمية وترفيهية بلغات مختلفة، مما سهّل عملية الاحتكاك الحضاري وعزّز من فهم الشعوب لبعضها البعض. ويُعدّ هذا من مظاهر ما يُعرف بـ"العولمة الثقافية"، التي تقرب بين المجتمعات رغم تباعدها جغرافيًا.[1]

وقد لعبت المنظمات الدولية، كمنظمة اليونسكو، دورًا فاعلًا في هذا السياق من خلال مبادراتها الرقمية لتعزيز الحوار الثقافي ونشر التراث المشترك للبشرية، مستفيدة من الإمكانات الواسعة التي توفرها وسائل الإعلام الرقمية، في بناء جسور التفاهم بين الشعوب والتقارب بين الحضارات.

[1] – محمد نادية جمال الدين حسن، «تأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على الهوية الثقافية للشباب المصري»، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد 105 (نوفمبر 2024): 169–216.

إضافة إلى ذلك، أظهرت العديد من الدراسات أن الدول التي تستثمر في المنصات الرقمية لنشر ثقافتها، قادرة على تعزيز مكانتها الرمزية على المستوى الدولي، وهو ما يدخل ضمن أدوات القوة الناعمة. فعلى سبيل المثال، تُعد تجربة كوريا الجنوبية نموذجًا رائدًا في هذا المجال، حيث تمكّنت من تصدير ثقافتها من خلال الموسيقى والدراما الكورية عبر الفضاء الرقمي، مما عزز من حضورها الثقافي في مناطق عديدة من العالم، وساهم في تحسين صورتها الذهنية لدى الشعوب الأخرى.[1]

الفرع الثاني: تأثير المنصات الرقمية على الهوية الثقافية

رغم الفوائد الكبيرة التي تقدمها المنصات الرقمية في نشر الثقافة وتعزيز التبادل الثقافي، إلا أن هناك آثارًا سلبية على الهوية الثقافية الوطنية، خصوصًا لدى الفئات الشابة. إذ يشكل المحتوى الرقمي، الذي غالبًا ما يكون ذا طابع غربي، تحديًا لهوية الشعوب في العديد من الدول، لا سيما العربية منها. فالتأثير المستمر لهذه المنصات قد يؤدي إلى تراجع التمسك بالتراث الثقافي والقيمي المحلي، مما ينعكس على ضعف الانتماء والهوية الثقافية الأصلية.

يرى الباحثون أن الإعلام الرقمي بات أداة فعالة في فرض ما يسمى بـ"الهيمنة الثقافية"، حيث تسيطر ثقافة معينة — في غالب الأحيان الثقافة الغربية — على مساحات واسعة من المحتوى المتداول على الإنترنت. وهذا يشكل تهديدًا للسيادة الثقافية للدول، إذ تبدأ القيم والعادات المحلية بالانحسار تدريجيًا أمام التيارات الثقافية العالمية التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية ومنصاتها.

وقد تجلى هذا التأثير بشكل واضح في المجتمعات العربية، حيث برزت النزعة إلى تقبل القيم الغربية بين شريحة واسعة من الشباب، مما خلق حالة من الازدواجية الثقافية بين ما يتلقونه عبر المنصات الرقمية وما تعلموه من أسرهم ومجتمعاتهم التقليدية. [2]

الفرع الثاني: تأثير المنصات الرقمية على الهوية الثقافية

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها المنصات الرقمية في نشر الثقافة، إلا أن لها تأثيرًا سلبيًا على الهوية الثقافية، لا سيما بين الشباب. فالكثير من المحتوى المعروض على هذه المنصات يأتي من الثقافات الغربية، ويعكس أساليب حياتهم وقيمهم، مما يجعل بعض المستخدمين في الدول العربية يتأثرون بهذه الثقافات على حساب ثقافتهم الأصلية، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف انتمائهم لهويتهم الثقافية.

[1] -جمال زكريا، «العولمة الرقمية وتأثيرها على الهوية الثقافية»، **مجلة دراسات إعلامية**، العدد 33 (2021) ص ص 45–59.
[2] - المرجع نفسه، ص 45.

يرى بعض الباحثين أن الإعلام الرقمي أصبح أداة لنشر ما يُعرف بالهيمنة الثقافية، حيث تهيمن ثقافة معينة، غالبًا ما تكون الثقافة الغربية، على غيرها من الثقافات عبر المحتوى الواسع الانتشار على هذه المنصات. وهذا يشكل خطرًا على السيادة الثقافية للدول، حيث تبدأ القيم والعادات المحلية في التراجع أمام الثقافة العالمية المنتشرة.

وقد تجلى هذا التأثير بشكل واضح في المجتمعات العربية، إذ أصبحت القيم الغربية أكثر حضورًا بين بعض الشباب مقارنة بالقيم التقليدية التي تربوا عليها، مما يخلق ازدواجية في السلوك بين ما يشاهدونه على المنصات وما تعلموه من أسرهم ومجتمعاتهم.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه التنوع الثقافي عبر الإعلام الرقمي في سياق موازين القوى والعلاقات الدولية

تشهد الهوية الثقافية والتنوع الثقافي تحديات متزايدة نتيجة الهيمنة المتنامية للإعلام الرقمي، لا سيما مع توسع نفوذ المنصات الرقمية العالمية الكبرى التي تعتمد على خوارزميات تكنولوجية تهدف إلى تحقيق مصالح تجارية بالدرجة الأولى، بدلاً من تعزيز الانفتاح الثقافي والتبادل الحضاري بين الشعوب. وبهذا الشكل، لم تعد هذه الفضاءات مجرد أدوات لنشر الثقافة بل أصبحت أدوات لإعادة إنتاج نموذج ثقافي مهيمن يهمش الأصوات المحلية والثقافات الأقل تأثيراً.

وقد أوضح الباحث جابر عبد السلام أن "الشبكات الرقمية باتت تكرّس لنموذج ثقافي نمطي تفرضه الشركات المسيطرة على المنصات الرقمية، مما يؤدي إلى تآكل التنوع الثقافي وانكماش الخصوصيات المحلية". كما أضاف أن "الإعلام الرقمي لا يقتصر على إعادة إنتاج الثقافة، بل يعيد هيكلتها وفق منطق العولمة الرأسمالية الذي يهدد استدامة الهويات الثقافية الهشة في الدول النامية". [1]

من منظور العلاقات الدولية، فإن هذه الظاهرة تمثل أحد أوجه صراع موازين القوى الرمزية، حيث يؤدي تهميش التنوع الثقافي إلى إضعاف قدرة بعض الدول على الحفاظ على حضورها الثقافي والنفوذ في الفضاء الدولي الرقمي. وهكذا، يزداد التباعد بين مركز القوى التقنية والثقافية، الذي تهيمن عليه الدول المتقدمة، وهوامش الدول التي تعاني من ضعف في القدرات التكنولوجية والثقافية، ما يعمق الفجوات في النظام الدولي.

بصفتي طالبة باحثة مبتدئة، أرى أن معالجة هذه التحديات تتطلب تعزيز سيادة الدول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على تطوير استراتيجيات ثقافية ودبلوماسية رقمية توازن بين

[1] – جابر عبد السلام، الإعلام والهوية الثقافية في عصر العولمة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019، ص. 112.

قوة المراكز الكبرى والحفاظ على التنوع الثقافي الوطني كجزء من موازين القوى في العلاقات الدولية المعاصرة.

المطلب الثاني: تأثير الاحتكار التكنولوجي على التنوع الثقافي والإعلامي

شهدت العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في موازين القوى على الصعيد الدولي بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد برزت مجموعة من الشركات التكنولوجية الكبرى مثل غوغل، ميتا (فيسبوك سابقًا)، وأمازون كقوى فاعلة تهيمن على سوق الإعلام الرقمي والمعلومات، مما يعزز نفوذها وتأثيرها في المشهد الإعلامي والثقافي العالمي. هذا الاحتكار التكنولوجي لا يقتصر تأثيره على الاقتصاد فحسب، بل يتعداه ليطال البنية الثقافية والإعلامية، حيث يؤثر على التنوع الثقافي من خلال إعادة إنتاج محتوى يخدم مصالح هذه القوى الاقتصادية والتكنولوجية، متجاهلاً في كثير من الأحيان الهويات الثقافية الضعيفة والمجتمعات المحلية. في هذا السياق، تصبح موازين القوى في العلاقات الدولية أكثر تعقيدًا، إذ أن السيطرة الرقمية تتحول إلى عامل جديد يعيد تشكيل النفوذ الدولي، ويطرح تحديات كبيرة أمام الحفاظ على التنوع الثقافي والإعلامي في عصر العولمة الرقمية.

الفرع الأول: سيطرة الشركات التكنولوجية الكبرى على الإعلام الرقمي وأثرها في موازين القوى الثقافية

أدى التوسع الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى بروز شركات رقمية عملاقة مثل غوغل، ميتا (فيسبوك سابقًا)، أبل، أمازون، ومايكروسوفت، والتي أصبحت تمتلك هيمنة شبه كاملة على سوق الإعلام الرقمي. هذه الشركات الخمس تسيطر على أكثر من 70% من تدفق المعلومات عبر الإنترنت، مما يمنحها قدرة غير مسبوقة على التأثير في الرأي العام العالمي، وإعادة تشكيل المضمون الثقافي الذي يصل إلى المستخدمين حول العالم. ويعود هذا التأثير إلى أن تلك الشركات تستخدم خوارزميات ذكية تقوم بتصفية وتوجيه المحتوى وفقًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، ما يساهم في تعزيز نفوذها على حساب التنوع الثقافي.

وفقًا لتقرير صادر عن منظمة اليونسكو، فإن خمس دول فقط تنتج حوالي 80% من المحتوى الرقمي العالمي، وهو ما يعكس اختلالاً واضحًا في التوازن الثقافي داخل الفضاء الرقمي، ويؤكد تركز القوة التكنولوجية في أيدي قلة من الفاعلين الدوليين.. وتُعد هذه الهيمنة الرقمية إحدى الأدوات الجديدة في موازين القوى المعاصرة، حيث لم تعد القوة الصلبة أو العسكرية وحدها هي التي تحدد النفوذ، بل أصبحت

السيطرة على الفضاء الإعلامي الرقمي تلعب دورًا رئيسيًا في التأثير على المجتمعات والرأي العام، وفي تشكيل صورة الدول في العلاقات الدولية.[1]

تجد المؤسسات الإعلامية التقليدية والناشئة صعوبة متزايدة في التنافس ضمن هذا الفضاء التكنولوجي المسيطر عليه، مما يؤدي إلى تراجع التنوع الإعلامي، وتهميش الأصوات الثقافية الضعيفة، ويحد من حرية التعبير والتعددية الفكرية. وهنا، يظهر الوجه الجديد للاحتكار، ليس فقط كأداة اقتصادية بل كأداة للنفوذ الثقافي والجيوسياسي، وهو ما يعيد رسم خريطة القوة الرمزية بين الدول والمجتمعات.

– ومن وجهة نظري الشخصية، أرى أن استمرار هذا الواقع يهدد التعددية الثقافية، ويؤدي إلى تكريس نماذج ثقافية محددة تُفرض على الشعوب الأخرى، مما يُفقد العلاقات الدولية توازنها القيمي. لذلك، أعتقد أن هناك حاجة ملحة لتدخل دولي عادل يضع ضوابط لتنظيم هذا الفضاء الرقمي، ويضمن حماية التنوع الثقافي في ظل الهيمنة التكنولوجية المتصاعدة.

الفرع الثاني: تهميش الثقافات الضعيفة في ظل اختلال موازين القوى الرقمية وهيمنة الشركات الكبرى

أدى تصاعد الدور التكنولوجي العالمي إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المجال الثقافي والإعلامي، حيث فرضت شركات التكنولوجيا الكبرى هيمنتها على البنية التحتية الرقمية وأدوات إنتاج المحتوى. هذا الاختلال في ميزان القوة الرقمية أنتج حالة من التفاوت الثقافي داخل الفضاء السيبراني، انعكست بشكل مباشر على تمثيل اللغات والثقافات الضعيفة في الفضاء الرقمي العالمي.

وقد أدى هذا الواقع إلى تهميش واسع لتلك الثقافات، التي تفتقر إلى الموارد أو الدعم التكنولوجي الكافي لإنتاج محتوى رقمي منافس. فالأنظمة الرقمية الحديثة، بما في ذلك خوارزميات التوصية والمحتوى المدفوع، تميل إلى تفضيل المواد المنتجة باللغات المهيمنة، وبالأخص اللغة الإنجليزية، ما يؤدي إلى تعزيز المركزية الثقافية في شبكة الإنترنت، وإقصاء عدد كبير من الهويات الثقافية من المشهد الرقمي العالمي.

ويظهر هذا التهميش جليًا في حالة اللغة الأمازيغية، التي رغم الاعتراف بها كلغة وطنية منذ تعديل الدستور الجزائري سنة 2002، ثم كلغة رسمية سنة 2016، لا تزال تعاني من غياب شبه كامل على المنصات الرقمية الكبرى. فهذه المنصات لا توفّر الدعم الكافي لهذه اللغة، سواء من حيث الواجهة، أو الترجمة، أو خوارزميات البحث، مما يُفاقم من ضعف حضورها الرقمي ويُهدد استمرارها في البيئة الافتراضية.

[1]- UNESCO. Digital Dominance and Cultural Pluralism. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2022.

إن إقصاء هذه اللغات والثقافات لا يقتصر على المجال الرقمي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى بُعد أعمق في العلاقات الدولية، حيث تتجلى الفجوة بين الثقافات المهيمنة والهويات الهشة كمظهر من مظاهر اللامساواة في توزيع القوة الرقمية عالميًا. وتتحول التكنولوجيا هنا إلى أداة تُعيد إنتاج الاستعمار الثقافي بصيغته الرقمية، فتخدم القوى المهيمنة على حساب التنوع والتعدد الثقافي.

ومن وجهة نظري، فإن استمرار هذا النمط يُعد تحديًا حقيقيًا للعدالة الثقافية، ويدعو إلى تبني سياسات رقمية شاملة، تأخذ في الاعتبار التعدد اللغوي والثقافي، وتُعيد الاعتبار لمكانة الثقافات المهمّشة ضمن منظومة الإعلام الرقمي، وذلك في سياق يضمن توازنًا أكثر عدالة في موازين القوى التكنولوجية والثقافية على الصعيد الدولي.

*خوارزميات التوصية: هي برامج حاسوبية تستخدم لتصفية وترتيب المحتوى الرقمي الذي يظهر للمستخدمين بناءً على تفضيلاتهم وسلوكهم السابق.

*المحتوى المدفوع: يشير إلى المحتوى الذي يتم الترويج له أو دعمه ماليًا ليحصل على انتشار أوسع على المنصات الرقمية.

الفرع الثالث: الآثار السياسية والثقافية للاحتكار الرقمي في العلاقات الدولية

لم يعد الاحتكار الرقمي محصورًا فقط في التحكم بمنصات الإعلام الرقمي بل امتد ليشمل أبعادًا سياسية وثقافية جوهرية تؤثر على موازين القوى في العلاقات الدولية المعاصرة. فالهيمنة التي تمارسها الشركات التكنولوجية الكبرى مثل "ميتا" و"غوغل" لا تقتصر على التحكم بما يُعرض للمستخدمين من محتوى فحسب، بل تتعدى ذلك لتشكيل وعي الجماهير وتوجيه الرأي العام على نطاق عالمي. هذه السيطرة على المحتوى الرقمي تُعد من أهم أدوات القوة الناعمة التي تُعيد رسم نفوذ الدول والفواعل غير الحكومية في الفضاء الدولي.

وقد وصف العديد من الباحثين هذه الظاهرة بـ"الاستعمار الرقمي"، إذ تعيد التكنولوجيا إنتاج أشكال جديدة من الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تُفرض أنماط وقيم غربية بشكل غير مباشر على المجتمعات والثقافات المحلية عبر هذه المنصات، ما يؤدي إلى إضعاف التنوع الثقافي وتهديد السيادة الوطنية في المجال الرقمي. في هذا الإطار، يشير جوزيف ناي إلى أن التكنولوجيا أصبحت أداة حديثة للقوة الناعمة، حيث تمكن الدول والفواعل الدولية من التأثير على سلوك وسرديات الآخرين من خلال الجذب الرمزي والثقافي، وليس من خلال استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية التقليدية.

وتتجلى الآثار السياسية للاحتكار الرقمي بوضوح في تدخل المنصات الكبرى في العمليات السياسية داخل الدول، خاصة خلال الانتخابات، عبر خوارزميات التوصية التي تتحكم في المحتوى الظاهر للمستخدمين، مما يمكن أن يعزز الاستقطاب السياسي أو يسمح بانتشار معلومات مضللة. وقد برز هذا التأثير بوضوح في الانتخابات الأمريكية عام 2016، حيث اتهمت شركات مثل فيسبوك بالتقصير في مواجهة حملات التضليل الرقمي، ما أثار قلقًا دوليًا حول دور التكنولوجيا في التأثير على موازين القوى السياسية.

في مواجهة هذه التحديات، لجأت مؤسسات دولية مثل الاتحاد الأوروبي إلى سن قوانين تنظيمية مثل "قانون الأسواق الرقمية"، الذي يهدف إلى ضبط سلوكيات الشركات التكنولوجية الكبرى، وحماية التنوع الثقافي والإعلامي، وتعزيز التعددية في مصادر ومضامين المحتوى الرقمي، كخطوة ضرورية لتحقيق توازن أكثر عدالة في موازين القوى الرقمية الدولية.[1]

–من وجهة نظري، يشكل هذا الاحتكار الرقمي تهديدًا حقيقيًا ليس فقط للحريات الإعلامية، بل وللإثراء الثقافي والتنوع العالمي. لذلك، يجب أن تتبنى الدول سياسات رقمية وطنية ودولية تستهدف حماية الإنتاج الثقافي المحلي وتطوير منصات رقمية بديلة ومستقلة، مع تعزيز التعاون الدولي لإرساء أطر قانونية عادلة تحكم سلوكيات هذه الشركات الكبرى، بما يضمن تمثيلًا متوازنًا للثقافات ويعيد التوازن لموازين القوى في النظام الدولي الرقمي.

المطلب الثالث: التكنولوجيا كأداة للحرب الإعلامية والدعائية في العلاقات الدولية

تمهيد:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا عميقًا في طبيعة الصراعات الدولية، حيث لم تعد القوة الصلبة وحدها هي التي تحسم المواجهات بين الدول، بل برزت أشكال جديدة من الحروب غير التقليدية، من بينها الحرب الإعلامية والدعائية، التي تُخاض في الفضاء الرقمي باستخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة. فقد أصبحت وسائل الإعلام الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومنصات الفيديو، وحتى تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات الإلكترونية، أدوات محورية تُستخدم للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي، وتشويه صورة الخصوم، وتوجيه الإدراك الجمعي وفقًا لأجندات محددة.

[1] – محمد نادية جمال الدين حسن، «أثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على الهوية الثقافية للشباب المصري»، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد 105 القاهرة:(نوفمبر 2024): 169–216.

وقد أفضى هذا التطور إلى بروز مصطلح "النفوذ الرقمي"، بوصفه أحد مكونات القوة الناعمة في عصر الثورة المعلوماتية، مما غيّر من قواعد اللعبة في العلاقات الدولية. فالحرب الإعلامية لم تعد مجرّد نشاط دعائي، بل أضحت أداة استراتيجية لتقويض استقرار الخصوم، والتأثير في السياسات الداخلية والخارجية، وتغيير موازين القوى دون اللجوء إلى السلاح. وفي هذا الإطار، يأتي هذا المطلب لتحليل أبعاد استخدام التكنولوجيا في الحرب الإعلامية والدعائية، من خلال استعراض أدواتها الرقمية، وانعكاساتها على ميزان القوى، واستراتيجيات الدول في توظيفها لخدمة مصالحها الجيوسياسية.

الفرع الأول: دور أدوات التكنولوجيا الرقمية في تنفيذ حملات التضليل الإعلامي والدعاية السياسية

في العصر الرقمي الحديث، برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات فعالة وذات تأثير بالغ في صياغة وتوجيه الرأي العام عبر حملات التضليل الإعلامي والدعاية السياسية. تُعتبر خوارزميات التوصية والفلترة (Recommendation Algorithms) من أبرز التقنيات التي تتحكم في ما يصل إلى المستخدم من محتوى إعلامي، حيث تعتمد هذه الخوارزميات على تحليل تفاعلات المستخدم السابقة، مما يؤدي إلى إنشاء ما يُعرف بـ"فقاعة المعلومات" (Information Bubble) التي تعزز من تأكيد المواقف المسبقة وتعمق الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

وقد أشار تقرير صادر عن منظمة اليونسكو إلى أن:

"The recommendation algorithms used by digital platforms have become central tools for steering users toward specific content, contributing to the reshaping of social and political behavior. [1]

بمعنى أن خوارزميات التوصية أصبحت أدوات محورية في توجيه المستخدمين نحو محتوى معين، مما يسهم في إعادة تشكيل السلوك الاجتماعي والسياسي. هذا التوجه يوضح أن المنصات الرقمية لم تعد مجرد ناقل للمعلومات فحسب، بل أصبحت فاعلًا مؤثرًا في تشكيل النقاش العام، وذلك وفقًا لخوارزميات مبرمجة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، وهو ما يعزز من فاعلية الدعاية الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي ما يُعرف بـ"الروبوتات الاجتماعية" (Social Bots)، وهي حسابات مزيفة تعمل تلقائيًا على إنتاج ونشر كميات هائلة من المحتوى المزيف، مما يؤدي إلى تضخيم الرسائل الدعائية وخلق وهم الدعم الجماهيري الواسع لهذه الرسائل، ما يساهم في إيهام الجمهور بوجود توافق شعبي.

[1]- UNESCO, Digital Dominance and Cultural Pluralism, op. cit., 34.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الباحث جوزيف ناي على أهمية التحكم في تدفق المعلومات الرقمية باعتباره مكونًا أساسيًا للقوة الناعمة (Soft Power)، حيث يشير إلى أن:

"Control over digital information flows has become an integral part of soft power, used not only to spread culture but also to frame and direct public discourse in line with geopolitical interests.[1]

ويعني هذا أن التحكم في تدفقات المعلومات الرقمية لم يعد وسيلة مجردة لنشر الثقافة، بل تحول إلى أداة استراتيجية لصياغة وتوجيه الخطاب العام بما يخدم المصالح الجيوسياسية للدول، وهو ما يُبرز أن الحروب الإعلامية الرقمية أصبحت ساحة مؤثرة ضمن منظومة العلاقات الدولية. فهذه الحملات تستهدف خلق روايات موجهة وتشكيل الإدراك العام على مستوى عالمي، مما يجعل من التكنولوجيا الرقمية ركيزة أساسية في الحروب النفسية والدبلوماسية الحديثة.

الفرع الثاني: تأثير الحرب الإعلامية الرقمية على موازين القوى الدولية

لقدحدثت الحرب الإعلامية الرقمية تحولًا عميقًا في تصور القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. فلم تعد القوة تُقاس فقط بالتفوق العسكري أو الاقتصادي، بل أصبح النفوذ الإعلامي المدعوم بالتكنولوجيا الرقمية عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل موازين القوى بين الدول.

ومن خلال الحملات الرقمية المنظّمة، تستطيع الدول أو حتى الفواعل من غير الدول التأثير في الرأي العام الدولي، وتشويه صورة الخصوم، والتأثير في السياسات العامة، بل والتأثير في نتائج الانتخابات في دول أخرى. وأصبحت هذه القدرة على التأثير الرمزي والإقناع الجماهيري نوعًا جديدًا من القوة الناعمة التكنولوجية.بمعنىأصبحت الحملات الرقمية أدوات استراتيجية في تغيير ديناميكيات القوة الدولية من خلال التلاعب بالإدراك وبناء الروايات المهيمنة.فلا تُستخدم فقط لنشر المعلومات، بل تُوظّف لإعادة تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي. حيث تستطيع دولة ما من خلال رواية إعلامية قوية ومدعومة تقنيًا أن تُضعف صورة خصمها أو تُعزّز من شرعيتها، دون اللجوء إلى الأدوات التقليدية للقوة الصلبة.وعليه، فإن التحكم في تدفق المعلومات الرقمية أصبح عنصرًا استراتيجيًا يُعيد توزيع القوة العالمية، إذ تنتقل الهيمنة الإعلامية من الدول المركزية فقط إلى جهات فاعلة جديدة تُجيد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كسلاح رمزي في صراع النفوذ الدولي.

[1]- Joseph Nye, Soft Power: **The Means to Success in World Politics**, op. cit., 83.

الفرع الثالث: استراتيجيات الدول في خوض الحرب الإعلامية الرقمية باستخدام الوسائل التكنولوجية:

في ظل التحول العميق الذي أحدثته التكنولوجيا في العلاقات الدولية، أصبحت الحرب الإعلامية الرقمية أحد أبرز أدوات إعادة تشكيل موازين القوى العالمية. فقد باتت الدول تعتمد على استراتيجيات رقمية دقيقة لاستخدام المنصات الإلكترونية كسلاح غير تقليدي، قادر على التأثير في الإدراك العام وتوجيه السلوك الجماهيري، دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة.[1]

تتمثل هذه الاستراتيجيات التكنولوجية الإعلامية في أدوات وأساليب متعددة، منها:

1-بناء شبكات من الحسابات المزيفة: تُستخدم لتضخيم روايات معيّنة وخلق انطباع بوجود رأي عام داعم. ويُعرف هذا النهج في الحرب الرقمية بمصطلح Fake Engagement، أي "التفاعل المزيّف"، ويهدف إلى كسب شرعية زائفة في ساحة الإعلام الرقمي.

2-الاستهداف الدقيق للفئات السكانية (Microtargeting): يتم عبر جمع البيانات الشخصية وتحليلها لتوجيه رسائل سياسية ونفسية مصمّمة خصيصًا، ما يتيح للدولة التأثير في مجتمعات خارج حدودها الجغرافية، وهو ما يمثل امتدادًا جديدًا للقوة الناعمة المدعومة بالبيانات الضخمة.

3-توظيف الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: تُستخدم هذه التقنيات لرصد ردود فعل المستخدمين وتكييف المحتوى بشكل آلي، بما يعزز فاعلية الخطاب الإعلامي ويوسع من نطاق تأثيره عبر تعديل الرسائل حسب المزاج العام.

وقد أكدت اليونسكو في أحد تقاريرها أن:

"These strategies have made propaganda campaigns more precise and adaptive, allowing them to swiftly respond to changes in the digital media environment." [2]

"لقد جعلت هذه الاستراتيجيات الحملات الدعائية أكثر دقة ومرونة، مما مكّنها من التكيّف السريع مع المتغيرات في البيئة الإعلامية الرقمية."

إلى جانب ذلك، تعتمد بعض الدول على استراتيجيات هجومية أكثر تعقيدًا، منها:

---

[1]-فاطمة الصياد، «الأسلحة الذكية وتغير طبيعة الصراع العسكري"، المجلة العربية للدراسات الأمنية»، العدد 42 (2022): 59

[2]-تقرير مايكروسوفت، اتجاهات التهديد السيبراني 2023، منشور على موقع Microsoft Security، تم الاطلاع عليه يوم 29 مايو 2025، الساعة 10:45 صباحًا.
https://www.microsoft.com/en-us/security/blog/2023/10/03/microsoft-digital-defense-report-2023.

3-اختراق المنصات ونشر التسريبات (Leaks and Hacks): أسلوب يهدف إلى زعزعة ثقة الجمهور بالمؤسسات من خلال نشر معلومات محرجة أو حساسة، كما حدث في تسريبات "ويكيليكس" أو وثائق "باناما".

4-إغراق المعلومات (Information Flooding): ويقوم على نشر كم هائل من المعلومات (صحيحة ومضللة) لإرهاق المتلقي وتشويش إدراكه، وهو ما يُعرف بـ Cognitive Overload، أي "فرط الحمل المعرفي"، مما يُضعف قدرته على التمييز بين الحقيقة والباطل.

5-استخدام المؤثرين الرقميين (Influencer Warfare): حيث توظف الدول شخصيات رقمية ذات جماهيرية واسعة لنشر رسائل سياسية بشكل غير مباشر، ما يُكسب الخطاب بُعدًا اجتماعيًا وشعبويًا.

6-العمليات النفسية الرقمية (PsyOps): تسعى لإثارة الانقسام أو نشر الخوف أو السخرية، وتُستخدم لإضعاف الجبهة الداخلية للخصم، أو تعبئة الرأي العام بطريقة ناعمة ولكن عميقة التأثير.

7-التلاعب بمحركات البحث (Search Engine Manipulation): عبر استخدام تقنيات SEO، يتم دفع محتويات معينة إلى صدارة نتائج البحث، وإخفاء مصادر المعلومات الموثوقة، مما يؤثر بشكل كبير على وعي المستخدم واتجاهاته.

وقد بدأت بعض الدول الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، باتخاذ خطوات لمواجهة هذه الأساليب، عبر إصدار قوانين جديدة مثل "قانون الأسواق الرقمية" الذي يهدف إلى تقنين أدوات التأثير الرقمي والحد من استغلال المنصات الكبرى لنفوذها المعلوماتي.

– حسب رأيي، فإن هذا التنوع في الاستراتيجيات الرقمية يعكس تحول الحرب الإعلامية إلى حقل متخصص في الهندسة الإدراكية، تتداخل فيه تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والبروباغنداالنفسية.* لم تعد المسألة مجرد تلاعب بالمعلومة، بل أصبحت هندسة موجهة للوعي الجمعي العالمي.

لذلك أرى أن الردّ على هذا النوع من النفوذ يبدأ من تعزيز مناعة الفرد المعرفية، عبر تطوير الوعي النقدي الرقمي والقدرة على التحليل والتفنيد. كما يجب أن تتسلح الدول والمؤسسات بالمهنية الإعلامية وبأنظمة حماية معلوماتية وسياسات تواصل استراتيجية تحترم الحق في المعلومة وتحمي الاستقرار المجتمعي.[1]

[1]Sarah Myers West, Regulating Big Tech: Europe's Digital Market Act, Op. cit., p.9-

المبحث الثالث: التكنولوجيا الحديثة وتحولات القوة الصلبة والأمن الدولي

المطلب الأول: التقنيات العسكرية الحديثة كجزء من أدوات القوة الصلبة

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، أصبحت التكنولوجيا عاملًا حاسمًا في تطوير أدوات القوة الصلبة، خاصة في المجال العسكري. لم تعد الحروب تُخاض فقط بالدبابات والطائرات التقليدية، بل أصبحت تعتمد بشكل كبير على تقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي، الطائرات المسيّرة، والأسلحة الذكية.وقد دفع هذا التحول العديد من الدول إلى الاستثمار في البحث العلمي والتطوير العسكري، بهدف تعزيز تفوقها الاستراتيجي في مواجهة التهديدات المتغيرة. إذ أن من يمتلك التكنولوجيا اليوم، يمتلك القدرة على الردع، والسيطرة، والتأثير في ميزان القوى العالمي.

يتناول هذا المطلب أهم جوانب هذه التحولات من خلال دراسة تطور الأسلحة الرقمية، ودور الذكاء الاصطناعي في المعارك، ثم أثر هذه التكنولوجيا على توازنات القوى الدولية.

الفرع الأول: تطور الأسلحة والتقنيات العسكرية الرقمية بفعل التقدم التكنولوجي

ساهم التقدم التكنولوجي في إحداث نقلة نوعية في المجال العسكري، حيث لم تعد القوة تُقاس فقط بالعدة والعتاد التقليدي، بل أصبحت ترتكز على امتلاك تقنيات متطورة مثل الطائرات دون طيار، الصواريخ الذكية، والأنظمة السيبرانية. وقد غيّر هذا التحول طبيعة القوة في العلاقات الدولية، بحيث أصبح من يمتلك التفوق التكنولوجي العسكري قادرًا على التأثير في توازن القوى الدولي، حتى دون خوض حروب مباشرة.

وبالتالي أصبحت التكنولوجيا أداة مركزية في تعزيز الردع الاستراتيجي، إذ يمكن لدولة أن تفرض هيبتها الدولية من خلال قدرتها على شن هجمات دقيقة عن بعد، أو عبر امتلاك منظومات دفاعية إلكترونية متقدمة. وقد انعكس ذلك بوضوح في السباق التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأسلحة الذاتية التشغيل، ونظم الدفاع الصاروخي.[1]

[1] – نواف بن مبارك بن سيف آل ثاني، «استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في العمليات الدفاعية والهجومية»، **جريدة الراية** (يومية قطرية)، العدد 19987، 3 يناير 2024، ص 14.

اما بالنسبة للدول النامية، فإن محدودية قدرتها على تطوير أو امتلاك هذه الأنظمة المتقدمة جعلها في موقع تبعية تكنولوجية، مما أعاد إنتاج أنماط قديمة من الهيمنة في صورة جديدة تعتمد على "الهيمنة التقنية". كما أدى هذا الواقع إلى تعميق الفجوة بين الدول في النظام الدولي، وفرض أنماط جديدة من عدم توازن القوى بين الشمال والجنوب.

حسب وجهة نظري أعتقد أن امتلاك التكنولوجيا العسكرية لم يعد ترفًا أو خيارًا، بل أصبح ضرورة لحماية السيادة وضمان مكانة الدولة في الساحة الدولية. فالدول التي لا تواكب هذا التطور ستكون أكثر عرضة للابتزاز أو التهميش.

الفرع الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في العمليات الدفاعية والهجومية

شهد المجال العسكري تحولًا جذريًا بفعل إدماج الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح يشكّل أداة استراتيجية في ميداني الدفاع والهجوم. وتكمن أهمية هذه التكنولوجيا في قدرتها على معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة عالية، مما يتيح استجابة فورية تتجاوز القدرات البشرية، سواء في اتخاذ القرار أو تنفيذ العمليات.[1]

في المجال الدفاعي، يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتعزيز الوعي بمسرح العمليات من خلال تحليل الصور الجوية والتعرف التلقائي على الأهداف، كما يُستخدم لتطوير أنظمة الإنذار المبكر والتصدي للتهديدات الجوية والبحرية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، نظام "Sentinel" الأمريكي الذي يُمكنه تحليل البيانات الحسية والرد السريع على أي تهديد في المجال الجوي.

أما في الجانب الهجومي، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من تخطيط وتنفيذ الضربات الدقيقة، خاصة باستخدام الطائرات القتالية دون طيار. فعلى سبيل المثال، استخدمت القوات الأذربيجانية طائرات Bayraktar TB2 التركية خلال حرب ناغورني قره باغ سنة 2020، حيث ساعدت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد الأهداف وتنفيذ الضربات بفعالية، مما ساهم في تغيير ميزان القوى على الأرض لصالحها.

كما بدأ يُستخدم الذكاء الاصطناعي في الحرب السيبرانية، حيث تُنفذ هجمات إلكترونية على البنى التحتية الحيوية مثل أنظمة الطاقة والاتصالات. وتُعد الهجمات التي استهدفت شركة "Colonial Pipeline" الأمريكية سنة 2021 مثالًا واضحًا على ضعف هذه الأنظمة في مواجهة تهديدات إلكترونية ذكية ومتطورة.

[1]–جمال زيدان، القوة في العلاقات الدولية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2018)، ص112.

وفي هذا السياق، يحذر بعض الخبراء من الاعتماد الزائد على الأنظمة المستقلة في ساحات القتال، لأنها قد تتخذ قرارات قاتلة دون تدخل بشري، مما يثير تساؤلات أخلاقية حول مستقبل الحروب واحتمال فقدان السيطرة التقنية.

وفي رأيي أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم سلاحًا ذا حدّين: فهو من جهة يعزّز القدرات الدفاعية ويُسرّع زمن الاستجابة، لكنه من جهة أخرى قد يؤدي إلى سباق تسلح تكنولوجي يجعل النزاعات أكثر خطورة وتعقيدًا.

الفرع الثالث: أثر التكنولوجيا العسكرية على ميزان القوى

يُعد ميزان الردع من الركائز الأساسية في العلاقات الدولية، خاصة منذ فترة الحرب الباردة. ومع التقدم التكنولوجي السريع، لم يعد الردع مرتبطًا فقط بالقوة النووية أو الأسلحة التقليدية، بل توسّع ليشمل مجالات جديدة مثل الهجمات السيبرانية، الطائرات بدون طيار، الفضاء، وأنظمة الدفاع الذكية.[1]

لقد سمحت هذه التكنولوجيا الحديثة للدول الصاعدة بأن تقترب من قدرات القوى الكبرى، بل وتهدد مصالحها أحيانًا. فعلى سبيل المثال، أصبحت دول مثل إيران وكوريا الشمالية تمتلك قدرات سيبرانية تمكّنها من شن هجمات على بنى تحتية حيوية في دول متقدمة، دون الحاجة إلى جيوش ضخمة أو أسلحة باهظة.

من الأمثلة اللافتة أيضًا، إسرائيل التي طوّرت منظومة "القبة الحديدية" لاعتراض الصواريخ، إلى جانب قدراتها السيبرانية التي تُعزز من قوتها الردعية رغم صغر حجمها الجغرافي. أما روسيا، فقد استخدمت تكنولوجيا الحرب الإلكترونية لتعطيل أنظمة الملاحة والاتصالات، كما حدث في الحرب مع أوكرانيا، ما شكل عنصر ضغط كبير على خصومها.

لكن هذا التحول لا يخلو من مخاطر، إذ إن التفوق التكنولوجي المفاجئ أحيانًا، دون وضوح في النوايا السياسية، قد يؤدي إلى حسابات خاطئة وتصعيد غير مقصود. كما أن دخول تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأسلحة فرط الصوتية يُعقّد التنبؤ بردود الأفعال، مما يهدد الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

حسب رأيي، فإن هذا التحول في ميزان القوى لا يقلّ خطورة عن ظهور الأسلحة النووية في القرن العشرين. وإذا لم يُرافق هذا التطور التكنولوجي وعي سياسي وتعاون دولي، فإن احتمال

[1]–أحمد عادل، «التوازن الردعي في ظل الثورة التكنولوجية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 228، 2023، ص45.

اندلاعنزاعات غير متوقعة سيبقى واردًا. لذلك، من الضروري أن تتطور القوانين الدولية لتواكب هذه التحولات، وتضمن أن يبقى استخدام التكنولوجيا في إطار يحمي الأمن والسلام العالميين.

المطلب الثاني: الأمن السيبراني وأبعاده الاستراتيجية في ميزان القوى

تمهيد:

في ظل التحول التكنولوجي العالمي، لم يعد الأمن السيبراني مجرد قضية تقنية بل تحول إلى مسألة استراتيجية تمس الأمن القومي للدول. فقد أصبحت الهجمات الرقمية وسيلة فعّالة للتأثير على الدول دون الحاجة إلى اللجوء للحرب التقليدية، مما جعل الفضاء السيبراني ساحة تنافس جديدة تدخل في صميم ميزان القوى الدولي.

الفرع الأول: تعريف الأمن السيبراني وأهميته ضمن البيئة التكنولوجية

الأمن السيبراني هو مجموعة من الإجراءات التقنية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية والمعلومات من التهديدات المتعددة التي قد تؤثر على سريتها وسلامتها وتوفرها. ومع تزايد اعتماد الحكومات والمؤسسات على التكنولوجيا الرقمية، أصبحت حماية الفضاء الإلكتروني ضرورية لضمان استمرارية الوظائف الحيوية، مثل الطاقة والنقل والاتصالات. فالتكنولوجيا التي سهلت حياتنا أصبحت أيضًا مصدرًا للتهديدات، ما يجعل الأمن السيبراني ضرورة لا ترفًا.

الفرع الثاني: التهديدات السيبرانية المدعومة بالتكنولوجيا والهجمات الإلكترونية

أدى التطور التكنولوجي إلى تصاعد خطورة التهديدات السيبرانية، حيث باتت الجماعات والدول تمتلك أدوات رقمية قادرة على شنّ هجمات دقيقة تستهدف البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء، وأنظمة الاتصالات، والمؤسسات المالية. ويُعتبر التهديد الأكبر أن هذه الهجمات لا تتطلب جيوشًا تقليدية، بل أفرادًا مدربين وأجهزة حاسوب متطورة.[1]

تُعد الهجمات التي استهدفت منشآت حساسة في دول كبرى، مثل الهجوم الإلكتروني على شركة "سولار ويندز" في الولايات المتحدة عام 2020، مثالًا على مدى تعقيد وخطورة هذه الهجمات. كما أن الدول باتت توظف الذكاء الاصطناعي وتقنيات الاختراق المتقدمة لاكتشاف الثغرات واستغلالها، مما جعل الحرب السيبرانية عنصرًا مركزيًا في الصراعات الحديثة.

[1] – فؤاد حجازي، «الهجمات السيبرانية كأداة صراع دولي»، **مجلة الأمن الرقمي**، العدد 9، 2023، ص 21.

الفرع الثالث: سياسات الدول في تعزيز أمنها السيبراني باستخدام أدوات التكنولوجيا

تدرك الدول اليوم أن تأمين فضائها السيبراني لا يقل أهمية عن حماية حدودها البرية والبحرية. لذا، شرعت معظم الحكومات في تطوير استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، تشمل بناء قدرات رقمية دفاعية، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، واستحداث هيئات مختصة بالاستجابة للهجمات.

على سبيل المثال، أنشأت الولايات المتحدة "القيادة السيبرانية الأمريكية" (USCYBERCOM) لتنسيق العمليات الدفاعية والهجومية في الفضاء الرقمي، بينما استثمرت دول أوروبية وآسيوية في مراكز متخصصة لرصد التهديدات السيبرانية وتحليلها. كما تعتمد هذه السياسات بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التعلّم الآلي، لتعزيز كفاءة الاستجابة وسرعة اكتشاف الهجمات. [1]

وفي العالم العربي، بدأت بعض الدول تسير على النهج ذاته، من خلال إنشاء وحدات مختصة، وتبني تشريعات لضبط الفضاء الرقمي، رغم تفاوت القدرات التقنية والهيكلية.

– أرى أن الأمن السيبراني أصبح اليوم عنصرًا حيويًا لا غنى عنه في تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الدول، خاصة مع تعاظم الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات. فبدون سياسات واضحة وفعالة، ستظل الدول عرضة لهجمات تهدد سيادتها واستقرارها الداخلي، وهذا يجعل الاستثمار في تعزيز قدرات الأمن السيبراني ضرورة استراتيجية لا خيارً

وحسب رايي الخاص، لا يمكن الحديث عن ميزان القوى اليوم دون إدراك البعد الخفي للصراعات الحديثة. فبينما تُخاض بعض الحروب في العلن، تُدار حروب أخرى في الظل، خلف شاشات الحواسيب، وبأدوات غير مرئية. وهنا، تبرز التكنولوجيا كسلاح لا صوت له، لكنه أشد وقعًا... وربما أكثر حسمًا.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا في تعزيز القوة الاقتصادية

تمهيد:

شهد العالم تحوّلات اقتصادية عميقة بفعل التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت التكنولوجيا عاملاً حاسمًا في بناء الاقتصاد الحديث وصياغة موازين القوى. فالدول التي تملك أدوات الابتكار والمعرفة الرقمية لم تعد فقط قادرة على تطوير اقتصادها الداخلي، بل على التأثير في النظام الدولي من موقع قوة. لقد تحولت التكنولوجيا إلى مورد استراتيجي، لا يقل أهمية عن الطاقة أو المال، بل إنها تمثل

[1] -ليلى محمود، «بُنى الأمن السيبراني في الاستراتيجيات الحديثة»، **مجلة العربي للتكنولوجيا والسياسة العامة**، العدد 11، 2024، ص 37.

اليوم العمود الفقري لكل نشاط اقتصادي منتج أو خدمي، وشرطًا من شروط السيادة الاقتصادية في عصر العولمة الرقمية.

الفرع الأول: الابتكار التكنولوجي كمحرّك للنمو الاقتصادي وأساس القوة الوطنية

يشكل الابتكار التكنولوجي محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، كونه يساهم في تطوير المنتجات، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة. الدول التي تخصص نسبة معتبرة من ناتجها المحلي للبحث والتطوير، كاليابان وألمانيا، تتمتع باقتصادات متينة وقادرة على الصمود في وجه الأزمات. فعلى سبيل المثال، تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأولى عالميًا في كثافة براءات الاختراع مقارنة بعدد السكان، مما يعكس ارتباط الابتكار بقوة الدولة اقتصاديًا. [1]

الفرع الثاني: الاقتصاد الرقمي وأثره في تشكيل موازين القوى

أعاد الاقتصاد الرقمي صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال فتح مجالات جديدة للربح والسيطرة. فالدول التي تملك منصات تكنولوجية عالمية تتحكم في تدفق البيانات والمعلومات والتجارة الإلكترونية. على سبيل المثال، تمكّنت الصين من بناء نموذجها الخاص في الاقتصاد الرقمي عبر شركات مثل "تينسنت" و"علي بابا"، التي أصبحت تنافس نظيراتها الغربية، مما ساهم في صعودها كقوة اقتصادية عالمية في أقل من عقدين.

الفرع الثالث: الهيمنة التكنولوجية والاحتكار الرقمي كأدوات للسيطرة الاقتصادية في العلاقات الدولية

لقد اصبح الاحتكار التكنولوجي من أبرز أدوات الهيمنة الاقتصادية في العلاقات الدولية، حيث تستخدم بعض الدول الكبرى تفوقها الرقمي للضغط على خصومها. من ذلك، فرض الولايات المتحدة قيودًا تكنولوجية على شركات صينية مثل "هواوي" و"ZTE"، في إطار صراع النفوذ الرقمي. كما تمارس شركات مثل "أمازون" و"غوغل" احتكارًا واسعًا لأسواق البيانات والبنية السحابية، ما يمنحها نفوذًا عالميًا يفوق أحيانًا تأثير الدول ذاتها. [2]

في نظري، أصبحت التكنولوجيا مرآة الاقتصاد المعاصر، وأداة ترسيم جديدة لحدود التفوق والهيمنة. إنها القوة الناعمة الجديدة التي لا تُرى، لكنها تتحكم في كل ما نرى. ومن لم يزرع اليوم في حقول الابتكار، فلن يحصد غدًا في أسواق المنافسة.

---

[1] – عبد الله محسن، **الأمن السيبراني: التحديات والمخاطر** (القاهرة: دار النشر الأكاديمية، 2020)، ص45.

[2] –كاستلز مانويل. **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**، ترجمة ناصر العويش، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015،) ص 198–203.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

لقد كشف هذا الفصل عن التحوّل العميق الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مفهوم القوة والنفوذ داخل العلاقات الدولية المعاصرة. فلم تعد القوة ترتبط حصرًا بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبحت تُقاس أيضًا بمدى امتلاك الدول لأدوات التأثير الرقمي والسيطرة المعلوماتية.

ففي المبحث الأول، تم التركيز على الأبعاد الناعمة للقوة، حيث شكّلت المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي أدوات دبلوماسية جديدة، مكّنت الدول من التواصل مع الشعوب مباشرة، والتأثير في الرأي العام العالمي. كما برزت المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة كأدوات غير تقليدية للحرب النفسية، وهو ما استدعى تطوير استراتيجيات وطنية للرد على التضليل والتلاعب الرقمي، خاصة في أوقات الأزمات.

أما في المبحث الثاني، فقد تم تناول البعد الثقافي والإعلامي للتكنولوجيا، من خلال تحليل كيفيات استخدامها في نشر القيم والثقافات. وفي الوقت ذاته، تم التطرّق إلى مخاطر الاحتكار الرقمي الذي تمارسه بعض الشركات الكبرى، وما ينتج عنه من تهميش للهويات الثقافية الأصغر. كما تبيّن كيف تُوظف التكنولوجيا كأداة في الحرب الإعلامية والدعائية، لتعزيز الهيمنة أو خلق اضطرابات داخل الدول.

وفي المبحث الثالث، تم الانتقال إلى القوة الصلبة، حيث أبرزت التطورات التكنولوجية في المجال العسكري أهمية الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في ميزان الردع. كما تم تحليل الأمن السيبراني باعتباره ساحة جديدة للصراع الجيوسياسي، إذ أصبحت البنى التحتية الرقمية هدفًا للهجمات ووسيلة للسيطرة.

وأخيرًا تم إظهار دور التكنولوجيا في إعادة تشكيل القوة الاقتصادية، من خلال الابتكار والاقتصاد الرقمي، وهيمنة شركات التكنولوجيا الكبرى على الأسواق العالمية. وبالتالي، يمكن القول إن التكنولوجيا لم تكتفِ بإعادة تشكيل أدوات القوة، بل أعادت تشكيل مفاهيمها ذاتها. فالقوة اليوم لا تُقاس فقط بما تملكه الدول من دبابات وصواريخ، بل بما تملكه من برمجيات، وبيانات، وشبكات رقمية. ومع كل تقدم تكنولوجي، يصبح ميزان القوى أكثر تعقيدًا، وأكثر خضوعًا لمن يملك مفاتيح التحكم في المعلومات وتدفقها، لا لمن يملك أكبر ترسانة عسكرية فقط.

كما استعرض هذا الفصل كيف غيّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طبيعة القوة والنفوذ في العلاقات الدولية، عبر ثلاث مداخل رئيسية تمثّل أبعاد القوة الناعمة والثقافية والصلبة في العصر الرقمي.

في المبحث الأول، تم إبراز دور الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة، حيث مكّنت الدول من التأثير في الرأي العام العالمي، والتفاعل المباشر مع الشعوب، في مقابل تحديات خطيرة كالمعلومات المضللة والحروب النفسية الرقمية.

أما المبحث الثاني، فقد ناقش أثر التكنولوجيا على الصناعات الثقافية والإعلامية، من خلال نشر القيم عبر المنصات الرقمية، مع التنبيه إلى مخاطر الاحتكار التكنولوجي وتآكل التنوع الثقافي، فضلًا عن استخدام التكنولوجيا في الحروب الدعائية لتوجيه الإدراك وبناء السرديات.

وفي المبحث الثالث، تم تحليل التغيرات في القوة الصلبة، من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، وصعود الأمن السيبراني كساحة جديدة للصراع، إلى جانب دور الابتكار والاقتصاد الرقمي في إعادة صياغة القوة الاقتصادية وهيمنة الشركات الكبرى.

وعليه، يؤكد هذا الفصل أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة ضمن أدوات القوة، بل تحوّلت إلى بُنية حاكمة تعيد تعريف معايير النفوذ والسيادة، في عالم يُقاس فيه التفوق بامتلاك البرمجيات والبيانات بقدر ما يُقاس بامتلاك الأسلحة.

خلاصة الفصل الثالث: التكنولوجيا المتقدمة وتحديات إعادة تشكيل موازين القوى العالمية

عرض هذا الفصل الدور الحاسم للتكنولوجيا المتقدمة في إعادة صياغة موازين القوى الدولية، من خلال استعراض التحديات التقنية والسياسية، والسياسات الدولية، مع التركيز على مجالات الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، والبنى التحتية الرقمية. فباتت التهديدات السيبرانية تنافس التهديدات العسكرية التقليدية في خطورتها وقدرتها على إحداث شلل شامل دون مواجهة مباشرة.

كما سلط الفصل الضوء على التفاوت الرقمي الكبير بين الشمال والجنوب، ما يعمّق الفجوة الرقمية ويزيد من تبعية بعض الدول مقابل هيمنة قوى أخرى تفرض معاييرها التقنية. هذا الواقع يُرافقه نقص في الأطر القانونية والأخلاقية التي تنظم الفضاء الرقمي، مما يفتح الباب أمام الاستخدامات السلطوية والدعائية للتكنولوجيا.

وفي ميدان التنافس الدولي، بيّن الفصل سعي الولايات المتحدة للحفاظ على ريادتها الرقمية، ومحاولات الصين لبناء نموذج تكنولوجي مستقل، ورهان روسيا على تعزيز قدراتها السيبرانية، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس ساحات صراع جيوسياسي جديدة.

واختتم الفصل بطرح أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل توزيع القوة التكنولوجية: هيمنة قطب رقمي واحد، صراع وانقسام رقمي دولي، تعدد أقطاب تكنولوجية، وتوازن تعاوني عالمي. وأكدت السيناريوهات على أهمية تبني سياسات دولية عادلة وشاملة لتحقيق أمن واستقرار رقمي عالمي.

من وجهة نظري، يعكس هذا الفصل التحول العميق في مفهوم القوة، حيث لم يعد النفوذ يُقاس بالحجم العسكري أو الاقتصادي فقط، بل بالسيطرة على المعرفة والبيانات والخوارزميات. وفي عالم تسيطر عليه الخوارزميات، يبقى التوازن التعاوني هو السبيل الوحيد نحو عدالة رقمية شاملة تضمن استخدام التكنولوجيا كأداة سلام لا أداة هيمنة.

الفصل الثالث

التحديات، السياسات، وتحولات موازين القوى في ظل المتغير التكنولوجي.

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا عميقًا في طبيعة القوة ومصادرها، حيث أصبحت التكنولوجيا بمختلف أبعادها الرقمية والاتصالية والأمنية من أبرز المحددات الجديدة لمكانة الدول في النظام الدولي. فلم تعد القوة تُقاس فقط بالتفوق العسكري أو الاقتصادي، بل باتت السيطرة على المعرفة التكنولوجية، والقدرات السيبرانية، والابتكار الرقمي، عوامل حاسمة في تحديد النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوى العالمية.

لقد فرض هذا التحول تحديات غير مسبوقة على الدول، تمثلت في تصاعد تهديدات الأمن السيبراني، واتساع الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب، فضلًا عن صعوبة مواكبة التطورات التقنية المتسارعة. كما برزت قضايا جديدة على أجندة العلاقات الدولية، مثل حوكمة الفضاء الرقمي، والهيمنة على الذكاء الاصطناعي، وتوظيف التكنولوجيا في الصراع الجيوسياسي، مما أعاد صياغة مفاهيم السيادة، والردع، والمصلحة الوطنية، بأدوات غير تقليدية.

وفي هذا السياق، تخوض القوى الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين وروسيا – سباقًا استراتيجيًا محمومًا للهيمنة التكنولوجية، مستخدمة في ذلك الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، والفضاء السيبراني، كأدوات جديدة للتنافس على النفوذ العالمي. وفي المقابل، تحاول الدول الصاعدة والنامية تقليص فجوة التبعية الرقمية وتطوير سياسات تقنية تحفظ لها هامشًا من الاستقلال والتأثير.

وبناءً عليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل طبيعة التحديات التكنولوجية والسياسية التي تواجه الدول في ظل هذا التحول، واستكشاف استراتيجيات القوى الكبرى في سباق الهيمنة الرقمية، إضافةً إلى دراسة السياسات الدولية الساعية لتنظيم التكنولوجيا، واستشراف مآلات توازن القوى في عالم يشهد ثورة رقمية متسارعة تمسّ كل أبعاد العلاقات الدولية.

المبحث الاول: التحديات التقنية والسياسية وانعكاساتها على موازين القوى الدولية

المطلب الأول: التحديات الأمنية والتكنولوجية وتأثيرها على الأمن القومي والدولي

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا تكنولوجيًا غير مسبوق، غيّر شكل التهديدات التي تواجه الدول، فلم تعد التحديات الأمنية تقتصر على الحروب التقليدية، بل اتسعت لتشمل مجالات رقمية دقيقة. فقد برز الأمن السيبراني كعنصر أساسي في حماية البنى التحتية الاستراتيجية، وتطورت التكنولوجيا العسكرية بشكل كبير، مما أثّر على ميزان الردع بين القوى. كما أن التفاوت في القدرات التقنية بين الدول زاد من حدة الانكشاف الأمني خاصة في بعض المناطق الإقليمية. وانطلاقًا من ذلك، سنتناول في هذا المطلب ثلاثة جوانب أساسية: تهديدات الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الاستراتيجية، وتطور التكنولوجيا العسكرية وانعكاساته على ميزان الردع، ثم التفاوت في القدرات التقنية وأثره على الأمن الإقليمي والدولي.

الفرع الأول: تهديدات الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الاستراتيجية

أضحى الأمن السيبراني ركيزة أساسية في هندسة الأمن القومي للدول، في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية في تسيير القطاعات الحيوية كالمصارف والطاقة والمواصلات والدفاع. وقد تصاعدت وتيرة الهجمات الإلكترونية عالميًا، حتى باتت تشكّل تهديدًا وجوديًا للبنى التحتية الاستراتيجية وللسيادة الرقمية للدول.

ففي عام 2023، سُجّل أكثر من 2.3 مليار محاولة اختراق سيبراني استهدفت المؤسسات المالية والمطارات والإدارات الحكومية، فيما تصدّرت الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي قائمة الأهداف الأكثر استهدافًا، وسط تصاعد واضح في تعقيد الهجمات وتطور أدواتها.

وقد عمدت القوى الكبرى إلى تعزيز أمنها الرقمي، حيث أسست الولايات المتحدة "القيادة السيبرانية الأمريكية" ودمجت الأمن السيبراني ضمن استراتيجيتها الدفاعية، بينما طورت الصين وحدات إلكترونية متقدمة داخل جيشها، وتستعمل روسيا الهجمات السيبرانية كأداة في صراعاتها الجيوسياسية، كما حدث في أوكرانيا.[1]

وتُظهر إحدى التقارير أن: "الهجمات السيبرانية لم تعد مجرد تهديدات تقنية، بل تحوّلت إلى أدوات استراتيجية تؤثر في توازنات القوة العالمي. هذا التحول يجعل من الأمن السيبراني عنصرًا

[1] – محمد عبد الرحمن، **تكنولوجيا الحرب الحديثة وأثرها على الأمن الدولي** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2024)، ص 92.

حاسمًا في قياس الجاهزية الوطنية، ومدى قدرة الدولة على الدفاع عن بياناتها السيادية في بيئة دولية معقدة.

أما دول الجنوب، فتعاني هشاشة رقمية تجعلها أهدافًا سهلة للهجمات وتزيد من تبعيتها التكنولوجية، وهو ما يعمّق الفجوة التقنية ويُضعف تموضعها في النظام الدولي. فحماية البنية الرقمية باتت لا تقل أهمية عن الدفاع التقليدي، إذ إن فقدان السيطرة على الفضاء الإلكتروني قد يؤدي إلى انهيار قطاعات بأكملها خلال ثوانٍ معدودة.[1]

الفرع الثاني: التكنولوجيا العسكرية الذكية وإعادة تشكيل ميزان الردع

أدى تطور التكنولوجيا العسكرية إلى إعادة تعريف مفاهيم الردع التقليدية، حيث أصبح التفوق في ميدان الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والقدرات السيبرانية، معيارًا حاسمًا في موازين القوى، أكثر من مجرد تعداد الجنود أو امتلاك الأسلحة الثقيلة. فالدول التي تستثمر في التكنولوجيا المتقدمة تمتلك اليوم القدرة على توجيه ضربات دقيقة، منخفضة التكلفة، وعالية التأثير، مما يغير قواعد الردع العسكري.

وقد بلغ الإنفاق العسكري العالمي سنة 2023 ما يقارب 2443 مليار دولار، في رقم قياسي يعكس تصاعد سباق التسلح التكنولوجي، حيث تصدرت الولايات المتحدة والصين وروسيا قائمة الدول المستثمرة في الذكاء الاصطناعي العسكري، والروبوتات القتالية، والصواريخ فرط الصوتية.

فعلى سبيل المثال، طورت الولايات المتحدة برنامج "الهيمنة متعددة المجالات" الذي يدمج الذكاء الاصطناعي والطائرات غير المأهولة في التكتيكات القتالية، بينما تسعى الصين إلى قيادة "حرب البيانات الضخمة" لتعزيز قدرات الردع الشبكي، أما روسيا فقد استخدمت المسيرات والهجمات السيبرانية بفعالية ميدانية في حربها بأوكرانيا.

وكما ورد في تقرير لمعهد ستوكهولم، فإن "التحول نحو النظم الذاتية والذكاء الاصطناعي في المجال العسكري يخلق فجوة خطيرة بين القوى المتقدمة والدول المتخلفة تكنولوجيًا" مما يجعل الدول غير القادرة على مواكبة هذه التحولات عرضة للتهميش الجيوسياسي، أو ساحة صراعات بالوكالة.[2]

الفرع الثالث: التفاوت في القدرات التقنية وأثره على الأمن الإقليمي والدولي

---

[1] – مصطفى النعيمي، **التكنولوجيا وتحولات النفوذ العالمي**، (الرباط: دار الأمان، 2022)، ص141.

[2] – معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، «الإنفاق العسكري العالمي عام 2023: تصاعد مستمر وسط النزاعات الجيوسياسية»، نُشر في أبريل 2024، تم الاطلاع عليه يوم 29 ماي 2025، على الساعة 13:47.

يشير التفاوت في القدرات التقنية بين الدول إلى وجود فجوات كبيرة في مستوى التطور التكنولوجي، وهذا التفاوت يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإقليمي والدولي. فالدول التي تمتلك تقنيات متطورة في مجالات مثل الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا العسكرية، تكون لديها قدرة أكبر على حماية نفسها وتعزيز نفوذها في النظام الدولي، مقارنة بالدول التي تفتقر إلى هذه القدرات.

كما قال عبد الله محسن في كتابه الأمن السيبراني: التحديات والمخاطر:

"إن الدول التي تتخلف عن مواكبة التطور التكنولوجي تتعرض لخطر متزايد من الهجمات السيبرانية التي قد تهدد بنيتها التحتية الحيوية، مما يضعف من أمنها القومي والإقليمي".

فعلى سبيل المثال، الدول المتقدمة تستطيع تطوير أنظمة دفاعية متقدمة تحمي بنيتها التحتية الحيوية من الهجمات السيبرانية، بينما الدول الضعيفة تقنيًا تبقى عرضة لهذه الهجمات، مما يجعلها هدفًا سهلاً للاختراق والتجسس والتخريب. هذا يؤدي إلى عدم استقرار أمني في بعض المناطق، ويُضعف من قدرة هذه الدول على حماية مصالحها الوطنية. كما أن التفاوت التقني يخلق نوعًا من الهيمنة، حيث تستغل الدول المتقدمة هذا التفوق لتحسين مواقفها في المفاوضات الدولية وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية. وهذا بدوره يؤثر على موازين القوى، ويزيد من الفجوة بين الدول الكبرى والدول النامية.

كماأشار مصطفى النعيمي إلى أن:"التفاوت في القدرات التكنولوجية بين الدول يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، ويُعمّق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن".لذلك، من المهم أن تسعى الدول الأقل تطورًا تقنيًا إلى تطوير قدراتها من خلال التعاون الدولي،والاستفادة من نقل التكنولوجيا، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي. هذا يساعدها على تعزيز أمنها الوطني والمساهمة في تحقيق توازن أكثر عدلاً في النظام الدولي.[1]

من خلال هذا المطلب، أرى أن التفاوت في القدرات التقنية يمثل تحديًا كبيرًا لكنه أيضًا فرصة للدول النامية لإعادة ترتيب أوراقها. بالتعاون والتعلم من الدول المتقدمة، يمكن تحقيق خطوات كبيرة نحو تقليل الفجوة التقنية، وهذا بدوره يعزز الأمن والاستقرار في العالم كله.

[1] – مطفي النعيمي، **التكنولوجيا وتحولات النفوذ العالمي**،مرجع سابق، ص 142.

المطلب الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية والفجوة الرقمية بين الدول

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تسارعًا هائلًا في التطور التكنولوجي، مما أضفى على التكنولوجيا دورًا محوريًا في تحديد موقع الدول داخل النظام الدولي. غير أن هذا التقدم لم يكن متوازنًا، إذ أفرز فجوة رقمية عميقة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، وأدى إلى تحديات سياسية واقتصادية معقدة تهدد الاستقرار والتوازنات التقليدية في العلاقات الدولية. هذه الفجوة لم تقتصر على تباين فرص الوصول إلى التكنولوجيا فحسب، بل تعدتها لتشمل مدى توظيفها في ميادين الأمن، الاقتصاد، والدبلوماسية، مما انعكس على ترتيب الدول وأعاد رسم خرائط النفوذ في العالم.

الفرع الأول: الفجوة الرقمية وأثرها على توازن القوى الدولية

تمثل الفجوة الرقمية أحد أبرز التحديات التي تُعمّق التفاوتات بين الدول، خاصة في ظل هيمنة التكنولوجيا على مختلف مناحي الحياة. فالدول التي تفتقر إلى البنية التحتية الرقمية والمعرفة التقنية تجد نفسها على هامش النظام الدولي، حيث تُستبعد من مراكز اتخاذ القرار وتُفرض عليها سياسات جاهزة دون مساهمة فعلية.

وقد أشار الخبير جون نيسبت إلى أن "الفجوة بين من يملكون المعرفة ومن لا يملكونها أصبحت أساسًا في توزيع السلطة عالميًا، وأصبح امتلاك التكنولوجيا مرادفًا لامتلاك النفوذ".

إن هذه الفجوة لا تؤثر فقط على التنمية الداخلية، بل على مكانة الدول في ميزان القوى العالمي. فالدول التي تمتلك شركات تكنولوجيا عملاقة مثل الولايات المتحدة والصين، تفرض رؤاها على قواعد الاقتصاد الرقمي، وتتحكم في تدفق المعلومات والبيانات على المستوى الدولي.وفي المقابل، تظل العديد من دول الجنوب مجرد مستهلكة لهذه التقنيات، ما يجعلها عرضة للتبعية وفقدان السيادة الرقمية. هذه الوضعية تؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية، حيث تتحول التكنولوجيا إلى أداة للسيطرة، لا مجرد وسيلة للرفاه.[1]

كطالبة في ميدان العلاقات الدولية، أرى أن الفجوة الرقمية أصبحت تعبيرًا عن اختلال عميق في موازين القوى، وأن معالجتها تتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد تشمل التعليم، ونقل التكنولوجيا، وتطوير رأس المال البشري، بما يسمح بإعادة بناء مواقع الدول الضعيفة في الخريطة الجيوسياسية العالمية.

[1]-John Naisbitt, **Global Paradox: The Bigger the World Economy, the More Powerful Its Smallest Players** (New York: William Morrow, 1994), 114

الفرع الثاني: أثر التطور التكنولوجي على الصناعات العسكرية الذكية وتعزيز القوة.

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى ظهور تقنيات عسكرية ذكية مثل الطائرات المسيرة، والأنظمة الذاتية التحكم، والذكاء الاصطناعي في الحروب. هذه التكنولوجيا تعزز من قدرة الدول على تنفيذ عمليات دقيقة وتقليل الخسائر البشرية، ما يرفع من كفاءة الجيوش ويغير موازين القوى العسكرية التقليدية. كما أن الدول التي تتبنى هذه التقنيات الحديثة تستطيع فرض نفوذ أوسع على الساحة الدولية، مما يعزز مكانتها كقوى عظمى أو إقليمية.

وقد أشار الدكتور محمد عبد الرحمن في كتابه "تكنولوجيا الحرب الحديثة وأثرها على الأمن الدولي" إلى أن "التحول الرقمي في المجال العسكري أصبح عاملاً حاسماً في تحديد موازين القوة، حيث أن الدول التي تتفوق في التكنولوجيا الذكية العسكرية تملك قدرة أكبر على تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية".[1]

الفرع الثالث: سياسات تجاوز الفجوة وتأثيرها على إعادة التموقع الجيوسياسي

بدأت العديد من الدول النامية تدرك حجم المخاطر الناجمة عن التفاوت الرقمي، مما دفعها إلى انتهاج سياسات تستهدف تجاوز الفجوة وتحقيق سيادة رقمية مستقلة، من خلال برامج وطنية للتحول الرقمي، وتحفيز الاستثمار في التعليم العالي والتكنولوجيا، وتطوير بنى تحتية رقمية قوية. فمشاريع مثل "التحول الرقمي الإفريقي"، و"الخطة الوطنية للمجتمع المعلوماتي في مصر" تمثل نماذج لمحاولات إعادة التموضع الجيوسياسي عبر التكنولوجيا.

كما يشير تقرير صادر عن اليونسكو إلى أن:"الفشل في تجاوز الفجوة الرقمية سيؤدي إلى انقسام عالمي عميق، مما يجعل العالم أكثر هشاشة في مواجهة التحديات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي"، إن تجاوز الفجوة الرقمية لا يعني فقط امتلاك الأدوات التقنية، بل يعني بناء القدرات البشرية والمعرفية القادرة على استخدامها وتطويرها. فالدول التي تنجح في هذا المسار تمتلك فرصة حقيقية لإعادة رسم موقعها في النظام العالمي، والخروج من الهامش إلى دائرة الفعل والتأثير.[2]

ومن وجهة نظري كباحثة، فإن هذه الجهود وإن بدت متباينة في فاعليتها، تعكس بداية وعي استراتيجي لدى بعض دول الجنوب. فالتكنولوجيا لم تعد ترفًا، بل أداة سيادية تتجاوز البعد الاقتصادي

[1] – محمد عبد الرحمن، **تكنولوجيا الحرب الحديثة وأثرها على الأمن الدولي** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2019)، ص 92.

[2]- UNESCO, Cultural Diversity in the Digital Age: Report 2021, Op. cit., p. 15.

لتشمل مجالات الأمن، والتموقع، والتفاوض الدولي، مما يجعل من تجاوز الفجوة الرقمية مسارًا نحو التحرر من التبعية وإعادة بناء ميزان القوى.

المطلب الثالث: التحديات الأخلاقية والقانونية في العلاقات الدولية الرقمية

شهدت العلاقات الدولية تحولًا جذريًا بفعل الثورة الرقمية التي أفرزت واقعًا جديدًا يعبر الحدود الوطنية ويغير قواعد التفاعل بين الدول. ومع هذا التوسع الهائل في استخدام التكنولوجيا الرقمية والفضاء السيبراني، ظهرت تحديات أخلاقية وقانونية غير مسبوقة، تتعلق بالخصوصية، الرقابة، المسؤولية، وحدود السيادة الوطنية في العالم الرقمي.

أن غياب أطر قانونية دولية موحدة وقادرة على مجاراة سرعة الابتكارات التقنية، وضع الدول أمام معضلات قانونية وأخلاقية، تتعلق بالأمن السيبراني، حماية الحقوق الرقمية، ومساءلة الجهات الفاعلة المختلفة، سواء كانت دولًا أو شركات ضخمة. كما أن الجانب الأخلاقي يطرح سؤالًا مهمًا حول الهدف من التكنولوجيا: هل تخدم البشرية وتدعم التنمية، أم أنها أداة للهيمنة والسيطرة؟

لهذا، يتناول هذا المطلب التحديات الأخلاقية والقانونية التي يفرضها الفضاء الرقمي على العلاقات الدولية.

الفرع الأول: التحديات الأخلاقية في العلاقات الدولية الرقمية

أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية إلى بروز إشكاليات أخلاقية في العلاقات الدولية، تتعلق بالاستخدام العادل والمسؤول لهذه الأدوات. فبينما تتيح التكنولوجيا إمكانات هائلة لتحسين الحياة وتعزيز التنمية، فإنها تُستخدم في أحيان كثيرة كأدوات للهيمنة، المراقبة، والتأثير على الرأي العام بطرق غير أخلاقية حيث "أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة قوية في يد الدول لممارسة النفوذ والتأثير، مما يثير تساؤلات أخلاقية حول حدود استخدامها وأهدافها."(166).

ومن الأمثلة الواقعية على هذه التحديات، فضيحة التجسس التي كشف عنها إدوارد سنودن عام 2013، والتي أظهرت أن وكالة الأمن القومي الأمريكي استخدمت تقنيات متقدمة للتنصت على مكالمات ومراسلات ملايين الأشخاص حول العالم، مما أثار جدلاً أخلاقيًا واسعًا حول خصوصية الأفراد وحدود تدخل الدول في الشؤون السيبرانية.

الفرع الثاني: التحديات القانونية في ظل غياب قواعد ملزمة

تشهد البيئة الرقمية فراغًا قانونيًا متزايدًا، ناتجًا عن ضعف قدرة القانون الدولي التقليدي على مواكبة التغيرات التقنية المتسارعة. فغياب اتفاقيات ملزمة تحكم الفضاء السيبراني أدى إلى عدم وضوح في تحديد المسؤولية، وصعوبة تطبيق مبادئ السيادة والمساءلة في المجال الرقمي، لا سيما عندما يكون الفاعلون غير دول. وعليه يُعد غياب إطار قانوني دولي موحد لتنظيم الفضاء الرقمي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، حيث يؤدي ذلك إلى صعوبات في تحديد المسؤوليات ومساءلة الفاعلين.

وخير مثال عن الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها إستونيا في عام 2007 الذي يعد مثالًا حقيقيًا على هذا القصور، حيث تعرضت البنية التحتية الحيوية لهجمات إلكترونية منسقة أثرت على البنوك والإعلام والدوائر الحكومية، دون وجود آليات قانونية دولية واضحة لمعاقبة الفاعلين أو ردعهم، مما أبرز هشاشة القانون الدولي في مواجهة تهديدات الأمن السيبراني.[1]

الفرع الثالث: المسؤولية الأخلاقية للدول الكبرى في توجيه الاستخدام التكنولوجي

في ظل تصاعد الدور الحاسم للتكنولوجيا في العلاقات الدولية، باتت الدول الكبرى مطالبة بتحمل مسؤوليات أخلاقية تتجاوز مصالحها الضيقة، وتشمل ضمان الاستخدام العادل والمنصف للتكنولوجيا، وحماية الحقوق الرقمية للدول النامية والشعوب. غير أن الواقع يكشف عن توظيف هذه الدول للتكنولوجيا كوسيلة للهيمنة، وفرض نماذجها القيمية والثقافية، بل والتجسس وتقييد حرية التعبير في بعض السياقات. وبالتالي "غابت المعايير الأخلاقية في كثير من ممارسات الدول الكبرى، إذ تستخدم التكنولوجيا الرقمية لترسيخ النفوذ ومراقبة الخصوم، دون اكتراث بالحقوق السيبرانية أو خصوصيات الشعوب."

فعلى سبيل المثال، قامت شركات أمريكية عملاقة بتزويد بعض الحكومات ببرمجيات مراقبة متطورة، استُخدمت في تتبع المعارضين والصحفيين، كما كشفت تسريبات "ويكيليكس" و"سنودن" عن برامج تجسس عابرة للحدود تمولها دول كبرى، مما يطرح تساؤلات ملحّة حول حدود الأخلاق في ممارسات تلك القوى.

[1] –نواف بن مبارك بن سيف آل ثاني، «استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في العمليات الدفاعية والهجومية»، **جريدة الراية** (يومية قطرية)، العدد 19987، 3 يناير 2024، ص 14.

وبالتالي هذا الوضع يضع المجتمع الدولي أمام مفترق طرق: إما أن تواصل القوى الكبرى فرض منطقها عبر التكنولوجيا، أو أن يتم الدفع نحو صياغة قواعد أخلاقية ملزمة، تعيد الاعتبار لقيم العدالة، والخصوصية، واحترام السيادة الرقمية للدول.[1]

من وجهة نظرنا وعلى ضوء ما تقدم، أنّ العالم الرقمي كشف لنا زيف الكثير من الشعارات الحقوقية التي ترفعها الدول الكبرى، حيث بدا واضحًا أن التكنولوجيا ليست محايدة، بل قد تتحول إلى أداة استعمارية جديدة بصيغة رقمية. وأشعر بأن العدالة التكنولوجية، إذا لم تتحول إلى مطلب عالمي فعلي، فإننا مقبلون على عالم تُدار فيه العلاقات الدولية بمنطق القوة الرقمية بدلًا من القانون الدولي.

المبحث الثاني: سباق الهيمنة التكنولوجية وأثره على موازين القوى العالمية

المطلب الأول: الاستراتيجيات الرقمية للقوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا)

تُعد الاستراتيجيات الرقمية التي تتبناها القوى الكبرى من العوامل الحاسمة في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية في العصر التكنولوجي. تسعى كل دولة كبرى إلى تعزيز قدراتها الرقمية لتأمين موقعها في النظام الدولي، وذلك من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتحديث البنى التحتية الرقمية، ودعم الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي، والاتصالات المتقدمة، والتكنولوجيا العسكرية.

وتُظهر هذه الاستراتيجيات تنوعًا في الأهداف والوسائل؛ حيث تركز الولايات المتحدة على الحفاظ على هيمنتها التكنولوجية التقليدية، بينما تعمل الصين على بناء نظام تكنولوجي مستقل يتحدى التفوق الأمريكي، في حين تراهن روسيا على الابتكار في المجالين العسكري والسيبراني لاستعادة موقعها كقوة دولية مؤثرة.

الفرع الأول: التفوق الأمريكي ومحاولة الحفاظ على القيادة

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية، حيث تُظهر استراتيجياتها التزامًا قويًا بتعزيز الابتكار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحقيق الريادة في الأمن السيبراني. وقد وضعت الحكومة الأمريكية برامج رقمية متقدمة تهدف إلى تحديث الخدمات العامة وتعزيز تجربة المواطن، خاصة في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم.

[1]- هالة مراد، «الحرب السيبرانية وتهديدات الأمن القومي»، **مجلة أبحاث الدفاع**، العدد 14، 2022، ص 33.

وفي مايو 2024، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة بعنوان "استراتيجية الأمن السيبراني والسياسة الرقمية الدولية"، حيث ركزت على بناء تحالفات دولية لتعزيز مرونة الفضاء السيبراني العالمي، وتحقيق استجابة منسقة للهجمات الرقمية.

أما في القطاع العسكري، فواصلت وزارة الدفاع الأمريكية استثمارها في الابتكار التكنولوجي، حيث بلغ إجمالي استثمارها في التكنولوجيا الدفاعية لعام 2023 ما يقارب 130 مليار دولار، منها جزء مخصص لتطوير الذكاء الاصطناعي والتقنيات السيبرانية.

وتُعد وكالة مشاريع البحوث الدفاعية المتقدمة (DARPA) من أبرز الهيئات التي تقود مساعي تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات الاستخدامات العسكرية، عبر برامج متقدمة تهدف إلى ضمان التفوق الاستراتيجي طويل الأمد. [1]

الفرع الثاني: الطموح الصيني لبناء نموذج تكنولوجي مستقل ومهيمن

تسعى الصين منذ العقدين الماضيين إلى التحرر من التبعية التكنولوجية الغربية، وبناء نموذج تكنولوجي خاص بها يُمكّنها من التحكم في مفاتيح القوة الاقتصادية والعسكرية. وقد ظهر هذا التوجه جليًا في استراتيجياتها الكبرى مثل "صنع في الصين 2025" و"الخطة الخمسية الرابعة عشرة"، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الذاتية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، والحوسبة الكمومية، والروبوتات الصناعية.

لقد أدركت القيادة الصينية أن السيطرة على مفاتيح التكنولوجيا لم تعد رفاهية، بل أصبحت شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي والمنافسة الجيوسياسية. فوفقًا لخطة "صنع في الصين 2025"، تسعى بكين إلى تقليص الاعتماد على الواردات التكنولوجية بنسبة تصل إلى 40%، وتعزيز الابتكار المحلي ليشكل 70% من المدخلات الصناعية.

كما تركز الصين على إنشاء بيئة رقمية تحت سيطرتها، تتسم بالسيادة السيبرانية والرقابة التكنولوجية، وهو ما يتجسد في مبادرات مثل "سور الصين الناري" و"المعايير الصينية للإنترنت". وتهدف هذه السياسات إلى فرض نموذج "الاستبداد الرقمي" كبديل عن النموذج الليبرالي الغربي، خاصة في الدول النامية التي تبحث عن حلول تقنية سريعة وغير مكلفة.

[1]- Defense Advanced Research Projects Agency (DARPA), AI Military Systems Overview, 2023, accessed May 29, 2025, 15:30 ,https://www.darpa.mil/program/artificial-intelligence-military

هذا الطموح التكنولوجي يترافق مع استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، حيث تجاوزت الصين في السنوات الأخيرة الولايات المتحدة في عدد براءات الاختراع، وعدد الخريجين في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. كما أن الشركات الصينية الكبرى مثل "هواوي" و"تينسنت" و"علي بابا" باتت تنافس نظيراتها الأمريكية على مستوى عالمي، ليس فقط في الأسواق، بل أيضًا في وضع المعايير التكنولوجية الجديدة. [1]

من جهة أخرى، يثير هذا التوسع الصيني في التكنولوجيا مخاوف متزايدة في الغرب، لا سيما في ظل ارتباط هذه الشركات بالدولة الصينية، ووجود اتهامات باستخدام التكنولوجيا لأغراض تجسسية أو للهيمنة على بيانات الدول الأخرى. وهذا ما دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض قيود على شركات مثل "هواوي"، وإطلاق برامج لتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية.

الفرع الثالث: العودة عبر الابتكار العسكري والسيبراني مع إحصاءات موثوقة

في ظل الضغوط الغربية والعقوبات الاقتصادية، تم تبني استراتيجية تكنولوجية عسكرية وسيبرانية لتعزيز الموقع الاستراتيجي. ففي التعاون مع إيران، زاد إنتاج الطائرات بدون طيار (الدرونز) بنسبة 45% بين عامي 2022 و2024، حيث ساهمت هذه الطائرات في تنفيذ أكثر من 60 عملية عسكرية موثقة في مناطق الصراع.

أما على الصعيد السيبراني، فقد ضخت استثمارات بلغت حوالي 3.7 مليار دولار في تطوير الدفاعات الإلكترونية في الفترة من 2021 حتى 2024، مما مكّن من تقليل الهجمات السيبرانية الناجحة ضد البنية التحتية الحيوية بنسبة 38%.

وعلى الجانب العسكري، تواصل تطوير أنظمة الصواريخ فائقة السرعة، حيث أعلنت وزارة الدفاع عن إجراء 12 اختبارًا ناجحًا لهذه الصواريخ خلال عام 2023، مع خطط لزيادة عددها إلى 20 اختبارًا في عام 2025، مما يعكس سرعة التطوير والاهتمام العالي بهذا السلاح الحاسم. تلك الخطوات تجعل اللاعب المعني في مجال العسكرية، وتعيد تشكيل ميزان القوى الدولي على نحو ملموس.

في نهاية هذا المطلب يمكنني القول بان رغم اختلاف المسارات، تبقى الولايات المتحدة والصين وروسيا لاعبين محوريين في السباق التكنولوجي العالمي. كل واحدة تسعى بطريقتها للحفاظ على

[1]- Chris Miller, **Chip War: The Fight for the World's Most Critical** Technology (New York: Scribner, 2022), 95.

موقعها أو توسيع نفوذها، لكن النجاح الحقيقي سيكون لمن يستطيع الجمع بين الابتكار والتكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية الدولية، مما سيُعيد رسم خريطة القوة في النظام الدولي القادم.

المطلب الثاني: ساحات التنافس التكنولوجي وانعكاساتها على العلاقات الدولية

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا كبيرًا في التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى، حيث لم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل باتت التكنولوجيا هي العامل الحاسم في تحديد موازين القوى الدولية. من الذكاء الاصطناعي، مرورًا بشبكات الجيل الخامس، ووصولًا إلى الفضاء الإلكتروني، باتت هذه الساحات الجديدة تمثل خطوط تماس صراعية حقيقية بين الدول، حيث تُستخدم التكنولوجيا كأداة للهيمنة والنفوذ في النظام الدولي.

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي والروبوتات كساحة صراع نفوذي

يُعد الذكاء الاصطناعي اليوم من أهم المجالات التي تشكل حلبة تنافس دولي استراتيجي. فالولايات المتحدة خصصت في 2023 ميزانية تجاوزت 4.5 مليار دولار لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي الدفاعي، في حين أعلنت الصين عن رؤيتها بأن تصبح "القائد العالمي في الذكاء الاصطناعي" بحلول عام 2030. وتبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحروب الحديثة، كما في استخدام الطائرات المسيرة ذاتية القيادة في النزاع الأوكراني، مما أعاد صياغة مفاهيم الحروب التقليدية وأسلوب الردع العسكري

الفرع الثاني: شبكات الجيل الخامس كأداة جيوسياسية حساسة

أصبحت شبكات الجيل الخامس محورًا لتوترات سياسية بين الولايات المتحدة والصين، حيث شنت الولايات المتحدة حملة للحد من نفوذ شركة هواوي بحجة تهديد الأمن القومي، بينما عززت الصين حضورها عبر توقيع اتفاقيات مع أكثر من 60 دولة لبناء بنية تحتية لشبكات الجيل الخامس. وأشار المركز العربي للبحوث إلى أن "الصراع على تكنولوجيا الجيل الخامس لا يقتصر على البيانات فقط، بل يمتد إلى النفوذ السياسي والتبعية التقنية" [1].

[1]– المركز العربي للبحوث والدراسات، "الجيل الخامس وأمن المعلومات: البُعد الاستراتيجي"، 2024، تم الاطلاع عليه في 30 مايو 2025، الساعة 16:25 مساءً بتوقيت الجزائر.

الفرع الثالث: الفضاء الإلكتروني كبعد استراتيجي جديد في إدارة النفوذ

يعد الفضاء الإلكتروني اليوم ميدانًا رئيسيًا لتصفية الحسابات بين الدول، حيث تتكرر الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية، المؤسسات الحكومية، وحتى الانتخابات. ففي 2022، شنت مجموعة قرصنة مدعومة من دولة هجومًا على منشآت طاقة أوروبية، مما أدى إلى تعطيل الإمدادات لمدة 72 ساعة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم دول مثل إيران وكوريا الشمالية الفضاء السيبراني لتنفيذ هجماتها، بينما تبني الولايات المتحدة والصين وروسيا وحدات عسكرية متخصصة في هذا المجال.

ومن خلال ذلك، يتضح أن الفضاء الإلكتروني لم يعد مجرد مجال تكنولوجي، بل أصبح ساحة تنافس حقيقية تعكس بوضوح مدى تعقيد وعمق الصراعات الحديثة، مما يجعل فهم هذا البعد ضروريًا لأي تحليل جيوسياسي معاصر.

المطلب الثالث: آثار السباق التكنولوجي على إعادة تشكيل النظام الدولي

يشكل السباق التكنولوجي عنصرًا محوريًا في إعادة تشكيل النظام الدولي. لم تعد القوة تُقاس فقط بالقوة العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، بل أصبح التفوق التكنولوجي أداة مركزية في تحديد موازين القوى وصياغة استراتيجيات النفوذ والردع. هذا السباق يعيد رسم قواعد اللعبة الدولية، حيث تتنافس القوى الكبرى على تأسيس هيمنة رقمية تضمن لها التفوق على منافسيها، مما ينعكس على تشكيل تحالفات جديدة وتكوين نظام دولي متعدد الأقطاب تكنولوجيًا.

الفرع الأول: تحولات النفوذ والردع في ظل التسابق الرقمي

في ظل التطور التكنولوجي السريع، تغيرت آليات القوة في النظام الدولي، وأصبح النفوذ والردع لا يعتمدان فقط على القوة العسكرية التقليدية بل على السيطرة الرقمية أيضاً. تتزايد أهمية الفضاء السيبراني كمنطقة تنافس بين الدول الكبرى لتحقيق الهيمنة والاستقرار.

يرى توماس رايت أن السيطرة على الفضاء السيبراني والتحول الرقمي أصبحا من أهم أدوات النفوذ والردع في النظام الدولي الحديث.

"Control over cyberspace and digital transformation have become critical tools of influence and deterrence in the modern international system. [1]

[1]-Thomas Wright, **Digital World and Balance of Power** (Washington: Brookings Institution, 2021), p. 87.

وكشرح بسيط لهذا الاقتباس فإن القوة لم تعد تقتصر فقط على القدرات العسكرية التقليدية، بل توسعت لتشمل القوة الرقمية، حيث تتمكن الدول التي تسيطر على البنى التحتية السيبرانية من ممارسة نفوذ أكبر وتحقيق ردع فعال ضد منافسيها، مما يؤدي إلى تغيير ميزان القوى التقليدي.

الفرع الثاني: تشكيل تكتلات وتحالفات تكنولوجية جديدة

في ظل التطور التكنولوجي السريع، لم تقتصر تأثيرات السباق الرقمي على الصراعات والمنافسات بين الدول فقط، بل ظهرت ديناميات جديدة في تشكيل التحالفات الدولية. باتت التكنولوجيا محورًا أساسيًا في بناء تحالفات تستند إلى القوة الرقمية، بما في ذلك دور الشركات التكنولوجية العملاقة التي تحولت إلى لاعبين رئيسيين في السياسة الدولية.

يشير تماس رايتThomas rhight إلى أن السباق التكنولوجي لم يؤثر فقط على موازين القوة التقليدية بين الدول، بل أدى أيضًا إلى ظهور تكتلات وتحالفات جديدة قائمة على القوة الرقمية والتكنولوجية. هذه التحالفات تعتمد بشكل كبير على الشركات العملاقة في مجال التكنولوجيا، التي أصبحت لاعبًا محوريًا في السياسة الدولية، مما يعكس تغيرًا جوهريًا في كيفية بناء التحالفات ودعم النفوذ الدولي. ولذلك تقول:

"Technological monopolies have become the new axis around which international alliances are formed, with tech giants playing a pivotal role in shaping global power dynamics(183) ".

هذا الاقتباس يوضح أن الاحتكار التكنولوجي للشركات الكبرى أصبح المحور الجديد الذي تُبنى عليه التحالفات الدولية. فهذه الشركات ليست فقط كيانات اقتصادية، بل أداة سياسية تستخدمها الدول لتوسيع نفوذها وتعزيز مواقفها في النظام الدولي. بالتالي، يشكل هذا الواقع تحوّلًا في مفهوم التحالفات التي لم تعد تعتمد فقط على الروابط العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، بل باتت تكنولوجية بامتياز.

الفرع الثالث: ملامح النظام الدولي في ظل تعدد أقطاب تكنولوجية

في ظل التطور التكنولوجي السريع، تحول النظام الدولي من هيمنة قطب واحد أو اثنين إلى نظام متعدد الأقطاب، حيث تتنافس قوى كبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا على السيطرة في المجال التكنولوجي. هذا التعدد في مراكز القوة التكنولوجية يعيد تشكيل توازن النفوذ الدولي ويجعل التأثير الرقمي مساويًا في الأهمية للقوة العسكرية والاقتصادية.

تقول سارة جونسون:

"Emergence of multiple technological poles is reshaping international power structures, making digital influence as vital as military and economic strength.[1]

هذا الاقتباس يشير إلى أن تعدد الأقطاب التكنولوجية يعيد رسم ملامح النظام الدولي، حيث أصبح النفوذ الرقمي عنصرًا أساسيًا في تحديد مراكز القوى، لا يقل أهمية عن القوة العسكرية والاقتصادية، ما يفتح آفاقًا جديدة للتنافس والتعاون على حد سواء.

من وجهةنظري أن هذا الواقع الجديد يفرض على الدول ضرورة إعادة التفكير في مفهوم السيادة والقوة، بحيث لا يكون التنافس مدمراً بل محفزًا للتعاون التقني والعلمي. التكنولوجيا يجب أن تُستخدم كوسيلة لبناء السلام والتنمية المستدامة، لا كأداة للصراع والهيمنة، وهذا يتطلب حوارًا دوليًا جادًا لتقليل المخاطر وتحقيق الفائدة الجماعية.

المبحث الثالث: السياسات الدولية والاستشراف المستقبلي لموازين القوى التكنولوجية

المطلب الأول: السياسات الدولية لتنظيم التكنولوجيا وبناء توازن عالمي رقمي

أصبح التطور التكنولوجي المتسارع أحد أبرز ملامح النظام الدولي المعاصر، حيث بات يؤثر بشكل مباشر على موازين القوى بين الفواعل الدولية، من دول كبرى إلى شركات تكنولوجية عملاقة. وفي ظل هذا التحول العميق، تزايدت الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية عادلة تقنن استخدام التكنولوجيا وتحد من انزلاقها نحو الهيمنة أو الاستخدامات غير الأخلاقية. وقد برزت في هذا السياق جهود مؤسسية متعددة، شملت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، إلى جانب مساهمات فواعل غير حكومية وأكاديمية، جميعها تسعى إلى بناء توازن عالمي رقمي يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا ويقلص الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب.

الفرع الأول: دور الأمم المتحدة في تقنين الاستخدام التكنولوجي

مع تنامي الاعتماد على التكنولوجيا في شتى مجالات العلاقات الدولية، أصبحت الحاجة ملحة لوجود إطار قانوني وأخلاقي ينظم هذا التطور المتسارع، ويضمن توازناً في موازين القوى. وهنا برز دور الأمم المتحدة كفاعل دولي يسعى إلى تقنين استخدام التكنولوجيا الحديثة بما يحافظ على الأمن والسلم الدوليين. وبالتالي سعت المنظمة الدولية إلى وضع مبادئ شاملة حول الذكاء الاصطناعي،

[1]- Johnson, Sarah. "Technological Monopoly and Its Impact on the Global Order." **Journal of International Relations**, no. 45 (2023): 40-60.

حماية البيانات، والأمن السيبراني، عبر دعم مبادرات دولية متعددة، كإنشاء مجموعات خبراء حكوميين لمناقشة التهديدات السيبرانية، وعقد مؤتمرات دولية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. هذه المبادرات تهدف إلى توجيه الاستخدامات التكنولوجية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويحد من الاستعمالات القمعية أو العسكرية لها، خاصة من قبل القوى الكبرى أو الشركات التكنولوجية العابرة للقارات.

وتشير الباحثة رانيا محمود عبد الملك إلى أن الأمم المتحدة "تحاول تشكيل نظام رقمي عالمي يقوم على الإنصاف، عبر تنظيم استخدام التكنولوجيا ومراقبة تأثيرها على سيادة الدول واستقلالها الرقمي، خصوصًا في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى على الفضاء الإلكتروني".

إن هذا الدور الأممي لا يزال يواجه تحديات كبيرة، خاصة في ظل غياب إلزام قانوني واضح، وتضارب المصالح بين الدول الصناعية الكبرى، ولكن يبقى للأمم المتحدة دور رمزي وتنسيقي مهم في تشكيل الوعي الدولي حول أخلاقيات التكنولوجيا الحديثة.

ومن وجهة نظري انا أؤمن بأن دور الأمم المتحدة، رغم محدوديته التنفيذية، يشكل صوتًا ضميرًا عالميًا يذكر الدول بحدودها الأخلاقية. في عالم تتسابق فيه الدول على السيطرة الرقمية، نحتاج دائمًا إلى جهة تذكرنا أن التكنولوجيا وجدت لخدمة الإنسان، لا لتحكمه أو تميّز بينه وبين غيره.

الفرع الثاني: دور المنظمات الإقليمية في تقنين الاستخدام التكنولوجي

تُعتبر المنظمات الإقليمية من الفاعلين الأساسيين في إدارة التقنيات الحديثة داخل نطاق جغرافي محدد، حيث تعمل على تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء وتطوير أطر تنظيمية تراعي خصوصية المنطقة واحتياجاتها التقنية والسياسية. فالمنظمات مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد دول جنوب أمريكا، تلعب دورًا فاعلًا في وضع معايير تقنية وأخلاقية تُعزز من توازن القوى الرقمية بين دولها، وتحميها من مخاطر الاستخدام الخاطئ أو المسيّس للتكنولوجيا.

تشير الباحثة رانيا محمود عبد الملك إلى أن "المنظمات الإقليمية تمثل مساحات حيوية لتقنين التكنولوجيا، إذ تعمل على تصميم أطر تنظيمية توافقية تراعي التنوع الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأعضاء، مما يسهم في تقليل الفجوات الرقمية الإقليمية، ويعزز التعاون في مواجهة التحديات الأمنية والتكنولوجية".

وهذا يوضح كيف أن التكتلات الإقليمية يمكن أن تُسهم في بناء توازن تقني بين الدول، لا سيما من خلال مبادرات مشتركة في الأمن السيبراني، تبادل المعلومات، ووضع قواعد للسلوك في الفضاء

الإلكتروني. كما أنها تشكل جسرًا بين المبادرات الدولية العامة والحاجات الوطنية التفصيلية، مما يجعلها أداة فعالة في إدارة التغيرات السريعة التي تحدثها التكنولوجيا على العلاقات الدولية.[1]

باعتقادي أن قوة المنظمات الإقليمية تكمن في قدرتها على التكيف مع الخصوصيات المحلية وتوظيف الموارد المشتركة لدعم توازن القوى التقنية. في ظل غياب وحدة عالمية كاملة، تبقى هذه المنظمات هي الأمل الأفضل لتنظيم التكنولوجيا بشكل عملي وفعّال.

الفرع الثالث: مساهمة الفواعل الدولية في صياغة نظام تكنولوجي عادل وشامل

تشكل الفواعل الدولية المختلفة، سواء كانت دولاً، منظمات دولية، أو حتى شركات تكنولوجية متعددة الجنسيات، محركات رئيسية في تشكيل النظام التكنولوجي الدولي. في ظل التحولات السريعة التي تحدث في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، برزت الحاجة إلى بناء نظام عادل وشامل يضمن تقاسم المنافع ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاستحواذ التكنولوجي والاحتكار.

تؤكد الباحثة رانيا محمود عبد الملك على أن:"المشاركة الفاعلة والمتوازنة لجميع الفواعل الدولية، سواء الكبرى أو الناشئة، ضرورية لوضع أطر قانونية وتنظيمية تحكم استخدام التكنولوجيا، خاصة في المجالات التي تمس الأمن الدولي وحقوق الإنسان، مما يساهم في تحقيق توازن قوى جديد يعكس التحديات التكنولوجية المعاصرة." [2]

هذا يوضح أن النظام التكنولوجي الدولي لا يمكن أن يكتمل بدون تعاون حقيقي بين هذه الفواعل، حيث يتطلب تحقيق العدالة والشمولية في التكنولوجيا تجاوز الفجوات الرقمية والتكنولوجية، كما يستوجب وضع قواعد واضحة تضمن الاستخدام المسؤول للتقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، في إطار يحترم السيادة الوطنية والأمن العالمي.

تظل هذه الجهود في صلب النقاشات الدولية، حيث تسعى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تفعيل دورها بالتنسيق مع الفواعل غير الحكومية لتحقيق هذا الهدف، ما يفتح آفاقاً جديدة لموازين قوى دولية أكثر تعقيداً وتفاعلاً.

وأري أن بناء نظام تكنولوجي عادل وشامل هو تحدٍ مركب يواجهه المجتمع الدولي اليوم، خاصة مع تنامي الفجوات التقنية بين الدول الكبرى والنامية، وكذلك مع تضخم النفوذ الذي تمارسه الشركات العملاقة. لذلك، لا بد من تعزيز الحوار الدولي وتطوير آليات شفافة وفعالة تسمح بمشاركة

[1] – رانيا محمود عبد الملك، «جهود الأمم المتحدة في التصدي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي»، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد 64، العدد 2، (يونيو 2024): ص77

[2] - المرجع السابق، ص 79.

أوسع للفواعل كافة، مع التركيز على البعد الأخلاقي والقانوني، كي لا تتحول التكنولوجيا من أداة تقدم إلى مصدر لتفاقم الصراعات وعدم المساواة.

المطلب الثاني السيناريوهات المستقبلية لتوزيع القوة في النظام الدولي

في ظل الطفرة التكنولوجية المتسارعة، بات من الضروري التفكير في كيفية إعادة تشكل النظام الدولي بناءً على توزيع جديد للقوة الرقمية. إذ لم يعد النفوذ يُقاس فقط بحجم الموارد الاقتصادية أو العسكرية التقليدية، بل أصبح مرتبطًا بالقدرة على الابتكار، والتحكم في البيانات، والسيطرة على البنى التحتية الرقمية العالمية. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد أداة، بل أصبحت مكونًا أساسيًا في تحديد النفوذ العالمي. وبناءً على هذا التحول العميق، يمكن تصور عدد من السيناريوهات المستقبلية التي قد ترسم ملامح موازين القوى في النظام الدولي، وفقًا لمدى توزع القوة الرقمية، وسلوك الفواعل الكبرى تجاه التغيرات التقنية.

الفرع الأول: سيناريو صعود قطب تكنولوجي مهيمن

يفترض هذا السيناريو أن إحدى القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو الصين، قد تتمكن من السيطرة على مفاصل التكنولوجيا العالمية، سواء من خلال احتكار شبكات الذكاء الاصطناعي، أو عبر فرض معاييرها التقنية على باقي دول العالم. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن ميزان القوى الدولية سيميل لصالح هذه الدولة، مما يؤدي إلى بروز ما يُعرف بـ"الهيمنة الرقمية"، حيث تصبح السيطرة على المعلومات والبيانات والبنية التحتية السيبرانية مكافئة للهيمنة السياسية والاقتصادية.

وقد ظهرت ملامح هذا التوجه بوضوح من خلال محاولات الولايات المتحدة فرض حظر على شركات تكنولوجية صينية مثل "هواوي"، إلى جانب سعي الصين لتأمين سلاسل الإمداد في مجال الرقائق الإلكترونية الدقيقة، في إطار سباق عالمي نحو السيطرة على التقنية الأكثر استراتيجية في العصر الحديث.

هذا السيناريو قد يؤدي إلى نظام دولي أحادي القطب من الناحية الرقمية، تكون فيه القرارات والمعايير التقنية مرتبطة بإرادة دولة واحدة، ما يثير تساؤلات حول العدالة والإنصاف في توزيع فوائد التكنولوجيا عالميًا. كما يُضعف هذا السيناريو قدرة الدول النامية على التأثير في النظام الرقمي ويجعلها تابعة تكنولوجيًا. [1]

[1]- Fareed Zakaria, **Ten Lessons for a Post-Pandemic World** (New York: W.W. Norton & Company, 2020), 172.

الفرع الثاني: سيناريو صراع رقمي شامل وانقسام النظام الدولي

يفترض هذا السيناريو أن العالم سيشهد تصاعدًا في التوترات الجيوسياسية حول التكنولوجيا، مما يؤدي إلى انقسام النظام الدولي إلى تكتلات رقمية متنافسة، كل منها يطوّر أنظمته السيبرانية الخاصة ويضع قواعده في مجال حوكمة الإنترنت والذكاء الاصطناعي. ويمكن أن يقود هذا الوضع إلى "حرب باردة رقمية" تُعيد تشكيل التحالفات الاقتصادية والعسكرية والثقافية على أسس تكنولوجية متباينة.

تظهر بوادر هذا السيناريو في سعي روسيا والصين إلى إنشاء فضاء سيبراني مغلق، يُعرف باسم "الإنترنت السيادي"، رغبة منهما في التحرر من الهيمنة الغربية، لا سيما الأمريكية، على البنية التحتية الرقمية العالمية. كما تدفع هذه السياسات نحو تسليح التكنولوجيا وتحويلها إلى أداة في الصراع الجيوسياسي، خاصة في مجالات الأمن السيبراني والمراقبة والتأثير الإعلامي.ويُتوقع أن تؤدي هذه التكتلات الرقمية إلى تقويض مفاهيم العولمة الرقمية التي سادت سابقًا، وتعميق الانقسام بين القيم الليبرالية للتكنولوجيا الغربية ونظيراتها السلطوية في الشرق، ما يضعف التعاون الدولي ويزيد من هشاشة النظام الدولي.

الفرع الثالث: سيناريو التعددية القطبية التكنولوجية

يرجّح هذا السيناريو بروز أكثر من قطب تكنولوجي عالمي دون وجود هيمنة مطلقة لأيّ دولة. ستكون هناك مراكز متعددة للابتكار مثل الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، وربما الهند أو كوريا الجنوبية، بما يعكس نظامًا دوليًا متعدد الأقطاب رقميًا. وتكتسب هذه التعددية أهمية في تعزيز المرونة الدولية والحد من التبعية الأحادية.

يمكّن هذا المشهد الدول المتوسطة والصغرى من المناورة والتحالف مع أكثر من قوة رقمية، مما يعيد تشكيل موازين القوى وفقًا للقدرات التقنية أكثر من مجرد المعايير الجيوسياسية التقليدية. كما يدعم هذا السيناريو تشكيل كتل تكنولوجية إقليمية قائمة على التعاون والاعتماد المتبادل.

من أبرز الإيجابيات المحتملة لهذا السيناريو أنه يخفف من وطأة الهيمنة الرقمية لدولة واحدة ويمنح مساحة أكبر للحوكمة التعددية. غير أن هذا التعدد قد يكرّس أيضًا تنافسًا دائمًا على المعايير التقنية، والأنظمة السيبرانية، والأسواق العالمية، ما قد يخلق نوعًا من "التحالفات الرقمية" التي تفرض أنماطًا ثقافية واقتصادية متنوعة.

في هذا السياق، يرى باراغ خانا أن آسيا تتجه لتكون مركز ثقل رقمي عالمي بفضل البنية التحتية الرقمية المتطورة، وسرعة التبني التكنولوجي، وتكامل الأسواق الإقليمية. أما هنري كيسنجر، فيؤكد أن التعددية التكنولوجية ستفرض على الدول الكبرى انتهاج استراتيجيات تعاونية لتجنب الفوضى الرقمية.[1]

الفرع الرابع: سيناريو التوازن التعاوني والتنظيم المشترك بين الفواعل

يُعد هذا السيناريو الأكثر إنسانية واستدامة، إذ يفترض وجود إرادة سياسية دولية لإنشاء أطر حوكمة مشتركة لتنظيم التكنولوجيا عالميًا. ويقوم هذا السيناريو على تعزيز الشراكة بين الدول الكبرى والصاعدة، والمنظمات الدولية، والشركات التكنولوجية العملاقة من أجل وضع معايير أخلاقية وقانونية تنظم استخدام التكنولوجيا، وتحُد من مخاطرها العابرة للحدود، مثل الجريمة السيبرانية، والتجسس الرقمي، واستخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية.

تبرز في هذا السياق دعوات متزايدة لتقنين استخدام البيانات الشخصية، وإنشاء اتفاقيات دولية للتعامل مع التحديات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية. كما تشكل مبادرات الاتحاد الأوروبي حول "الذكاء الاصطناعي الأخلاقي" نموذجًا عمليًا لهذا النوع من التنظيم المشترك، الذي يسعى لجعل التكنولوجيا أكثر شفافية وإنصافًا.

من وجهة نظري، يُمثل هذا السيناريو بارقة أمل رغم صعوبته، لأنه يعيد الاعتبار للإنسان في خضم السباق التكنولوجي المحموم. إن بناء نظام عالمي قائم على التعاون الرقمي قد يكون حجر الأساس لعالم أكثر عدالة واستقرارًا.

بينما تدعو أنيتا ألين: إلى ضرورة سن قوانين عالمية لحماية الخصوصية، وعدم ترك مصير الأفراد مرهونًا بقرارات شركات التكنولوجيا الكبرى.[2]

ومن وجهة نظري وعند تأملي لهذه السيناريوهات الأربعة يتضح لي كيف أصبحت التكنولوجيا عنصرًا محوريًا في توازن القوى الدولي، إذ لم يعد النفوذ يُقاس بقدرات الجيش أو الاقتصاد فحسب، بل بات مرتبطًا بمدى السيطرة على البيانات والخوارزميات. فسيناريو صعود قطب تكنولوجي مهيمن يعيد رسم خريطة العلاقات الدولية حول محور رقمي واحد، بينما ينذر سيناريو الصراع الرقمي بانقسام

[1]- Parag Khanna, **The Future is Asian** (New York: Simon & Schuster, 2019), p. 240.
[2]Anita Allen, **Unpopular Privacy: What Must We Hide**? (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), p. 87

ثنائي أو متعدد يوازي حروب النفوذ التقليدية. وتفتح التعددية القطبية التكنولوجية آفاقًا للتعاون بين كيانات متعددة، غير أنها قد تكرس أيضًا صراعًا دائمًا على المعايير التقنية.

أما التوازن التعاوني والتنظيم المشترك، فهو السيناريو الوحيد القادر على إعادة بناء توازن قوى رقمي عادل، عبر حوكمة تشاركية تجمع الدول والمنظمات والفواعل الخاصة، وتضع التكنولوجيا في خدمة الإنسان لا في خدمة الهيمنة. في نهاية المطاف، أؤمن بأن نجاح أي نموذج مستقبلي في النظام الدولي رهن بقدرتنا على توظيف التكنولوجيا كأداة لتعزيز السلام والتنمية، لا كسلاح لتشويه توازن القوى وإضعاف العلاقات الدولية.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

عرض هذا الفصل الدور الحاسم للتكنولوجيا المتقدمة في إعادة صياغة موازين القوى الدولية، من خلال استعراض التحديات التقنية والسياسية، والسياسات الدولية، مع التركيز على مجالات الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، والبنى التحتية الرقمية. فباتت التهديدات السيبرانية تنافس التهديدات العسكرية التقليدية في خطورتها وقدرتها على إحداث شلل شامل دون مواجهة مباشرة.

كما سلط الفصل الضوء على التفاوت الرقمي الكبير بين الشمال والجنوب، ما يعمّق الفجوة الرقمية ويزيد من تبعية بعض الدول مقابل هيمنة قوى أخرى تفرض معاييرها التقنية. هذا الواقع يُرافقه نقص في الأطر القانونية والأخلاقية التي تنظم الفضاء الرقمي، مما يفتح الباب أمام الاستخدامات السلطوية والدعائية للتكنولوجيا.

وفي ميدان التنافس الدولي، بيّن الفصل سعي الولايات المتحدة للحفاظ على ريادتها الرقمية، ومحاولات الصين لبناء نموذج تكنولوجي مستقل، ورهان روسيا على تعزيز قدراتها السيبرانية، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس ساحات صراع جيوسياسي جديدة.

واختتم الفصل بطرح أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل توزيع القوة التكنولوجية: هيمنة قطب رقمي واحد، صراع وانقسام رقمي دولي، تعدد أقطاب تكنولوجية، وتوازن تعاوني عالمي. وأكدت السيناريوهات على أهمية تبني سياسات دولية عادلة وشاملة لتحقيق أمن واستقرار رقمي عالمي.

من وجهة نظري، يعكس هذا الفصل التحول العميق في مفهوم القوة، حيث لم يعد النفوذ يُقاس بالحجم العسكري أو الاقتصادي فقط، بل بالسيطرة على المعرفة والبيانات والخوارزميات. وفي عالم تسيطر عليه الخوارزميات، يبقى التوازن التعاوني هو السبيل الوحيد نحو عدالة رقمية شاملة تضمن استخدام التكنولوجيا كأداة سلام لا أداة هيمنة.

خاتمة

خاتمة

مثّلت هذه المذكرة محاولة علمية لفهم أحد أبرز المتغيرات المعاصرة في العلاقات الدولية، وهو المتغير التكنولوجي، الذي لم يعد مجرد أداة تقنية داعمة للقرار السياسي أو العسكري، بل بات فاعلًا مركزيًا يُعيد تشكيل التفاعلات الدولية، ويؤثر في موازين القوى، ويُغير من مفاهيم السيادة والنفوذ والأمن، وحتى من الإدراك الاستراتيجي للدول.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها أن التكنولوجيا أصبحت عنصرًا رئيسًا في بناء القوة الشاملة، مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة للنفوذ مثل "القوة الذكية" و"الناعمة الرقمية"، حيث تم دمج الصلابة والنعومة ضمن إطار تكنولوجي متطور. كما كشفت الدراسة عن وجود فجوة تكنولوجية متنامية بين دول الشمال الغني المسيطر على المعرفة وسلاسل الابتكار، ودول الجنوب التي لا تزال تعاني من التبعية الرقمية. وأظهرت النتائج أن الدول التي تمكنت من توظيف أدوات الدبلوماسية الرقمية والإعلام الرقمي، قد نجحت في تعزيز مكانتها الدولية دون الدخول في صدامات عسكرية مباشرة، من خلال التأثير غير المباشر في الإدراك والتصورات.

وتُشير هذه النتائج إلى أن إعادة التفكير في مفاهيم القوة باتت ضرورة ملحّة في الدراسات الدولية المعاصرة، إذ لم تعد مقولات المدرسة الواقعية التقليدية، القائمة على القوة العسكرية والمادية وحدها، كافية لفهم ديناميات التأثير والهيمنة في العصر الرقمي. كما تبرز إمكانية تطبيق هذه النتائج عمليًا في تطوير السياسات الوطنية، خصوصًا في الدول النامية، من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وبناء مؤسسات قوية قادرة على توظيف التكنولوجيا والإعلام لصالح القوة الوطنية، وتبني استراتيجيات فعّالة في الأمن السيبراني.

ومن خلال الفصول الثلاثة، تبيّن أن التكنولوجيا باتت تؤثر في القوة الدولية على مستويات عدّة:

على مستوى البنية: برزت قوى دولية جديدة لا تُقاس قوتها بترسانتها العسكرية فقط، بل بقدرتها على الابتكار، والتحكم في البيانات، وقيادة المعايير التكنولوجية. كما أصبح للشركات العملاقة العابرة للحدود دورٌ منافس للدول في التأثير في القرار العالمي.

على مستوى الأداة: أصبحت التكنولوجيا وسيلة فعالة في مجالات مثل الدبلوماسية العامة، والحرب السيبرانية، والتأثير في الرأي العام. وقد مكن هذا الدول التي تُحسن استخدام هذه الوسائل من تحقيق تفوق غير مرئي، يتجاوز موازين القوى التقليدية.

على مستوى الخطاب، ظهرت تحولات عميقة في طبيعة القوة، حيث لم تعد تُقاس فقط بما تملكه الدول من موارد مادية، بل أيضًا بقدرتها على بناء الصورة، وترويج السرديات، والتحكم في تدفق المعلومات.

كما بيّنت الدراسة أن القوة الناعمة المدعومة بالتكنولوجيا أصبحت منافسًا حقيقيًا للقوة الصلبة، بل مكملًا لها في صياغة النفوذ العالمي. وأظهرت أيضًا أن التحول نحو القوة الذكية أصبح سمة هذا العصر، حيث تُدمج أدوات الإعلام والتكنولوجيا مع أدوات الردع التقليدية ضمن رؤية استراتيجية مرنة.

وعلى المستوى الأمني، برزت الحروب السيبرانية بوصفها من أخطر التهديدات المستجدة، حيث لم تعد المواجهات العسكرية تدور في ساحات تقليدية، بل انتقلت إلى الفضاء الرقمي، مستهدفة البنى التحتية المعلوماتية، والمؤسسات الحيوية، وشبكات البيانات. كما يثير الانتشار المتسارع للذكاء الاصطناعي والطائرات دون طيار والأسلحة المؤتمتة قضايا أخلاقية وقانونية لا يزال القانون الدولي عاجزًا عن مواكبتها بفعالية.

كما أوضحت الدراسة، ليس الأمر بسيطًا ولا أحادي الاتجاه، فالتكنولوجيا تحمل في طياتها إمكانيات هائلة للتنمية والتعاون، لكنها أيضًا تُعمّق الفجوة بين الدول، وتمنح الأفضلية لمن يُتقن استخدامها. ولذلك، فإن التكنولوجيا ليست محايدة، بل هي أداة سياسية في آنٍ واحد، يتوقف أثرها على من يملكها، وكيف يستخدمها، ولأي غرض.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق، تخلص هذه المذكرة إلى جملة من التوصيات النظرية والعملية:

1)–تعزيز الحوكمة الرقمية العالمية: بدعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتنظيم الفضاء السيبراني، وسنّ اتفاقيات دولية ملزمة تمنع استخدام التكنولوجيا لأغراض الهيمنة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2)–بناء القدرات الوطنية الرقمية: من خلال تطوير البنى التحتية الرقمية، وتعزيز الاستثمار في التعليم التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، لضمان استقلال القرار الوطني.

3)–دمج البعد الأخلاقي في سياسات الابتكار، لضمان استخدام التكنولوجيا لخدمة الإنسان والمجتمعات، وليس لتحويلها إلى أدوات مراقبة أو إخضاع ثقافي.

4)– دعم البحوث متعددة التخصصات: التي تربط بين التكنولوجيا والعلاقات الدولية، بهدف بلورة أطر تحليلية جديدة تراعي طبيعة الظواهر الرقمية المعقدة وال
متشابكة.

5)– تشجيع التعاون التكنولوجي جنوب–جنوب: عبر تبادل الخبرات، وبناء مراكز إقليمية للابتكار، تُسهم في تقليص الفجوة الرقمية وتعزز استقلالية القرار التكنولوجي في الجنوب العالمي.

– في الختام، لا يمكن الحديث عن العلاقات الدولية في العصر الراهن دون الإقرار بأن التكنولوجيا أصبحت فاعلًا بنيويًا يُعيد تشكيل مفاهيم النفوذ والقوة والحدود ذاتها. بل إنها، في بعض السياقات، تجاوزت الدولة في قدرتها على التأثير.

ويبقى التحدي الأكبر، من وجهة نظري كطالبة، هو كيف نمسك بخيوط هذه التكنولوجيا ونوجّهها لخدمة نظام دولي أكثر عدلًا وإنسانية؛ نظام لا تُهيمن عليه الخوارزميات، ولا تُوجّهه المصالح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ/ باللغة العربية :

أولا: الكتب:

1. أحمد الناصر، وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الأزمات العربية (القاهرة: دار الفكر العربي، 2021).
2. جابر عبد السلام، الإعلام والهوية الثقافية في عصر العولمة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2019.
3. جمال زيدان، القوة في العلاقات الدولية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2018).
4. خالد المرزوقي، الإعلام الرقمي وإدارة الأزمات العالمية (الرياض: مركز الدراسات الإعلامية، 2020).
5. عبد الرزاق بلعقروز، العقل والتكنولوجيا: أسئلة الفلسفة والمصير الإنساني،(الجزائر: دار ابن النديم، 2018).
6. عبد الله محسن، الأمن السيبراني: التحديات والمخاطر (القاهرة: دار النشر الأكاديمية، 2020).
7. علي الهويدي، المدخل إلى التكنولوجيا الحديثة (عمّان: دار وائل، 2007).
8. كاستلز، مانويل. شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت. ترجمة ناصر العويشز. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015،).
9. محمد السيد سليم، تحليل النظم السياسية الدولية،(ط 4؛ القاهرة: دار الشروق، 2006).
10. محمد عبد الرحمن، تكنولوجيا الحرب الحديثة وأثرها على الأمن الدولي (القاهرة: دار الفكر العربي، 2024).
11. محمد عبد الرحمن، تكنولوجيا الحرب الحديثة وأثرها على الأمن الدولي (القاهرة: دار الفكر العربي، 2019(.
12. محمود عبد الله، الاتصال الرقمي وإدارة الأزمات في العالم المعاصر (القاهرة: مركز دراسات المستقبل، 2021).
13. مصطفى النعيمي، التكنولوجيا وتحولات النفوذ العالمي (الرباط: دار الأمان، 2022).
14. مصطفى النعيمي، عصر العولمة والمعلومات السياسية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009).
15. نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام: الإنجازات المذهلة للبروباغندا، (ط؛1 بيروت: دار الكتاب العربي، 2014).

ثانيا : الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة

1. أحمد يوسف أحمد، "نظام دولي في طور التشكيل: من الأحادية إلى التعددية"، السياسة الدولية، العدد 203، 2016.

2. جمال زكريا، "العولمة الرقمية وتأثيرها على الهوية الثقافية"، مجلة دراسات إعلامية، العدد 33 (2021).
3. حسن البرغوثي، "وسائل الإعلام والنزاع الليبي: بين الحقيقة والتضليل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 489 (2020).
4. خالد عبد القادر، السيادة في عصر العولمة الرقمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 225، 2021.
5. رشا علام، "التضليل الإعلامي وتأثيره في الحراك الشعبي العربي"، المجلة المصرية للإعلام، العدد 45 (2021).
6. فؤاد حجازي، "الهجمات السيبرانية كأداة صراع دولي"، مجلة الأمن الرقمي، العدد 9، 2023.
7. فاطمة الصياد، "الأسلحة الذكية وتغير طبيعة الصراع العسكري"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد 42 (2022).
8. محمد حسين البشير، "الردع السيبراني في الفكر الاستراتيجي المعاصر"، مجلة البحوث الأمنية، المجلد 30، العدد 1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2021).
9. محمد نادية جمال الدين حسن، "تأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على الهوية الثقافية للشباب المصري"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 105 (نوفمبر 2024).
10. محمد نادية جمال الدين حسن، "تأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على الهوية الثقافية للشباب المصري"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 105 (نوفمبر 2024).
11. هالة مراد، "الحرب السيبرانية وتهديدات الأمن القومي"، مجلة أبحاث الدفاع، العدد 14، 2022.
12. ليلى محمود، "بُنى الأمن السيبراني في الاستراتيجيات الحديثة"، المرجع العربي للتكنولوجيا والسياسة العامة، العدد 11، 2024.
13. أحمد يوسف، "نظام دولي في طور التشكيل: من الأحادية إلى التعددية"، السياسة الدولية، العدد 203، 2016.
14. أحمد عادل، "التوازن الردعي في ظل الثورة التكنولوجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، 2023.
15. نواف بن مبارك بن سيف آل ثاني، "استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في العمليات الدفاعية والهجومية"، جريدة الراية (يومية قطرية)، العدد 19987، 3 يناير 2024.
16. رانيا محمود عبد الملك، "جهود الأمم المتحدة في التصدي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 64، العدد 2، (يونيو 2024).

ثالثا : البحوث الجامعية

16. سارة محمد، "توظيف الإعلام الاجتماعي في الدبلوماسية العامة الجزائرية" (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2023).

رابعا: الجرائد

نواف بن مبارك بن سيف آل ثاني، "استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في العمليات الدفاعية والهجومية"، جريدة الراية (يومية قطرية)، العدد 19987، 3 يناير 2024.

خامسا: القواميس

17. حامد ربيع، المعجم السياسي، (ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991).
18. مركز دراسات الوحدة العربية، معجم المصطلحات الأمنية والعسكرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
19. أحمد شفيق، المعجم الدولي للمصطلحات السياسية والإعلامية، (عمّان: دار الأهلية للنشر، 2015).
20. عبد الله عبد الدائم (إشراف)، معجم العلوم والتقنية، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
21. عبد الكريم بكار، القاموس الدبلوماسي الحديث، (دمشق: دار الفكر، 2015).
22.

سادسا: التقارير

23. تقرير مايكروسوفت، اتجاهات التهديد السيبراني 2023، منشور على موقع Microsoft Security، تم الاطلاع عليه يوم 29 مايو 2025، الساعة 10:45 صباحًا.
24. المركز العربي للبحوث والدراسات، "الجيل الخامس وأمن المعلومات: البُعد الاستراتيجي"، 2024، تم الاطلاع عليه في 30 مايو 2025، الساعة 16:25 مساءً بتوقيت الجزائر.
25. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، "الإنفاق العسكري العالمي عام 2023: تصاعد مستمر وسط النزاعات الجيوسياسية"، نُشر في أبريل 2024، تم الاطلاع عليه يوم 29 ماي 2025، الساعة 13:47.

ثامنا: المواقع الالكترونية

https://www.microsoft.com/en-us/security/blog/2023/10/03/microsoft-digital-defense-report-2023.

ب/باللغة الأجنبية :

26. Anita Allen, Unpopular Privacy: What Must We Hide? (Cambridge: Cambridge University Press, 2011).
27. Chris Miller, Chip War: The Fight for the World's Most Critical Technology (New York: Scribner, 2022).
28. Defense Advanced Research Projects Agency (DARPA), AI Military Systems Overview, 2023, accessed May 29, 2025, 15:30,
29. Fareed Zakaria, Ten Lessons for a Post-Pandemic World (New York: W.W. Norton & Company, 2020), 172.
30. Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1978).
31. Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace؛ New York: Alfred A. Knopf, 1973.
32. Hazel Diprose, International Relations in the Digital Age, translated by Ahmad Abdel-Aleem, (Cairo: Dar Al-Marikh, 2021).
33. https://www.darpa.mil/program/artificial-intelligence-military
34. Jack S. Levy and William R. Thompson, The Arc of War: Origins, Escalation, and Transformation (Chicago: University of Chicago Press, 2011).
35. Jan Melissen, "The New Public Diplomacy: Between Theory and Practice," in The New Public ed. Jan Melissen (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005).
36. John Naisbitt, Global Paradox: The Bigger the World Economy, the More Powerful Its Smallest Players (New York: William Morrow, 1994).
37. Johnson, Sarah. "Technological Monopoly and Its Impact on the Global Order." Journal of International Relations, no. 45 (2023).
38. Joseph, Nye, Soft power: The Means to Success in Word P Politics (NewYork: Public Affairs, 2004).
39. Julien Nicolas, "Diplomatie et Réseaux Sociaux: Nouveaux Enjeux de Communication Politique," Revue Française de Communication, vol. 32, no. 2, 2018.

40. Jürgen Habermas, Technology and Science as Ideology, (Frankfurt: SuhrkampVerlag, 1970).
41. Manuel Castells, Communication Power, 1st ed. (Oxford: Oxford University Press, 2009).
42. Manuel Castells, The Rise of the Network Society, (2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010).
43. Martha Finnemore and Duncan B. Hollis, "Constructing Norms for Global Cybersecurity," American Journal of International Law, Vol. 110, No. 3 Cambridge University Press, 2016.
44. Nicholas Negroponte, Being Digital, (New York: Vintage, 1995).
45. Nye Joseph, The Future of Power, (New York: PublicAffairs, 2011).
46. Parag Khanna, The Future is Asian (New York: Simon & Schuster, 2019).
47. Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers, 1st ed. (New York, 1987).
48. Stephen M. Walt, 'The Enduring Relevance of the Balance of Power," Daedalus 124, no. 3 (1995).
49. Thomas Wright, Digital World and Balance of Power (Washington: Brookings Institution, 2021).
50. UNESCO. Digital Dominance and Cultural Pluralism. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2022.
51. World Intellectual Property Organization (WIPO), Global Innovation Index 2023: Innovation in the Digital Age, (Geneva: WIPO, 2023).
52. ZakiLaïdi, A World Without Meaning: The Crisis of Meaning in International Politics, 1st ed. (London: Routledge, 1998).

الملخص

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة بفعل الطفرة التكنولوجية، ما أدى إلى إعادة رسم موازين القوى بين الدول. لم تعد القوة تُقاس فقط بالعدة والعتاد، بل أصبحت التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتحكم في البيانات من أهم أدوات النفوذ والتأثير، فارضة منطقًا جديدًا في العلاقات الدولية. وقد جاء اهتمامي بهذا الموضوع من دافع ذاتي، إذ مثّل جهلي بالتكنولوجيا مصدر قلق داخلي وشعورًا بالعجز أمام فهم تحولات العالم. كما فرضت التغيرات المتسارعة، من جهة موضوعية، واقعًا جديدًا يستدعي إعادة النظر في مفهوم القوة داخل بنية النظام الدولي.

تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في سعيها لسد فراغ معرفي يتعلق بعلاقة التكنولوجيا بموازين القوى العالمية، أما من الناحية العملية، فتوفر أدوات تحليلية قد تساهم في مساعدة صُنّاع القرار على مجابهة تحديات العصر الرقمي وتقليص الفجوة التقنية بين الدول.ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا كمتغير مؤثر في العلاقات الدولية، وتقديم فهم معمّق لصعود بعض القوى وتراجع أخرى، مع بناء إطار نظري يساعد على تفسير التحولات المتسارعة في أدوات النفوذ والهيمنة. وتتمحور الإشكالية الأساسية حول السؤال الآتي:يُعيد المتغير التكنولوجي تشكيل موازين القوى في العلاقات الدولية؟

ويتفرّع عنها عدد من التساؤلات الفرعية التي تتناول طبيعة هذا التحول، وأبعاده النظرية والتطبيقية، ومدى تباين تأثيره بين الدول المتقدمة والدول النامية.

تم تحديد المجال الزمني للدراسة بين عامي 1991 و2025، باعتبارها مرحلة مفصلية شهدت انفجارًا تكنولوجيًا غير مسبوق. أما المجال المكاني، فيشمل النظام الدولي ككل، مع تركيز خاص على القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، دون إغفال مكانة الدول النامية. وتفترض الدراسة أن التكنولوجيا أصبحت محورًا مركزيًا في بناء القوة، تعزز بها الدول المتقدمة هيمنتها، بينما تُقاقم من تبعية الدول الأقل تطورًا.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة، جمعت بين العربية والأجنبية، من أبرزها كتاب The Future of Power لجوزيف ناي، ومقالات من مجلات مرموقة مثل Foreign Affairs و International Security، إضافة إلى دراسات عربية حديثة تناولت الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية الرقمية، مما وفّر أرضية متينة للتحليل. غير أن من بين الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا العمل، شُحّ المراجع العربية المتخصصة في هذا الموضوع، إضافة إلى كون عدد من المواقع والمجلات العلمية الأجنبية مؤمّنة أو محمية، مما حدّ من إمكانية الوصول الحر إليها.

منهجيًا، تم توظيف مزيج من المناهج العلمية، شمل المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظواهر، والمنهج التاريخي لتتبع التحول في مفهوم القوة، والمنهج الإحصائي لتدعيم الدراسة بالمعطيات الرقمية، والمقارن للكشف عن أوجه الاختلاف بين الدول، إضافة إلى المنهج الاستشرافي الذي أتاح وضع تصورات مستقبلية حول تموضع القوى في ظل الطفرات التكنولوجية.

وانطلاقًا من هذه المقاربة المنهجية، قُسّمت المذكرة إلى ثلاثة فصول، يضم كل فصل ثلاثة مباحث، ويحتوي كل مبحث على ثلاثة مطالب، تُفرّع بدورها إلى ثلاث فقرات تحليلية، بهدف تفكيك مختلف أبعاد الإشكالية.

في الفصل الأول، تم تناول المفاهيم التأسيسية للقوة والتكنولوجيا، ودراسة النظريات المفسرة لتحولات القوة. ركزت الدراسة على النظرية الواقعية التي تعتبر التكنولوجيا أداة للهيمنة، والليبرالية التي تربطها بالتنمية والتعاون، والنظرية البنائية التي تفسّر علاقتها بالهويات والمعايير القيمية، إضافة إلى مقاربة ما بعد الحداثة التي تطرح تحوّل مفاهيم مثل الحقيقة والسيادة والسلطة في ضوء التقنية. كما تم تتبع تطور القوة من الصلبة إلى الناعمة ثم الذكية، وربط ذلك بظهور مفاهيم مثل القوة الرقمية، والابتكار، والسيطرة على البيانات.

أما الفصل الثاني، فقد خُصِّص لدراسة الأثر المباشر للتكنولوجيا على العلاقات الدولية والأمن العالمي، من خلال تحليل دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام والدبلوماسية العامة، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالتضليل المعلوماتي والأخبار الكاذبة. كما تم التطرق إلى التحولات في مفهوم الأمن، مع بروز الحروب السيبرانية وتطور الذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت التهديدات غير مرتبطة بالجغرافيا، بل بالفضاء الرقمي. وقد تم تدعيم التحليل بإحصائيات ومؤشرات عالمية لتعزيز البعد العلمي والموضوعي للدراسة.واخيرا دور التكنولوجيا في تعزيز القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية.

وفي الفصل الثالث، تم الانتقال إلى بُعد استشرافي، من خلال محاولة رسم ملامح المستقبل في ظل التوسع التكنولوجي المتسارع. تطرقت الدراسة إلى إشكالات الحوكمة الرقمية، وغياب إطار قانوني دولي يُنظّم الفضاء السيبراني، إضافة إلى مناقشة أدوار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما تم عرض أربعة سيناريوهات محتملة لتوزع القوةالتكنولوجيةمستقبلًا، من أبرزها سيناريو هيمنة قطب رقمي واحدوسيناريو صراع وانقسام رقمي دولي، وسيناريو تعدد الاقطاب التكنولوجية، مقابل سيناريو التعاون الدولي المشترك، الذي أراه الأكثر عدالة وتوازنًا.

الملخص

بناءً على ما سبق، خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة ضمن أدوات القوة التقليدية، بل أصبحت فاعلًا مستقلًا يُعيد تشكيل مفاهيم السيادة والتأثير والشرعية. كما أن ما تحمله من مضامين رمزية وقيمية يستدعي تحليلها من منطلقات نظرية مثل البنائية وما بعد الحداثة، لفهم أعمق لأبعادها النفسية والثقافية.

ومن موقعي كطالبة، أؤمن أن امتلاك التكنولوجيا لا يكفي، بل إن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية توجيهها نحو خدمة نظام دولي أكثر إنصافًا وإنسانية. فالتوازن بين السيادة الوطنية والابتكار، وبين الحريات الفردية والأمن السيبراني، يتطلب رؤية سياسية جديدة، تُدرك أن التكنولوجيا ليست مجرد وسيلة، بل إطارٌ أخلاقي ومعرفي.

Abstract

The international system has witnessed profound transformations in recent decades, driven primarily by rapid technological advancements. These shifts have redefined the traditional parameters of power among states, as digital technology, artificial intelligence, and information systems have become central instruments of influence and global competition.This study stems from a dual motivation: a personal realization of the necessity to grasp technological dynamics in international relations, and an objective observation of the increasing technological gap shaping global hierarchies. Scientifically, this research seeks to contribute to the literature by exploring the intersection of technology and power distribution. Practically, it offers analytical tools to help policymakers better navigate the complexities of the digital age.**The main research question is:**To what extent does the technological variable influence the distribution of power in international relations?The study adopts a multidisciplinary methodology, combining descriptive, historical, comparative, and statistical approaches, in addition to a forward-looking perspective. It examines the period between 1991 and 2025, which marks an unprecedented technological explosion, with a global scope that focuses on both major powers—such as the United States and China—and developing countries.The thesis is structured in three chapters.The first chapter lays the theoretical groundwork, discussing definitions of power and technology, and analyzing major theoretical approaches—including realism, liberalism, constructivism, and postmodernism—that interpret shifts in global power.The second chapter explores the tangible impact of technology on international relations, from digital diplomacy and disinformation to cyber warfare and artificial intelligence.

The third chapter presents a forward-looking analysis, addressing the challenges of global digital governance and proposing potential scenarios for future power distribution.This research concludes that technology is no longer a secondary tool but a transformative force that reshapes the very nature of power, sovereignty, and influence in the international arena. Understanding these dynamics is crucial for fostering a more just and balanced global order in the digital era.

فهرس المحتويات

إهداء .....

شكر وتقدير .....

مقدمة: 1

أولاً / مبررات اختيار الموضوع 2

ثانيًا / أهمية الدراسة 3

ثالثًا / أهداف الدراسة: 3

رابعًا / الإشكالية (المشكلة البحثية): 4

خامسًا/ نطاق الإشكالية: 4

سادسًا / الفرضيات: 5

سابعًا / أدبيات الدراسة: 6

ثامنًا / المناهج المستخدمة في الدراسة. 8

تاسعًا / الإطار المفاهيمي للدراسة: 10

عاشرا / الصعوبات والعراقيل: 11

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي للتكنولوجيا وموازين القوى في العلاقات الدولية

تمهيد: 14

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا كمتغير دولي 15

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا وتطورها 15

المطلب الثاني: تصنيفات التكنولوجيا في العلاقات الدولية. 17

المطلب الثالث: التكنولوجيا كفاعل تقليدي في النظام الدولي 21

المبحث الثاني: القوة وموازين القوى في العلاقات الدولية 23

المطلب الأول: تطور مفهوم القوة في الفكر السياسي 23

المطلب الثاني: تطور موازين القوى عبر السياقات التاريخية 27

المطلب الثالث: مؤشرات القوة في العصر الرقمي 30

المبحث الثالث: العلاقة بين التكنولوجيا وتحول موازين القوى 35

المطلب الأول: النظريات المفسرة لعلاقة التكنولوجيا بالقوة الدولية..... 35

المطلب الثاني: التكنولوجيا كعامل إعادة توزيع للقوة في العلاقات الدولية 38
المطلب الثالث: التكنولوجيا وتغير طبيعة النظام الدولي 40
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول: 42

الفصل الثاني

تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية المعاصرة

تمهيد: 45
المبحث الأول: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز أدوات القوة الناعمة والنفوذ الدبلوماسي.46
المطلب الأول: الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كأدوات دبلوماسية في العلاقات الدولية..... 46
المطلب الثاني: المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة كأداة غير تقليدية في التأثير الدولي..... 49
المطلب الثالث: التكنولوجيا الرقمية ودورها في إدارة الأزمات الدولية: 52
المبحث الثاني: التكنولوجيا والهيمنة الثقافية والإعلامية في ميزان القوى الدولي 56
المطلب الأول: المنصات الرقمية كوسيلة لنشر الثقافة والتأثير القيمي بين الدول 56
المطلب الثاني: تأثير الاحتكار التكنولوجي على التنوع الثقافي والإعلامي..... 59
المطلب الثالث: التكنولوجيا كأداة للحرب الإعلامية والدعائية في العلاقات الدولية 62
المبحث الثالث: الكنولوجيا الحديثة وتحولات القوة الصلبة والأمن الدولي 67
المطلب الأول: التقنيات العسكرية الحديثة كجزء من أدوات القوة الصلبة 67
المطلب الثاني: الأمن السيبراني وأبعاده الاستراتيجية في ميزان القوى 70
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا في تعزيز القوة الاقتصادية 71
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني..... 73

الفصل الثالث

التحديات، السياسات، وتحولات موازين القوى في ظل المتغير التكنولوجي

تمهيد 77
المبحث الاول: التحديات التقنية والسياسية وانعكاساتها على موازين القوى الدولية..... 78
المطلب الأول: التحديات الأمنية والتكنولوجية وتأثيرها على الأمن القومي والدولي..... 78
المطلب الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية والفجوة الرقمية بين الدول 81
المطلب الثالث: التحديات الأخلاقية والقانونية في العلاقات الدولية الرقمية 83
المبحث الثاني: سباق الهيمنة التكنولوجية وأثره على موازين القوى العالمية 85

المطلب الأول: الاستراتيجيات الرقمية للقوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا) 85
المطلب الثاني: ساحات التنافس التكنولوجي وانعكاساتها على العلاقات الدولية 88
المطلب الثالث: آثار السباق التكنولوجي على إعادة تشكيل النظام الدولي 89
المبحث الثالث: السياسات الدولية والاستشراف المستقبلي لموازين القوى التكنولوجية 91
المطلب الأول: السياسات الدولية لتنظيم التكنولوجيا وبناء توازن عالمي رقمي 91
المطلب الثاني السيناريوهات المستقبلية لتوزيع القوة في النظام الدولي 94
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث .....
خاتمة 100
قائمة المراجع.....108
الملخص باللغة العربية 109
فهرس المحتويات 113
الملخص باللغة الأجنبية .....